دراسات
في الحركات الوطنية
والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي

❑❑

**الأستاذ الدكتور محمد علي داهش**
جمهورية العراق/ الموصل
جامعة الموصل/ كلية الآداب
قسم التاريخ

# دراسات
# في الحركات الوطنية
# والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق – 2004

# المقدمة

تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الاحتلالية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. إذ احتلت فرنسا الجزائر (1830ـ 1962) وتونس (1881 . 1956) وموريتانيا (1903ـ1960)، وشاركتها إسبانيا في احتلال المغرب (1912ـ1956). أما إيطاليا فقد احتلت ليبيا عام 1911 واستمر وجودها الاستعماري حتى منتصف الحرب العالمية الثانية حينما تقاسمت النفوذ فيها كل من بريطانيا وفرنسا حتى عام 1951.

اشتركت القوى الاستعمارية في سياسة واحدة قامت على إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر مغاربي فضلاً عن السيطرة والاستحواذ على الأرض وإمكاناتها الاقتصادية وتجريد أهالي البلاد من ممتلكاتهم، ولم يقف الأمر عند حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارست عدواناً قومياً وحضارياً استهدف الإنسان وجوداً وهوية من خلال القتل والنفي والتشريد وتشجيع الاستيطان الاستعماري ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده. وتعد فرنسا أبرز القوى الاستعمارية التي تحكمت في مسار التطور المعاصر للمغرب العربي تليها إيطاليا وإسبانيا في العمل المنظم للقضاء على الوجود القومي والديني والحضاري لأبناء المغرب العربي.

كان الرد المغاربي عموماً على ((صدمة)) الاحتلال العسكري الاستعماري اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لانتزاع الحقوق الوطنية . المغربية. إن عدم التكافؤ في الإمكانات التسليحية أفقد المقاتل في المغرب العربي قدرته على المواجهة، لكن لم يفقده الإيمان بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها، قضية الحرية والاستقلال والهوية. وعليه تبدل أسلوب الحركات الوطنية، إذ لهذا ولازدياد وطأة

استمرار الظاهرة الاستعمارية فقد بدأت معظم الأقطار المغاربية اعتماد أسلوب الكفاح السياسي، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914ـ 1918) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945)، حيث عادت الحركات الوطنية المغاربية الخاضعة للاحتلال الفرنسي بخاصة، إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل متداخل وموجه " أحياناً" من العمل السياسي أو منفصل عنه. وكان اعتماد أسلوب الكفاح المسلح هذا مؤشراً على عقم ولا جدوى العمل السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الوطنية في كل قطر عربي واجه الظاهرة الاستعمارية لم تكن معزولة عن محيطها القومي أو الإقليمي على صعيد التعاطف أو الدعم المادي، وذلك للشعور بالانتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية. وكان النضال الوطني في هذا القطر العربي أو ذاك سرعان ما يجد صداه في المحيط القومي بشكل أو بآخر. من هنا فإن النضال الوطني/ المغاربي لم يكن معزولاً عن بعضه البعض، بل كان منشداً إلى انتمائه الإقليمي والعربي والإسلامي، وكان المحيط الإقليمي والعربي وأحياناً الإسلامي منجذباً وداعماً لذلك النضال الوطني.

إن جميع الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب تشير وبشكل ((موضوعي)) إلى أن الحركة الوطنية في هذا القطر المغاربي أو ذاك لم تكن حالة منفردة في الفكر وبرامج الكفاح أو في الأهداف المعلنة، أو في التضامن والتعاون والوحدة على طريق الحرية والاستقلال الوطني والإقليمي والعربي/ الإسلامي. ولعل أبرز التوجهات والتنظيمات الوحدوية في الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية تلك التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتأسيس ((مكتب المغرب العربي)) و((لجنة تحرير المغرب العربي)) و((جيش العزيمة))، وهي تنظيمات سياسية/ عسكرية تؤكد وحدة النضال لمواجهة الاستعمار الواحد. ولم تكن تلك التنظيمات ((الوحدوية))، وبخاصة العسكرية منها، حالة معزولة عن المحيط العربي الذي مكنها تدريباً ودعماً، واحتضن كوادرها للتهيئة لمرحلة الاستقلال في مختلف المجالات. وكانت القاهرة ودمشق وبغداد معاقل الدعم السياسي والعسكري وغيره للكفاح الوطني والمغاربي عموماً.

وعلى الرغم من أن مرحلة الاستقلال للأقطار العربية في المغرب العربي قادت إلى انشغال المؤسسات الحاكمة بالقضية الوطنية ومعالجة مشكلات ومخلفات المرحلة الاستعمارية وابتعادها عن الأفكار والبرامج والمناخ النضالي

الوحدوي الذي جمعها في مرحلة ما قبل الاستقلال، إلا أنها أدركت ومنذ منتصف الستينات، وعلى ضوء إخفاقات التنمية الوطنية أن العودة للعمل ((الوحدوي)) الإقليمي/ العربي كفيل بتحقيق النهوض التنموي وتحقيق ((الأمن)) الوطني في المجالات كافة، وقاد ذلك إلى التقارب ثانية من خلال الواقع المعاش. وطغى ((الخطاب الوظيفي)) في العمل المغاربي الذي يؤكد ضرورة التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج في المجالات الاقتصادية خاصة، وصولاً إلى التكامل والاندماج في المجالات الأخرى، لكن هذا الاتجاه لم يأخذ مداه في التطور الإيجابي، حيث أدت جملة عوامل إلى ((تجميد)) الاتجاهات التوحيدية في منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

في نهاية الثمانينات، بدأت المؤسسات الرسمية والقوى الشعبية تؤكد أن خروج أقطار المغرب العربي (وأقطار الأمة العربية) من أزماتها وتحقيق القدرة في المحافظة على ((الأمن)) الوطني، لا يتم إلا بجهد جماعي موحد، وأن تحقيق التكامل على طريق الاندماج وبالاستناد على العناصر الموحدة التاريخية والقومية والدينية والحضارية والنضالية يحقق القدرة على الحفاظ على الأمن الوطني والمغاربي، وعلى الأمن القومي بشكل عام، وأن ذلك يعطي للموقف المغاربي/ والعربي، الإمكانية الأقوى لمواجهة التكتلات الدولية والإقليمية وبخاصة السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تسمى ((الاتحاد الأوربي)) منذ عام 1992، فضلاً عن التكتلات العالمية الأخرى. وقاد ذلك إلى العودة نحو البدايات، وظهر عام 1989 ((اتحاد المغرب العربي)) الذي ضم الأقطار المغاربية الخمسة، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا، المغرب، والذي خطا خطوات إيجابية على طريق التكامل والاندماج في المجالات كافة. ولكن الاتجاهات ((الوحدوية)) ما زالت تعاني من مشكلات تعرقل الوصول نحو العمل الإيجابي، وإن ضرورات ومتطلبات الواقع الوطني والمغاربي والعربي عموماً تتطلب التقارب والتعاون والتضامن على طريق التكامل والاندماج، وإن ذلك يعد خياراً استراتيجياً للأقطار المغاربية والعربية بعامة.

*أ.د. محمد علي داهش*

# الفصل الأول

# الحركة الوطنية الجزائرية

**. أبرز معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر**

**. مراحل الكفاح الوطني الجزائري**

1. مرحلة الكفاح المسلح

2. مرحلة الكفاح السياسي

**الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة في عام1954.**

**الثورة الجزائرية من البداية حتى الاستقلال:**

أولاً . كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام 1954؟

ثانياً . الحكومة الجزائرية المؤقتة

ثالثاً . المفاوضات الجزائرية . الفرنسية

**استقلال الجزائر**

**. الهوامش**

## بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية

## في الجزائر:

جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 وبقية أقطار المغرب العربي (تونس 1881، موريتانيا 1903، المغرب 1912)، انعكاساً لظهور الحركة الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر ولاحقاً. فقد تصاحب الاستعمار الحديث مع نهوض وتطور الثورة الصناعية التي قادت بعض الدول الأوروبية ومنها فرنسا إلى (سياسة التوسع والحماية). ويقر أنصار الاستعمار ومنتقدوهم، بأن الجوانب الاقتصادية وعلى الأخص (الربح) هي الحوافز الرئيسية للحركة الاستعمارية(1).

في الواقع، إن (البرجوازية الحاكمة) هي التي قادت إلى التوسع والاستعمار في القرن التاسع عشر ولاحقاً، فقد تضافرت مصالح المصارف الكبرى والصناعات الجائعة إلى المواد الأولية والأسواق مع الدعوة إلى (الاعتزاز القومي) والتعصب أحياناً وهكذا فالاستعمار الحديث اقترن بصورة وثيقة بتطور الرأسمالية الغربية.. وقد تستر هذا الاستعمار الحديث وراء واجهات سياسية وعسكرية واستراتيجية وحضارية ودينية للسيطرة على الشعب. وعليه لم يكن الاستعمار الفرنسي للجزائر يمثل حالة منعزلة في حد ذاتها، ولكنها تم في مناخ دولي تميز منذ قرون سبقت القرن التاسع عشر، باتساع رقعة الاستعمار الأوربي في كامل آسيا وإفريقيا، فضلاً عن أمريكا اللاتينية(2) لهذه الأسباب كان الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ عام 1830، ولأقطار المغرب العربي في الفترات اللاحقة وإذ فرضت فرنسا على الجزائر معاهدة الاحتلال في 5 تموز/ يوليو فقد كان وراء ذلك أهداف سياسية (داخلية وخارجية) واقتصادية وعسكرية واضحة، وأن القوات الفرنسية لم تستطع أن تفرض نفوذها على كامل الجزائر إلا في مطلع القرن العشرين(3). ويرجع ذلك إلى المقاومة الوطنية المسلحة، حيث حمل الشعب الجزائري السلاح بوجه الاحتلال منذ بدايته وطوال القرن التاسع عشر.

مارس المستعمرون الفرنسيون، منذ بداية الاحتلال عام 1830 وحتى الاستقلال عام 1962، شتى أنواع الإبادة والاضطهاد القومي والحضاري في الجزائر، فقد تمثل حكمهم بـ (إدارة مباشرة) وإنكار أبسط الحقوق السياسية للشعب الجزائري و(استيطان زراعي قائم على أراضي الفلاحين وتوزيعها على المهاجرين المستوطنين من الفرنسيين والأوروبيين عامة (أكثر من مليون عام 1954) بموجب مجموعة من القوانين (قوانين 1830، 1833، 1844، 1846، 1855، 1861، 1871، 1887، 1900، 1918، 1919، 1928، 1934، 1938). وكذلك ممارسة المسخ والاحتواء الثقافي للشعب الجزائري، والقائم على نشر اللغة والثقافة الفرنسية واعتبارهما اللغة والثقافة الرسميّن، ومحاربة اللغة العربية والمؤسسات التعليمية والدينية في البلاد (قرار 1843، 1884، قرار شودان 1938)، إضافة إلى التمييز في الحقل الاقتصادي وبشكل خاص في الأجور، وفي الحقل التعليمي (حرمان الجزائريين من التعلم في المدارس الحكومية) وفي الحقل الصحي (طبيب واحد لكل 6000 مواطن) والاجتماعي(4). وطيلة فترة الاحتلال اتبعت فرنسا سياسة الإدماج والتجنيس من أجل أن تكون الجزائر (ملكية فرنسية) أي مستعمرة دائمة وبموجب قرارات وإجراءات متعددة (قرار 1834، 1858، 1863، 1865، 1881، 1913، 1946، 1956)(5).

## 1- مرحلة الكفاح المسلح:

تشير المصادر التاريخية إلى أن الشعب الجزائري قاوم الاحتلال الفرنسي منذ بدايته، فقد ذكر أحد ضباط الحملة، إن الاحتلال لم يتم بسهولة وإن الفرنسيين أدركوا جلياً أن الاحتلال لم ينته باستسلام الداي . حسين باشا . .. وإن الجزائريين مصممون على المقاومة وهم أقوياء وشجعان وخبيرون بشؤون القتال.

قاد الكفاح الشعبي المسلح عدد من القيادات الوطنية في مختلف أنحاء البلاد منذ بداية الاحتلال وحتى مطلع القرن العشرين، واستطاعت أن تحاصر أحياناً وأن تصد (جزئياً) التوسع الفرنسي نحو الداخل، وإن تكبح سياسة الإدماج لتكون الحركة الوطنية المسلحة بذلك أول الأشكال الوطنية في حقل الدفاع عن الهوية الجزائرية العربية الإسلامية، والعمل على استرداد السيادة والاستقلال، كما حصل أعوام 1832 . 1847، 1864، 1871، 1872، 1881، 1884 . 1900، ثم إلى عام 1914. وقد تركز الكفاح المسلح في هذه الفترة على مناطق الأرياف،

والفلاحين بشكل خاص(6).

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) تغير مركز الثقل في الكفاح الوطني الجزائري من الأرياف إلى المدن، فقد برز عنصر جديد ومتداخل، تمثل بظهور الحركات الوطنية السياسية، فقد شدت الانتباه الانتخابات، المظاهرات، الاضطرابات العمالية، وتكونت في المدن أشكال من التنظيمات العصرية للنضال ضد المستعمرين. وهذا قاد إلى التأكيد على أهمية (الدور الحضري) في المشاركة وقيادة النضال الجزائري. فخلال فترة ما بعد الحرب الأولى حصلت احتكاكات هامة مع الحركة العمالية الحضرية، فمساهمة الفلاحين والنقابات والعمال، لا يمكن إهمالها ولا ينبغي أن ننساها أو نقلل من منزلتها(7)، وإضافة إلى الفلاحين والعمال، شاركت في الكفاح مختلف فئات الشعب من جنود مسرحين وطلبة وكسبة ومثقفين، أي أن الشعب بأجمعه ـ ما عدا قلة ـ خاض الكفاح السياسي وراء عدد من التنظيمات السياسية التي بدأت بالظهور منذ عام 1920 ولتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الكفاح الوطني الجزائري، تمثلت بـ (الكفاح السياسي).

## 2ـ مرحلة الكفاح السياسي:

شهد الكفاح الوطني الجزائري في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطوراً مهماً من خلال ظهور عدد من التنظيمات السياسية. وقد ساعد على ظهور هذه التنظيمات العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، منها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها ما يتعلق بردود الفعل الوطني وخاصة الحركة الأدبية (الشعر)، إضافة إلى الصحافة الوطنية، وكذلك المؤثرات العربية المشرقية، سواء عن طريق الاتصال المباشر بقيادة الحركة الفكرية الإصلاحية والقومية العربية في المشرق العربي (محمد عبده، رشيد رضا، شكيب أرسلان مثلاً) أو عن طريق الصحافة وغير ذلك. كل هذه العوامل أسهمت في إنضاج الوعي الوطني السياسي الذي أخذ. يتكتل في تنظيمات سياسية ظهرت في مطلع العشرينات من القرن العشرين(8).

ارتبط الكفاح الوطني في الجزائر (وعموم المغرب العربي) بالقوى الشعبية بمختلف فئاتها من مثقفين وطلبة وعمال وفلاحين وكسبة، وكانت المطالب الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطبع مسيرتها النضالية، مثلما كان العمل السياسي السلمي صفة النضال الوطني

والمغاربي عموماً. فيما كان البعد المغاربي في النضال الوطني باهتاً وجنينياً، لكن قسمات النضال الوطني وأبعاده العربية والإسلامية كانت واضحة على صعيد الفكر والعمل والدعوة في المجال الثقافي/ التعليمي والديني.

بدأت الحركة الوطنية السياسية بنزعة (إصلاحية) من خلال ظهور (الحزب الإصلاحي) الذي أسسه الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري وذلك في الفترة ما بين 1920- 1924. وتركزت دعوته على الاصطلاح التعليمي للدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية. وهناك اتجاه دعا إلى الاندماج مع فرنسا وهو حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) الذي ظهر عام 1927 واستمر إلى فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، والذي أسسه فرحات عباس والدكتور بن جلول والدكتور الأخضري، وكان يمثل مصالح الطبقة البرجوازية من المثقفين وكبار الملاك الإقطاعيين، لكن هذا الاتجاه لم يستطع أن يفرض وجوده في الساحة السياسية، لا بل لقي معارضة شعبية واسعة واقتصرت قواعده على أقلية محدودة ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار(9). وبعد الحرب العالمية الثانية تعرض للانشقاق وبدأ العديد من قادته يتجه نحو الخط الوطني الجزائري ومنهم فرحات عباس.

أما الاتجاه الآخر فقد كان يدعو إلى الاستقلال والتحرر من كافة النواحي، ونشأ مع بداية نشوء الاتجاه الأول، وتمثل في مجموعة من التنظيمات السياسية والثقافية تمثلت بـ (حزب نجم الشمال الإفريقي) الذي أسسه مصالي الحاج عام 1926، وكانت قاعدته الاجتماعية هي العمال والطلبة والتجار المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى فرنسا، ثم انتقل إلى الجزائر واتخذ بسبب ظروف الاحتلال الفرنسي أسماء متعددة منذ مطلع الثلاثينات حتى انتهى باسم (حزب الشعب) عام 1937. وفي هذه الفترة ولاحقاً توسعت قاعدته الاجتماعية بحيث شملت عموم فئات الشعب، واستمر على هذه التسمية حتى عام 1946. وقد انطبعت مسيرته النضالية على فكرة الوطنية والدفاع عن الشخصية الجزائرية والمحافظة على هويتها ومقوماتها العربية الإسلامية وإعلان الاستقلال الكامل للجزائر وعلى فكرة الاشتراكية والديمقراطية للشعب في مختلف المجالات وعلى فكرة العروبة ثقافياً، إضافة إلى فكرة وحدة المغرب العربي، يتوضح ذلك عبر بياناته ومواقفه التي جاء في البعض منها على سبيل المثال لا الحصر وبعد انتهاء حرب الريف المغربية على يد المحتلين الفرنسيين والأسبان عام 1926 ما نصه (... لنناهض جميعنا الإمبريالية سواء كانت فرنسية أو إسبانية، لنكن رجلاً

واحداً ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد، ليحيا استقلال المغرب، وليعش الشمال الإفريقي حراً...)، وجاء في بيان آخر: (أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرّه الأمة ولا تعترف به) وأكد ضرورة (توحيد الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة...)(10) وجاء ذلك انعكاساً للتشكل الاجتماعي والفكري المغاربي/ العربي. وكان لحزب (النجم) مواقف مغاربية داخلية وخارجية عكست توجهاته الإقليمية والعربية تمثلت بدعم ثورة الريف المغربية عام 1924 التي كان يقودها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي، وشارك إلى جانب الحزب الحر الدستوري التونسي في مؤتمر بروكسل عام 1927، ودافع الاثنان عن قضايا المغرب العربي عموماً. وفي عام 1934 نظَّم مظاهرات كبيرة تضامناً مع الشعب التونسي وحركته الوطنية. وفي العام اللاحق شارك في المؤتمر الإسلامي في جنيف والجزائر وطرح قضية الجزائر والمغرب العربي عموماً. وفي عام 1937 قدم برنامج (المطالب المستعجلة) إلى حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا ندد فيها بمواقف حكومة باريس من قضايا المغرب العربي وطالب بالحقوق الوطنية الجزائرية والمغاربية.

وكان هناك أيضاً (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1928) التي أسهم في تأسيسها الشيخ العقبي الذي عاش مدة في مكة والمدينة وعاد إلى الجزائر، كما برز الشيخ عبد الحميد بن باديس وتولى جمعية العلماء حتى وفاته في أيار/ مايو . 1940. وقد كان المنهج الديني للجمعية يقوم على تخليص الدين من كل الشوائب والخرافات والسحريات التي علقت به وكان منهجها الثقافي يقوم على التدريس باللغة العربية واستهدفت ترسيخ (فكرة القومية العربية والمغربية)، ولم تقف عند الطريقة التقليدية لاكتساب معارف الماضي وإنما سعت إلى اقتباس وتعليم العلوم العصرية. وأسست الجمعية مراكز كبرى لنشر المعرفة قديمها وحديثها لتنوير الرأي العام الوطني، واتجهت لمقاومة أصحاب الزوايا وترهاتهم المشوّهة للدين الحنيف. وعليه فقد اقترن الفعل الديني بالفعل الوطني عند جمعية العلماء، وانتقلت من سلفية دينية محضة تدافع عن الذات الإسلامية إلى سلفية وطنية مناضلة جديدة. وقد ناصبتها السلطات الاستعمارية العداء في محاولة للقضاء عليها، لكن رسوخها شعبياً ساندها في دوام استمرارها وفعلها المؤثر.

هيأت جمعية العلماء المسلمين الشعب الجزائري للاستقلال لما لقنته من معاني الحياة الشريفة وبما ثبتت فيه من معاني العروبة والإسلام والوطنية والحرية

وبما ربطته بالشرق العربي ربطاً محكماً(11). وكانت القاعدة الاجتماعية للجمعية تتمثل بعلماء الدين الكبار والصغار والمثقفين والعمال والفلاحين، وهذه الجمعية عززت مفهوم الاستقلال من الناحية الثقافية، فساعدت على تطوير الوعي الوطني عند الجزائريين من خلال تعاليمها التحررية والتقدمية ورفضها لكل سياسة تنادي بإدماج الجزائر بفرنسا واستمرت على هذا الاتجاه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التقت مع جبهة التحرير الوطني الجزائري(12)، إضافة إلى ذلك كان (الحزب الشيوعي الجزائري 1920) الذي استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1936، ووضع برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لكنه لم يؤد دوراً فاعلاً في الحركة الوطنية لاستمرار خضوعه للحزب الشيوعي الفرنسي حتى مطلع الخمسينات حيث بدأ التحول نحو المسار الوطني ومناهضة الاستعمار.

ولم تقف جهود جمعية العلماء المسلمين عند حدود الجزائر فقد كان اتجاهها المغاربي والعربي الإسلامي واضحاً على صعيد الفكرة والتنظيم والهدف من خلال فرعيها في تونس والمغرب وجهودها الدينية والثقافية بما أصدرته من صحف دعت فيها إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والدفاع عنها وعن الانتماء العربي للجزائر والمغرب العربي عامة، وهاجمت أساليب (الفرنسة) والتجنيس والتنصير والفصل العنصري . عرب بربر .، وبالنتيجة سعت في فكرها ونشاطاتها العملية إلى تثبيت الهوية العربية الإسلامية والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية في النضال ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني) منطلقة من وحدة الأصول التاريخية والدينية والقومية والحضارية. وفضلاً عن جمعية العلماء، كان للطلبة وجمعيتهم (جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين) دورهم في الخارج والداخل الجزائري والمغاربي في الفكر والعمل على تحقيق وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي. وعقدت الجمعية ستة مؤتمرات (1931-1936) في العديد من عواصم ومدن المغرب العربي، أكدت خلالها على ضرورة الوحدة المغاربية/ العربية الإسلامية، مستندين في ذلك إلى المرجعيات التاريخية والثقافية والقومية والدينية والحضارية. فيما كان للعمال دورهم في مسيرة العمل الوطني (والمغاربي) على الرغم من خضوعهم للنقابات العمالية الفرنسية، وبذلك سارت الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية في مسارات واحدة على الصعيدين الوطني والمغاربي/ العربي، لكن الاتجاه العمالي لم يقو وتظهر أفكاره وتنظيماته الوحدوية إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلال فترة ما بين الحربين واكبت النهضة الأدبية المغاربية، النهضة الثقافية

والسياسية وهي وإن أدت دورها بلغة المستعمر إلا أنها فكرت بروح عربية مسلمة حركت الأفكار للرد على الخصم الاستعماري بلغته، وتعريف الرأي العام الفرنسي عن طريق مختلف وسائل الأعلام العلنية والسرية بمطامح الشعب العربي في المغرب العربي وكسبه لنصرة القضية الوطنية في المغرب العربي أو على الأقل التخلي عن تأييد مطامح العنصريين أصحاب السلطة الحقيقية في أقطار المغرب العربي. وقد دام هذا الوضع حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فتحول الفوز الفكري من الأدب إلى أعيان السياسة وكل من انبرى دفاعاً عن الحق الوطني في المغرب العربي(13).

هذه الاتجاهات الإصلاحية والاندماجية والاستقلالية طبعت مسيرة الكفاح السياسي الجزائري منذ مرحلة العشرينات وحتى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ الاتجاه (الاستقلالي) يطبع الحركة الشعبية عامة، وجاء ذلك بعد (مجزرة) 8 أيار/ مايو . 1945. ومنذ تلك الفترة تشكلت النواة الأولى للكفاح المسلح وبدأت بوادر التداخل بين العمل السياسي والمسلح والذي نضج فيما بعد من خلال الحركة الوطنية الجزائرية والجبهة التي انبثقت عنها.

## الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية:

خلال الحرب العالمية الثانية (1939ـ 1945) لم يتغير الموقف الفرنسي باعتبار (الجزائر فرنسية)، لا بل شنت السلطات الفرنسية حملة اعتقالات واسعة ضد المنظمات الوطنية وقادتها (خاصة حزب الشعب) وبرز خلال هذه الفترة فرحات عباس وحزبه (اتحاد المسلمين..) وقدم (بيان الشعب الجزائري) في 10 شباط/ فبراير . 1943، طالب فيه الاشتراك في الحكم وليس الاستقلال فيما أصرت السلطات الفرنسية على أن (الجزائر فرنسية) وأن ذلك (مبدأ لا يحتمل المناقشة)، لكن السلطات الفرنسية عادت وقدمت تحت ضغط الشعب وبيانات الحركة الوطنية وظروف الحرب العالمية الثانية مشروع (الإصلاحات) في 7 آذار . مارس . 1944، ولم يكن هذا المشروع إلا خطوة نحو الاندماج، فعارض الشعب ومنظماته الوطنية ذلك المشروع، وألفت الأحزاب الوطنية جبهة (أصدقاء البيان والحرية) في 14 آذار . مارس .1944، وحددت مطلباً (معتدلاً) يقوم على (الدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي تتوحد في اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسية جديدة معادية للاستعمار)، كما حددت مطالب اجتماعية واقتصادية أخرى(14)، ويبدو أن هذا المطلب (المعتدل) قد تم تحت تأثير فرحات

عباس، فيما تمت المطالب الاجتماعية والاقتصادية بتأثير حزب الشعب، إلا أنه في المؤتمر الأول لـ (أصدقاء البيان والحرية) المنعقد في آذار . مارس . 1945 يعود حزب الشعب إلى تأكيد موقفه السابق، فبعد أن ينادي بمصالي الحاج (زعيماً) لشعب الجزائر، ويطالب بالإفراج عنه (نفي إلى الكونغو عام 1943)، يؤكد على مبدأ (الاستقلال). وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة جماعة (أصدقاء البيان والحرية) فاستغلت احتفالات الشعب بانتصار الحلفاء يوم 8 أيار . مايو . 1845، لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الاستقلال التام (تحيا الجزائر المستقلة)، فكانت (مذابح سطيف) التي راح ضحيتها الآلاف (قدرتها العديد من المصادر بـ 45 لف شهيد) وقامت بحل (جماعة أصدقاء البيان) وممارسة الاعتقالات بشكل واسع شمل قادة الأحزاب الوطنية(15).

خلال تلك الفترة، تعمق الاتجاه الاستقلالي وبدأت فكرة العودة إلى أسلوب الكفاح المسلح تتشكل داخل هذا الاتجاه، فقد ذكر مؤرخ معاصر للأحداث آنذاك قوله، إن مجزرة 8 أيار . مايو . 1945، كانت (طعنة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية، أثبتت للشعب وأكدت للمناضلين المكافحين، بأن حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بوسائل (اللاعنف) أو (الثورة بالقانون) وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا بالقوة والعنف) و(أن هذه الحقيقة كانت محل دراسة طويلة وعميقة من طرف حزب الشعب..)(16)، وخاصة العناصر الشابة فيه. ومنذ هذه الفترة أيضاً، والفترات اللاحقة، كانت البداية للدعم العربي تجاه كفاح الشعب الجزائري من خلال جامعة الدول العربية (تأسست في 22 آذار . مارس . 1945) أو من الدول العربية المنضمة إليها كل على انفراد، إضافة إلى جهودها في المحافل الدولية. فلقد هبت الجامعة العربية مستنكرة بشدة هذا الظلم الإنساني المفجع، وقامت باطلاع الرأي العام العالمي على جرائم الفرنسيين في الجزائر واستصرخت ضمير الدول الكبرى للتوسط لدى الفرنسيين للكف عن جرائمهم، وعقدت من أجل ذلك عدة اتصالات ديبلوماسية لبيان رد الفعل لدول الجامعة العربية وإلى إقناع الدول التي أجرت معها الاتصالات بالخطأ الكبير الذي ترتكبه السياسة الفرنسية في المغرب العربي(17) ومنذ تلك الفترة بدأت القضية الجزائرية تأخذ طريقها في مدارج الجامعة العربية واهتماماتها العربية والدولية بشكل كبير.

في عام 1946، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا، والتمهيد لوضع دستور جديد للبلاد وانعكس ذلك على مستعمراتها في

الخارج، وعليه، فقد استفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب) من ذلك، وفي الجزائر أصدرت السلطات الفرنسية المحتلة عفواً عاماً عن الزعماء الجزائريين المعتقلين، فعاد نشاط الحركة الوطنية، وتشكل حزبان جديدان في التسمية الأول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس، والذي انتقل فيه خلال مسيرته (حتى عام 1956)، من (الاندماج) إلى (الاعتدال) . الاستقلال الذاتي .، وكان هذا التغيير بسبب يأسه من سياسة الإدماج، وشعوره بالتفرقة في المعاملة بين الجزائريين وأقرانهم الفرنسيين، وكان تأسيس هذا الحزب، بداية انفصال فرحات عباس عن (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين). أما الحزب الثاني فهو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) برئاسة مصالي الحاج، وقد شكله أتباعه أثناء نفيه، وهذا الحزب هو الواجهة العلنية لحزب الشعب، فيما استمرت بقية الأحزاب الوطنية على حالها.

على الرغم من دعوة الحكومة الفرنسية إلى (عودة الحياة الطبيعية) إلا أنه لم يطرأ تغيير جوهري على سياستها في الجزائر وبقية أقطار المغرب العربي، فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة (صدر في 10 تشرين الأول . أكتوبر . 1946) على أن الجزائر (جزء من فرنسا)، كما أن التشريع الخاص بتأسيس (الجمعية الجزائرية) [صدر في 20 أيلول . سبتمبر . 1947] والذي أشار إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين بقي (حبراً على ورق)، إضافة لما جرى فيه من (تزوير) في عمليات الانتخاب(18) وهذا ما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية وفي عموم أقطار المغرب العربي إلى التأكيد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يجبر الحكومة الفرنسية وسلطاتها المحتلة في المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في الكفاح الوطني والمغاربي في الداخل والخارج (دمشق . القاهرة)، تجسدت فيها الاتجاهات الوحدوية بشكل أكبر على صعيد الفكرة والتطبيق بتأسيس (مكتب المغرب العربي) في القاهرة عام 1947 فضلاً عن فرعه في دمشق، وتأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي في مطلع عام 1948 وفي القاهرة أيضاً كما سيتضح لاحقاً.

استمرت السياسة الفرنسية على هذا الاتجاه (الجزائر فرنسية) لا بل، شنت خلال أعوام 1948- 1951، حملات إرهابية منظمة ضد أبناء الشعب الجزائري، لكن ذلك لم يمنع الشعب ومنظماته الوطنية من العمل من أجل استقلال الجزائر بتوحيد جهودها في الداخل وتحقيق تضامنها والعمل على توحيد الكفاح في

المغرب العربي. وقد اتخذت قراراً بتوحيد جهودها لمواجهة الاحتلال الفرنسي. ففي 20 تموز . يوليو . 1951، صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب الجزائرية (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية . حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . جمعية العلماء المسلمين . الحزب الشيوعي الجزائري) باسم (الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات) وكان هدفها، إلغاء الانتخابات المزورة في (الجمعية الجزائرية) التي تكونت وفق تشريع عام 1947، والنضال ضد جميع الإجراءات الإرهابية بمختلف صورها، ومنع تدخل الإدارة في القضايا الدينية للمسلمين، وكانت هذه (الجبهة) أول اتحاد عام في تاريخ الجزائر بين مختلف التنظيمات الوطنية، ومع ذلك فقد بقيت محتويات مطالب (الجبهة) غير معبرة عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما لم تتطرق إلى موضوع الاستقلال السياسي للجزائر. إن محاولة جمع الجزائريين في جبهة واحدة قد فشلت، وكان ذلك نتيجة للاختلافات الفكرية والتكتيكية بين المشتركين في الجبهة. إن كل ذلك أدى إلى فشل الجبهة، فتركها (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في أيار . مايو ـ 1952، وغادرها (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) في تشرين الثاني . نوفمبر . 1952، ومع ذلك، فإن نشاط الجبهة، أثر على التطور المستطرد للحركة المعادية للاستعمار، فقد سببت ازدياد الخبرة والنشاط السياسيين لدى الجماهير كما أدت إلى انجذابهم أكثر إلى النضال التحرري(19)، لا بل، تحمس الشعب ومن خلال منظماته الوطنية لفكرة الكفاح المسلح (بدأت بوادر هذا الاتجاه منذ عام 1947 كما سيأتي لاحقاً) بعد أن رأت حالة (البؤس الجماعي) واستمرار إنكار الحقوق الوطنية هي المسيطرة وتعمق هذا الإحساس أكثر من خلال بروز الكفاح المسلح الذي كان يخوضه الشعب التونسي والمغربي آنذاك (1952، 1953) . إضافة إلى دعوات (مكتب المغرب العربي) في القاهرة و(لجنة تحرير المغرب العربي) بقيادة المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقد ضم المكتب واللجنة المنبثقة عنه معظم فصائل الحركة الوطنية في أقطار المغرب العربي. وقد آمنت (لجنة تحرير المغرب العربي) منذ انطلاقتها بأسلوب الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغربية والعربية، وقام الخطابي بتأسيس (جيش تحرير المغرب العربي) وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد، وكانت تلك القوات المغاربية على اتصال دائم مع (جيش العزيمة) في داخل المغرب العربي والذي ارتبط بالخطابي نفسه وعمل وفق توجيهاته المغاربية لمواجهة المحتل الفرنسي

والأسباني، وكان فضاؤه الجغرافي/ الكفاحي يمتد من ليبيا والجنوب التونسي حتى الجنوب الجزائري والمغربي المرتبط بشمال موريتانيا. جملة هذه الأمور هيأت الشعب الجزائري (نفسياً) لتقبل فكرة الكفاح المسلح والتحمس لها(20).

عادت الأحزاب المكونة للجبهة تعمل منفردة بعد انفراط عقد الجبهة، وضمن الأهداف والأساليب التي رسمتها في النضال من أجل استحصال الحقوق الوطنية الجزائرية. وبرز خلال أعوام 1952ـ 1954، حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح الحزب المؤهل لقيادة النضال الوطني(21)، فقد توسعت قاعدته الاجتماعية بشكل أكبر، وشملت عموم الشعب من عمال وفلاحين وطلبة وجنود وموظفين، وقد قاد هذا التوسع في القاعدة الاجتماعية للحزب، إلى تجديد قادته برنامج الحزب، لتحديد أهداف واضحة فيما يخص الاستقلال الوطني من كافة جوانبه، وعلى ذلك، ففي 6 نيسان . إبريل . 1953 أعلن الحزب في مؤتمره الثاني (عقد المؤتمر الأول في 1 نيسان . أبريل . 1952 وكانت أهدافه معروفة) برنامجاً جاء فيه التأكيد على وضع (نظرية) محددة وواضحة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمسيرة الكفاح الحالي، وتحديد وسائل الكفاح أيضاً(22).

إن ذلك المؤتمر، وضع البدايات الأولى للانشقاق داخل الحزب، فقد برز جناح يدعو إلى قيادة جماعية بعيداً عن الزعامة الفردية (مصالي الحاج)، إذ اتخذ المؤتمر قراراً ضد مصالي الذي كان يحرص على لقب (الزعامة)، واختار المؤتمر لجنة مركزية جديدة وأصبح أعضاؤها يعرفون باسم (المركزيين)، وأخذ البعض من الشباب (يوسف بن خدة مثلاً) يشقون طريقهم إلى الشهرة من خلالها، لكن مصالي الحاج، رد على ذلك بأن طالب لنفسه بـ (سلطات مطلقة) وعقد الموالون له مؤتمراً في بلجيكا في 14 . 15 . تموز . يوليو . 1953، واختاروه رئيساً مدى الحياة، وقرروا طرد (المركزيين) من الحزب، وأصبح هؤلاء يعرفون باسم (المصاليين)، وهكذا نشأ فرعان داخل الحزب(23)، وقد حدد (المركزيون) موقفهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بوضوح حين أعلنوا أن حركتهم (تسعى إلى استقلال الجزائر وإقامة جمهورية ديمقراطية تحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية)، إلا أن مسألة (الثورة المسلحة) كانت (بعيدة نفسياً) عن برنامجهم الحالي، إذ رأوا قبل البدء بها أنه يجب أن تتم (الوحدة الوطنية)، وقد أدت هذه المسألة إلى بروز تيار ثالث آمن بعقم الأسلوب السياسي(24)، فكانت البداية لمرحلة جديدة في الكفاح الوطني الجزائري.

الثورة الجزائرية:

يعتبر عام 1954، منعطفاً جديداً في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية على صعيد العمل السياسي وأسلوب الكفاح الوطني. فقد انتقلت حركة التحرر بشكل عام منذ هذه الفترة من (التعددية) الحزبية، إلى نظام (الحزب القائد) الذي تجمعت من خلاله مختلف القوى الوطنية سواء على صعيد (الفكر) أو (الأسلوب) في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي، ومن خلال (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) التي سارت وفق نظرية سياسية وعسكرية واضحة قائمة على (الاستقلال الوطني التام) واعتماد أسلوب (الكفاح المسلح) وتعميق مفهوم الاستقلال السياسي بمضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية وضحتها بيانات ومؤتمرات (الثورة) عبر مسيرتها منذ عام 1954 وحتى عام 1962، فضلاً عن التأكيد على وحدة المغرب العربي.

## 1. كيف انطلقت الثورة الجزائرية عام 1954؟

في عام 1954، برز جناح ثالث داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عرف باسم (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)(25) وقد آمنت هذه اللجنة بأسلوب الكفاح المسلح منذ عام 1947، كطريق وحيد لانتزاع الحقوق الوطنية.

إن تبلور فكرة (الكفاح المسلح) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يمثل بداية تفاقم التناقض (وفي تونس والمغرب) بين الأطراف التي تعودت على العمل (السياسي السلمي) وبين الاتجاهات (الراديكالية)، وهو اتجاه يعتبر موضوعياً (نوعاً من التجاوز للقيادات السياسية التقليدية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام وإعداده لفكرة الاستقلال)، كما أن تصلب الاستعمار الفرنسي في مواقفه تجاه المصالح الوطنية ساعد على بروز (العناصر الراديكالية الجديدة) وإعطائها وزناً خاصاً داخل القواعد الحزبية على حساب القيادات التقليدية، وخاصة أن هناك تراثاً نضالياً مسلحاً (الكفاح المسلح في القرن التاسع عشر) كانت أصداؤه وذكرياته تستغل فكرة حمل السلاح من قبل العناصر الراديكالية(26).

في 20 نيسان . إبريل . 1954، عقد أعضاء (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) أول اجتماع لهم بمدينة الجزائر، واتفقوا على أن يوجهوا منظمتهم الجديدة (اتجاهاً ثورياً) ويعدوها لعمل كبير وحاسم وعاجل. وفي شهر تموز . يوليو . نظم (22)

شاباً من أعضاء اللجنة عدة اجتماعات في مدينة الجزائر، درسوا أوضاع البلاد وظروفها، وأوضاع الخلاف الحاد الذي برز داخل (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) ولذلك أصدروا إلى المناضلين بياناً يدعونهم فيه إلى (نبذ كل المنازعات والاستعداد للكفاح المسلح ضد الاستعمار باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة الناجحة لتخليص الجزائر)، فيما كانت اجتماعات إقليمية أخرى تعقد في مناطق أخرى من البلاد (قسنطينة . وهران . القبائل) وخلال اجتماع الجزائر، انتخبت (لجنت الستة) لتنظيم الثورة والإعداد لها، وكان أمام (لجنة الستة) أمران، الأول: التنظيم ثم الشروع في الثورة، والثاني: الشروع في الثورة ثم التنظيم بعد ذلك، وقد اختاروا الحل الثاني، حتى يضعوا حداً للخلافات التي أنهكت المناضلين، ولكي (يخلقوا جواً نفسيا) ملائماً يساعدهم على تنظيم الثورة المسلحة على المستوى الوطني(27).

في 10 تشرين الأول . أوكتوبر . 1954، اجتمعت (لجنة الستة) وأعلنت عن إنشاء تنظيم جديد سمي بـ (جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، وتقرر خلال الاجتماع، أن تحل الأحزاب السياسية نفسها، وينضم اتباعها إلى (الجبهة) بصفة (شخصية) توحيداً لصفوف الشعب، وتدعيماً لمركز الجبهة في الداخل والخارج، وتبنت (جبهة التحرير...) برنامجاً سياسياً ثورياً، كان له دوره في التفاف الشعب حولها، ثم بقية المنظمات الوطنية الأخرى تباعاً. وتضمن البرنامج العديد من المطالب أهمها (العمل على بناء دولة جزائرية ذات صفة اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية) والعمل على (تطهير الحركة الوطنية من الاتجاهات الإصلاحية) و(تجميع كافة القوى الشريفة في الشعب الجزائري لأجل تصفية النظام الاستعماري). كما تضمن البرنامج أهدافاً مغاربية/ عربية أكدت العمل على (تحقيق وحدة شمال أفريقية في إطارها العربي الإسلامي الطبيعي) وأهدافاً دولية (تدويل مشكلة الجزائر) وأموراً أخرى تتعلق بموقفها من فرنسا على صعيد الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية(28).

وعقدت (لجنة الستة) اجتماعاً آخر في 26 تشرين الأول . أكتوبر . حددت فيه موعد انطلاق (الثورة المسلحة)، حيث قررت بكتمان صارم (أن يبدأ العمل الثوري المسلح الساعة الواحدة بعد منتصف أول تشرين الثاني . نوفمبر . 1954)، وشكلت القيادة التي ستبدأ المعركة في هذا اليوم، وكلفت أحد المناضلين بأن يلتحق بالقادة الثلاث في القاهرة (محمد خيضر، حسين أيت أحمد، أحمد بن بيلا)، والذين يكونون مع القادة الستة في الداخل (لجنة التسعة) لإبلاغهم

بالقرارات الحاسمة، ويشاركهم إسماع صوت الثورة إلى العالم الخارجي وخاصة البلدان العربية الشقيقة، سعياً وراء الحصول على التأييد والمساعدات المادية والمعنوية. وقبل أن يتفرقوا، اتفقوا على موعد اللقاء في الفاتح من عام 1955، لدراسة الأوضاع والنتائج التي ستحدث كرد فعل لانطلاق الثورة المسلحة(29).

في 1 تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ 1954، انفجرت الثورة الجزائرية في منطقة القبائل من جبال الأوراس وجرجرة (3 آلاف مقاتل)، وأكدت في بيانها الأول الموجه صباح 1 نوفمبر، على (الاستقلال الوطني) وعلى (فتح الباب أمام جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر) وعلى (استمرار الكفاح المسلح) وأمور أخرى(30).

بدأت ردود الفعل تجاه الثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، من قبل الأحزاب السياسية، إيجابية على العموم (1954ـ1956). ففي البداية، أعلن (المركزيون) تأييدهم وانضمامهم للجبهة، كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري عن تأييده للثورة، وأخذ أعضاؤه يشاركون في الكفاح المسلح مع احتفاظهم باستقلالهم التنظيمي، كما أعلنت جمعية العلماء ورئيسها أحمد توفيق المدني (إننا مع الثورة) وانضم أتباعها إلى الكفاح المسلح والجبهة، كما انظم فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الديمقراطي..) عام 1956. وحظيت الثورة بدعم الشعب عموماً، ولم يتخلف عن الانضمام لها سوى (المصاليون) الذي ألفوا عام 1955 حزب (الحركة الوطنية الجزائرية) ووقفوا موقفاً سلبياً من الثورة على المستوى السياسي والعسكري(31)، وأدى ذلك إلى تهميش دورهم وفقدان رصيدهم الشعبي الريفي والحضري الذي أصبح القاعدة الشعبية العريضة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

حققت الثورة الجزائرية بعد عدة أشهر، انتصارات عديدة على المواقع والقوات الفرنسية، وقد نعتت السلطات الفرنسية هذه العمليات العسكرية بأنها (مجرد اضطرابات محلية) في محاولة للتقليل من شأنها، ثم أخذت تصفها بـ (التمرد والعصيان) واضطرت في النهاية إلى الاعتراف بها (ثورة شاملة)(32).

في نيسان ـ إبريل ـ 1955، أعلنت السلطات الفرنسية (حالة الطوارئ) واتخذت العديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية لإجهاض الثورة الجزائرية، فقد فرضت الإقامة الجبرية على المواطنين وتنقلاتهم ومارست الاعتقال الجماعي والإعدامات بحق المواطنين والمناضلين ومنعت عقد الاجتماعات العامة، وأنشأت محاكم عسكرية بدلاً من المحاكم المدنية الجنائية، كما قامت

بوضع جميع قواتها المسلحة في الجزائر، على أهبة الاستعداد وبالفاعلية القصوى لقمع الثورة، فالبوليس ورجال (C. R. S) في المدن، والدرك في الريف، كانوا يرافقون الطرق والمحاور الأساسية للاتصالات، ووضعت وحدات مدرعة آلية إلى جانب فرق (الدفاع الذاتي) التي تشكلت من المستوطنين الأوربيين في مختلف وحدات الجيش والبوليس(33) ولجأت كذلك إلى (المناورات السياسية) لتهدئة الوضع وامتصاص النقمة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية. ففي 1 حزيران . يونيو . 1955 اقتراح المقيم العام (جاك سوستيل) عدداً من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل تهدئة الجزائريين، لكن ذلك لم يهدئ الوضع، لأن اقتراحات سوستيل كانت خطة تكامل أي إدماج جديد للجزائر مع فرنسا، وعليه فقد استمر توسع الثورة في عموم البلاد، وشهد يوم 20 آب . أغسطس . هجوماً عاما نظمه (جيش التحرير الوطني) على قوات الاحتلال استمر حتى نهاية عام 1955(34).

وفي الجانب المقابل، فقد استمرت حكومة غي موليه (2 يناير 1956) بسياستها التعسفية تجاه الشعب الجزائري، وأصدرت قوانين جائرة في آذار . مارس . 1956، أعطتها للمقيم العام الجديد (لاكوست) مثل حق حل الجمعيات وتعطيل الصحف ومصادرة الملكيات، وشن حملة اعتقالات واسعة جداً، ومنذ هذه الفترة، بدأت بمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب، بإنشاء خط من الأسلاك الشائكة المكهربة (خط مورس) لعرقلة تقديم المساعدات العسكرية العربية إلى الثوار(35).

اتخذت (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) قراراً بالرد بنفس العنف والقوة والوسائل لمواجهة الموقف الفرنسي، ووزعت منشوراً عاماً في كل أنحاء الجزائر، دعت فيه الشعب إلى (اليقظة)، وأخذت تجهز فرقاً وكتائب لتدعيم قوة الثوار، وحققت في ذلك نجاحات كبيرة، لا بل إن الشعب بمختلف منظماته السياسية . كما ذكرنا . والنقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين . الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين . 1956) انضموا إلى (جبهة التحرير..)(36)، وكان هذا الانضمام الجماعي إلى جبهة التحرير، عاملاً هاماً في تقوية مركزها ودعم نفوذها، وعليه فقد أصبحت الجبهة قوة قيادية للثورة الوطنية التحررية الجزائرية، توحد جميع القوى السياسية الوطنية ضد الاستعمار، وتمثل القوى الاجتماعية الواسعة، وكانت هذه الحقيقة واضحة في مؤتمر الصومام(37)، الذي كانت فيه البداية لتوضيح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية، إلى جانب أهدافها السياسية

التي أعلنتها سابقاً.

إن الظروف الداخلية للجزائر، لم تكن تسمح للقاء الأول من عام 1955 كما اتفقت (لجنة الستة) في اجتماع 26 تشرين الأول . أوكتوبر . 1954، وعليه، ففي 14 . 23 . آب . أغسطس 1956، عقد قادة الثورة الجزائرية مؤتمرهم الأول في (وادي الصومام). وقد تمخض عن المؤتمر مجموعة من القرارات السياسية والعسكرية، كانت البداية لنضوج المؤسسة السياسية للثورة والتي أعلنت فيما بعد. إضافة إلى العديد من القرارات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

في الجانب السياسي، وسع المؤتمر صيغة (القيادة الجماعية) للثورة، فقد انتخب هيئة قيادية عامة هي (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) يتكون من(34) قائداً، و(لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتكون من (5) قواد، إضافة إلى لجان أخرى للسهر على مصالح الثورة والشعب. وتضمن البرنامج السياسي إنشاء (جمهورية ديمقراطية واجتماعية) مستقلة في الجزائر. وفي الجانب العسكري، تم تأسيس (جيش التحرير الوطني) على أسس وقواعد تنظيمية وعسكرية دقيقة، وحدد المؤتمر استراتيجية الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي على المستوى الداخلي والخارجي (الكفاح المسلح في الداخل . الكفاح السياسي في الخارج). وفي الجانب الاجتماعي أعلن المؤتمر (احترام حريات المواطنين بصرف النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم الدينية. وتعبئة كل قوى الشعب السليمة لتصفية آثار الظلم الاستعماري). وفي الجانب الاقتصادي، أولى المؤتمر اهتماماً بقضية الأرض والإصلاح الزراعي. وأخيراً حدد المؤتمر القوى الاجتماعية التي ستعتمد عليها الثورة وأشار إلى الفلاحين وعمال الأرض، وبرزت في هذا المؤتمر التوجهات التوحيدية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بالتأكيد في أحد بنود المؤتمر على ضرورة إقامة فيدرالية لأقطار المغرب العربي(38).

استمرت الثورة الجزائرية في نشاطاتها العسكرية والسياسية في الداخل والخارج، ففي مطلع عام 1957، بدأت الثورة نشاطها الإعلامي بافتتاح (إذاعة صوت الجزائر الحرة المحافظة) وأهابت بالشعب أن يستعد للإضراب الأسبوعي (التاريخي العظيم) يوم 28 كانون الثاني . يناير . 1957 حيث خرج الشعب بأجمعه . على الرغم من وسائل الإرهاب . وكان لذلك أثره في دعوة الأمم المتحدة (إلى إيجاد حل سلمي وعادل) للقضية الجزائرية (15 شباط . فبراير . 1957). وعليه، ففي آذار . مارس . 1957، بدأت الحكومة الفرنسية تحت ضغط الأوضاع الداخلية في الجزائر، ومحاولة إرضاء الأمم المتحدة إلى تقديم الاقتراحات لحل

(المشكلة الجزائرية)، فكانت اقتراحات (غي موليه . بورجيس مونوري)، لكنها لم تختلف في جوهرها عن الموقف السابق، وطرحت مشروع (اتحاد فيدرالي) بين الجانبين، ومن هنا لم تلق قبولاً وطنياً(39)، واستمر كلا الجانبين على موقفه، فقد استمرت الثورة الجزائرية في كفاحها، وتوسعت قواعدها وأنشطتها، فيما استمرت سياسة القمع والاعتقالات والإعدامات بـ (المقصلة)!! من قبل السلطات الفرنسية طيلة عام 1957 وما بعده(40).

في هذه الفترة، حدثت تطورات مهمة في المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية، فقد انعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة بين 20 . 28 . آب . أغسطس . 1957، وحضر المؤتمر قادة الداخل والخارج، وتدراسوا أوضاع الثورة وخططها المستقبلية، وأكدوا على تعميق صيغة (القيادة الجماعية)، فارتفع عدد أعضاء المجلس الوطني إلى (54) عضواً كلهم بالأصالة، وأصبح عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (14) عضواً، خمسة منهم شرفيون (القادة التاريخيون) لأنهم في سجون فرنسا (بعد حادث اختطاف الطائرة القادمة من المغرب إلى تونس) وتسعة عاملون. وخلال الفترة التي تلت أعمال المؤتمر، تزايد نشاط الثورة العسكرية في كافة أنحاء الجزائر، وامتد إلى داخل الصحراء حيث المراكز البترولية (اكتشفت عام 55 . 1956) كما تزايد انصراف (جبهة التحرير) إلى إنشاء سياسات مشتركة مع تونس والمغرب ومن خلال (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة(41).

في عام 1958، وفي نطاق سعي الحكومة الفرنسية إلى إبقاء الجزائر مستعمرة أو على الأقل، إبقائها ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، فقد طرح رئيس حكومة (فليكس جايار) على (جبهة التحرير) في آذار . مارس . 1958، مشروع إقامة (حلف دفاعي بين بلدان حوض البحر المتوسط الغربي)، إلا أن الجبهة أعلنت (أنه لا يمكن إقامة حلف من مثل هذا النوع قبل استقلال الجزائر)(42)، لا بل واصلت عملياتها العسكرية في كل أنحاء البلاد، ومع نهاية هذا العام (1958)، تدخل الثورة الجزائرية في مرحلة جديدة على صعيد تشكيل الكيان السياسي (الحكومة الجزائرية المؤقتة) والتي ستصبح الممثل الشرعي المعترف به دولياً للشعب الجزائري وجبهته (جبهة التحرير الوطني الجزائرية).

### 2- الحكومة الجزائرية المؤقتة:

على الرغم من استقلال تونس والمغرب عام 1956، إلا أنه في مطلع العام

1958، دفعت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في عموم المغرب العربي إلى ضرورة العمل الوحدوي المغربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية. كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات ضد القوات الإسبانية في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا وتندوف، وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط . فبراير . 1958 لمواجهة جيش التحرير المغربي وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة) المشهورة، فضلاً عن القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية، وكذلك محاولة الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية وربطها إلى جانب موريتانيا فيما سمي ((أفريقيا الغربية الفرنسية)) وجهود فرنسا لمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب، كل ذلك دفع إلى ضرورة اللقاء المغاربي والعودة إلى المنطلقات والمرجعيات لمواجهة الخصم الاستعماري.

شهدت الثورة الجزائرية منذ منتصف عام 1958، مرحلة جديدة على صعيد تطور المؤسسة السياسية، ففي (مؤتمر طنجة) المنعقد في المغرب بين 27 . 28 نيسان . أبريل . 1958، بين أحزاب المغرب العربي (جبهة التحرير الوطني الجزائرية . الحزب الدستوري التونسي . حزب الاستقلال المغربي)، طرح ممثل (جبهة التحرير) تأليف (حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى) وعلى أن يتم ذلك في (الظروف المناسبة). وأيدت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قرار المؤتمرين بتوحيد المغرب العربي تأكيداً لرغبة الشعب والإعلان عن أن الوقت قد حان لتسير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة. وعلى صعيد الداخل الجزائري بدأت (لجنة التنسيق والتنفيذ) في إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها، وأخيراً في 19 أيلول . سبتمبر . 1958، ظهر الكيان السياسي للثورة الجزائرية باسم (الحكومة الجزائرية المؤقتة)، والتي أعطتها بشكل أكبر بعداً دولياً، وكان عليها أن تنتخب الحكومة التي تشرف على قيادة الثورة، وتتحدث أمام العالم باسم الشعب الجزائري. وقد عين فرحات عباس، رئيساً لها، وأحمد بن بيلا النائب الأول، كما تألفت من (14) وزيراً لمختلف شؤون البلاد، إضافة إلى (3) سكرتيري دولة، وكان أربعة من الوزراء المعينين في الحكومة في سجون فرنسا، والخامس في أحد سجونها في الجزائر، وقد اعترف بهذه الحكومة في الحين، الجمهورية العراقية، والجمهورية العربية المتحدة. وفي 28 أيلول . سبتمبر . أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة (أنها في حالة حرب مع فرنسا)(43) وفي الفترة اللاحقة (1958-

1960)، اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة العديد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية، إضافة إلى البلدان الاشتراكية، كما لقيت دعماً مادياً ومعنوياً أكبر على الصعيدين العربي والدولي(44).

وشهد عام 1958 أيضاً، سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، ووصول الجنرال ديجول إلى السلطة في أيار- مايو- 1958 لكن الموقف الفرنسي لم يتغير وهو أن (الجزائر فرنسية)، وكان ذلك من خلال العديد من القرارات المطروحة، ومن هنا جاء إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة في 28 . أيلول . سبتمبر . (أنها في حالة حرب مع فرنسا). وفيما كان الكفاح المسلح مستمراً، عرض ديجول في 23 . تشرين الأول . أكتوبر على الثوار الجزائريين ما عرف بـ (سلام الشجعان)، لكن هذا (السلام) لم يغير الموقف الفرنسي السابق، ولم يلق استجابة وطنية، لا بل تصاعدت عمليات الكفاح المسلح منذ نهاية عام 1958 وطيلة عام 1959 في كافة أنحاء الجزائر ضد المؤسسات والمواقع الاقتصادية والعسكرية الفرنسية. وأصبح للثورة الجزائرية عام 1959 مركزٌ قويٌ على الصعيد العسكري والسياسي داخل الجزائر وخارجها (انتصارات داخلية . اعترفات دولية بالحكومة) مما اضطر ديجول إلى تغيير موقفه بعض الشيء فزار الجزائر أواخر آب . أغسطس . 1959، وقام بجولات تفقدية للمراكز العسكرية الفرنسية في أنحاء متعددة من البلاد واقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكرياً(45)، ولذلك أعلن مشروعاً جديداً لحل المسألة الجزائرية، ففي 16 أيلول . سبتمبر . 1959 ألقى ديجول خطاباً عرض فيه على الجزائريين ثلاثة حلول، تضمنت:

1. **الاندماج مع فرنسا.**
2. **الاستقلال التام.**
3. **الاستقلال الذاتي مع الارتباط بفرنسا.**

وقد ردت الحكومة الجزائرية المؤقتة في 28 أيلول/ سبتمبر . 1959 بقبولها (الاستقلال التام) واستعدادها للتفاوض مع فرنسا بدون (تأجيل) لمدة أربعة سنوات كما اقترح ديجول. وقد قوبل رد الحكومة الجزائرية بالتأييد الكامل من قبل الدول العربية والصديقة في هيئة الأمم المتحدة. وفي الجانب الآخر، أدى مشروع ديجول إلى اندلاع احتجاج وتمرد في الجزائر مطلع كانون الثاني/ يناير . 1960، قام به بعض الجنرالات الفرنسيين وبدعم من المستوطنين للحيلولة دون إعطاء الجزائر أي نوع من الاستقلال، لكن هذا التمرد فشل(46).

استمرت الحكومة الجزائرية على تمسكها بمبدأ (حق تقرير المصير) أي الاستقلال التام وأكد ذلك المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس من 16 كانون الأول . ديسمبر . 1959، ولغاية 18 كانون الثاني/ يناير . 1960. كما أكد المؤتمر على (وحدة الأرض الجزائرية) واستنكار قرار حكومة فرنسا بفصل الصحراء عن الجزائر، وفي الوقت نفسه، أكدت الحكومة الجزائرية في هذا المؤتمر استعدادها للتفاوض مع فرنسا (في نطاق المطامح الوطنية للشعب الجزائري التي تتمثل في الحرية والاستقلال الوطني)(47).

إن تصاعد قوة الثورة الجزائرية وانتصاراتها في الداخل، وتمسكها بحق تقرير المصير، ووقوف الرأي العام المغاربي والعربي والدولي إلى جانبها اضطرت ديجول إلى أن يوافق في 14 حزيران/ يونيو . 1960، على التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة للوصول إلى حل للمشكلة الجزائرية ومحاولة ضمان المصالح الفرنسية قدر الإمكان وليس على أساس الاعتراف الكامل بالاستقلال التام كما هو واضح من سير المفاوضات في البداية.

### 3ـ المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية:

في 25 حزيران . يونيو . 1960 بدأت المفاوضات الجزائرية . الفرنسية في ميلان بضواحي العاصمة باريس، ولكنها فشلت منذ البداية بسبب فرض الوفد الفرنسي شرط (إيقاف القتال) للاستمرار في المفاوضات، وكان ذلك معناه الاستسلام. واستمرت الثورة في عملياتها العسكرية، وقاد ذلك إلى تغيير الموقف الفرنسي نوعاً ما، لكن فرنسا بقيت تصر على أن تبقى الجزائر إن لم تكن (فرنسية) فـ (مع فرنسا) حيث استؤنفت المفاوضات ثانية بعد أن أعلن الجنرال ديجول في 14 تشرين الثاني . نوفمبر . عن عزمه على تكوين (الجزائر الجزائرية) وقال في ذلك: (إن جزائر المستقبل سوف تكون كما يراد لها بعد تقرير المصير، فقد تكون فرنسية أو مع فرنسا، ولكن فرنسا سوف لن تكون عائقاً أمام الوصول إلى الحل مهما كان)(48). وعليه ففي بداية كانون أول . ديسمبر . 1960 سافر الجنرال ديجول إلى الجزائر مرة أخرى وقام بجولة فيها، وجرت في هذه المناسبة مظاهرات واسعة(11 ديسمبر) في جميع مدن الجزائر، وأكدت تلك المظاهرات على إجماع الشعب الجزائري على المطالبة بالاستقلال وقدم الشعب الجزائري المزيد من التضحيات في الأفراد خلال تلك المظاهرات(49). كما انتهى بالفشل (الاستفتاء) الذي فرضته الحكومة الفرنسية على الجزائريين خلال كانون الثاني .

يناير ـ 1961، ذلك أن 43% من الناخبين الجزائريين قاطعوا الاستفتاء مستمعين إلى نداء (جبهة التحرير)، أما الباقون فقد اشتركوا في التصويت تحت ضغط قوات الاحتلال، وقد تبع ذلك استمرار مظاهرات الشعب طيلة الشهور الأولى من عام 1961، وأدى ذلك إلى (تنازل) الحكومة الفرنسية وعودتها إلى طريق المفاوضات. ففي 15 آذار ـ مارس 1961 أعلنت الحكومة الفرنسية عن بدء المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة وحدد يوم 7 نيسان ـ إبريل ـ لبدئها في (ايفيان). إن هذه العودة أرست التحول في الموقف الفرنسي باتجاه الاعتراف بـ (حقوق الجزائر)، وهذا نلمسه بوضوح في خطاب ألقاه ديجول في 11 نيسان ـ أبريل 1961، حيث قال: (إن فرنسا اليوم تنظر بكل هدوء إلى حل يجعل الجزائر تخرج عن نطاق الممتلكات الفرنسية، وهو حل كان يبدو كارثة لنا في أزمان سابقة، لكننا ننظر إلى هذا الحل بقلب هادئ. نعم لن يكون الأمر كذلك لو أن الجماهير الجزائرية كانت ترغب في أن تكون جزء من الشعب الفرنسي ـ (إشارة إلى مظاهرات 1960 ـ 1961) إذ في هذه الحالة يكون السعي من أجل الاحتفاظ للوطن بجزء من أبنائه جديراً بكل التضحيات، لكن من الصعب الادعاء بأن الجماهير الجزائرية في مجموعها تريد أن تكون جزء من الشعب الفرنسي) وهكذا كما يقول المؤرخ الجزائري محمد الميلي، نستطيع أن نفهم أن (فهم) ديجول لقضية الجزائر كان نتيجة فشل محاولات القضاء على جيش التحرير عسكرياً وعلى جبهة التحرير سياسياً، وهنا يبدو الفرق واضحاً بين مواقفه عام 1958 والفترة الحاضرة(50).

لقي الموقف الفرنسي الجديد معارضة ثانية من قبل بعض الجنرالات في الجزائر (شال ـ سالان ـ جوو ـ زيلير) الذين نظموا عصياناً عسكرياً في 22 نيسان ـ أبريل ـ في محاولة للإبقاء على (الجزائر فرنسية) لكن العصيان فشل ثانية، واستؤنفت المفاوضات بين الطرفين في 20 أيار ـ مايو ـ 1961، في إيفيان، لكنها قطعت بعد فترة قصيرة وذلك لطلب الوفد الفرنسي من الوفد الجزائري الموافقة على مشروع معد مسبقاً في باريس ويتعلق بـ (ربط) الجزائر مع فرنسا في الميادين الحربية، خاصة قواعدها العسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها من المجالات الحيوية (الصحراء) وذلك قبل حصول الجزائر على الاستقلال، لكن الوفد الجزائري رد بحزم مؤكداً (إن شكل العلاقات بين الجزائر وفرنسا سوف يحدد فقط بعد أن يصبح حق تقرير المصير حقيقة واقعة) فتوقفت المفاوضات(51).

أما على الصعيد الداخلي للثورة الجزائرية، فقد حدثت تطورات هامة في

الهيكل السياسي. فقد انعقد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 . 27 آب . أغسطس . 1961، وتمت دراسة أوضاع الثورة وتطوراتها ومشاريع تدعيمها في المستقبل، وخلال المؤتمر أعيد تشكيل الحكومة المؤقتة وأبعد منها من كان يعتبرهم الفرنسيون (عناصر متساهلة) مثل فرحات عباس وأسندت رئاسة الحكومة إلى يوسف بن خدة . وزير الشؤون الاجتماعية سابقا . ليشعر الفرنسيون بتغير الموقف، وكان بن خدة (أشد تصلباً من سلفه)(52). كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بالوضع الداخلي (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) والخارجي (تدعيم العلاقة مع الأقطار العربية والدول الصديقة) وأكد المؤتمر أيضاً على استمرار المفاوضات مع فرنسا في نطاق (المحافظة على وحدة الأرض والشعب)(53).

في 24 تشرين أول . أكتوبر . 1961 اقتراح (بن خدة) إجراء المفاوضات مع فرنسا على مرحلتين، الأولى الوصول من حيث المبدأ إلى اتفاق حول موعد محدد للاستقلال، والثانية، تحديد مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والضمانات اللازم توفيرها للمستوطنين الفرنسيين. وأصر (بن خدة) على أمرين:

1. أن تعترف فرنسا بوحدة الجزائر.

2. تمثيل الجزائريين في المجلس التنفيذي الذي يتولى شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية السابقة على إجراء الاستفتاء حول استقلال الجزائر(54).

كان مطلع عام 1962 مزدحماً بالأحداث والتطورات السريعة، فمن جهة كان العمل قائماً على التحضير لمفاوضات مقبلة بين الطرفين، ومن جهة أخرى، كان أوربيو الجزائر يرتكبون أفظع الجرائم الإرهابية عن طريق منظمتهم (الجيش السري) من أجل وضع العراقيل أمام المفاوضات في محاولة لإبقاء الجزائر فرنسية. وبسبب هذه الأحداث شرعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في عقد سلسلة من الاجتماعات ابتداءً من 1 كانون ثاني/ يناير . 1962 في تونس، لدراسة تلك الأوضاع وسير المفاوضات واستكملت الاجتماعات في مدينة المحمدية في المغرب من 7 . 11 كانون الثاني/ يناير . وأعلنت استنكارها لجرائم (الجيش السري) وطالبت بوضع حد لذلك والقضاء على هذه المنظمة (التي أصبحت خطراً على الشعب الجزائري وعلى مستقبل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا ومستقبل الأوربيين أنفسهم في الجزائر الجديدة). وفي الفترة من 17 . 19 شباط . فبراير . دارت مفاوضات سرية بين الوفدين الجزائري والفرنسي في (لي روس) على مقربة من الحدود الفرنسية السويسرية، حيث وضعت فيها الخطوط العامة للاتفاقية

المقبلة والتي تضمنت بشكل خاص، اعتراف فرنسا بالاستقلال والسيادة للشعب الجزائري على أراضيه كاملة. وفي الفترة من 22 ـ 27 شباط ـ فبراير ـ 1962 عقد المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في (دورة استثنائية) في طرابلس ودرس المؤتمر سير المفاوضات وكلف الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي بدأت بصورة علنية في 7 آذار ـ مارس ـ 1962 بين الطرفين في مدينة ايفيان، وتم الاتفاق على تشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين القوة البوليسية التي تتولى حفظ النظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المسجونين السياسيين وتبادل الأسرى بين الطرفين. وفي 18 آذار ـ مارس ـ تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وأصبحت نافذة المفعول في اليوم التالي(55).

استقلال الجزائر:

وضع اتفاق (ايفيان) في 18 آذار ـ مارس 1962، الأسس الثابتة للاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر ووحدة أراضيها. وفي اليوم التالي، أصدر (بن خدة) أمراً بإيقاف جميع العمليات الحربية على الأرض الجزائرية. وأعلن في بيان للشعب الجزائري بأن شروط معاهدة ايفيان تنسجم مع مبادئ الثورة المعلنة حول (وحدة الأراضي الجزائرية في حدوده الحالية) و(أن الحكومة الجزائرية سوف تمتلك جميع ما يخصها من حقوق السيادة..) و(الاعتراف بالوحدة الكاملة للشعب الجزائري.. مع مقوماته العربية الإسلامية) و(الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها الجهة الوحيدة للقيام بالمفاوضات باسم الشعب الجزائري)(56).

إن بيان (بن خدة) بقي ضمن حدود المطالب السياسية، أما المطالب الاقتصادية والاجتماعية (وهي ما يخص سياسة الحكومة في الداخل) فقد عبر عنها قادة الثورة في المؤتمر السادس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس في حزيران ـ يونيو 1962، حيث صدرت عدة قرارات اقتصادية واجتماعية عكست مطالب الشعب، ذلك أن العناصر الاجتماعية في القوى الثورية في اجتماع طرابلس كانت تتكون من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، ومن العمال الزراعيين الدائمين والفصليين ومن الفلاحين النازحين إلى المدن والذين تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال(57).

في 1 تموز ـ يوليو ـ 1962، جرى الاستفتاء في الجزائر حول الاستقلال

الكامل أو المقرون بالتعاون مع فرنسا، أو الالتحاق بفرنسا، وجاءت نتيجة الاستفتاء بأن صوت 5.975.581 من أصل 5.992.115 لصالح الاستقلال الكامل، أي بنسبة 99.72% وفي 3 تموز . يوليو . اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر. وأعلنت (جبهة التحرير) يوم 5 تموز يوم الاستقلال (5 تموز 1830 احتلت فرنسا الجزائر) وأصبح هذا التاريخ الذي كان سابقاً يوم الحداد الوطني، يوم الاحتفال ببعث الدولة الجزائرية في حياتها المستقلة الجديدة(58).

وفي أيلول . سبتمبر . 1962، تمت الانتخابات للجمعية التأسيسية التي أعلنت يوم 25 أيلول . سبتمبر . عن تكوين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) التي أصبح رئيساً للحكومة فيها أحمد بن بيلا، وبذلك عادت الجزائر جزائرية عربية إسلامية. ومنذ تلك الفترة والحقبة اللاحقة، بدأت معركة الجزائر مع مخلفات المرحلة الاستعمارية في الداخل، وعلى الصعيد المغاربي والعربي، بدأت تخطو باتجاه التقارب والتعاون في المجلات كافة.

***

## الهوامش:

*(1) فاضل حسن وزميله: التاريخ الأوربي الحديث 1815 . 1939، ط1، مطابع دار الكتب (الموصل 1982)، ص143. 145،*

*(2) عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1996) ص53؛ حسين، المصدر السابق، ص146.*

*(3) للمزيد من التفاصيل، انظر:*

*د. شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة 1976)، ص405.257؛*

*د. زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت 1975)، ص595.488؛*

*Charles Rober Ageron: Histoire de L'Algerie Contemoraine, 1830 – 1976 Presses Universitaires de France, (paris 1977), PP. 6 – 6.*

*(4) للمزيد من التفاصيل عن سياسة فرنسا في الجزائر منذ عام 1830 وحتى عام 1962 على الصُّعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والصحية وغيرها، انظر:*

*عبد الرزاق الهلالي: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ط1، دار*

الكشاف (بيروت 1967)، ص44 . 45 . 151، 176 . 177، 310؛

جان دولف: يقظة العالم العربي، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الكشاف، (بيروت 1960)، ص243، 282.281؛

حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة، (بغداد 1975)، ص148، 150. 154، 159؛

ج. لاندا: تاريخ الثورة الجزائرية 1954. 1962، دار ناركا (العلم) للنشر، (موسكو 1983)، ص21؛ (مصدر روسي).

مجلة المجاهد (الجزائرية): أضواء على السياسة الاستعمارية التعليمية في الجزائر 1940.1962، العدد (1965) السنة 1988، ص36.37؛ براهيمي، المصدر السابق، ص54.

(5) امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1994)، ص166. 179؛ براهيمي، المصدر السابق، ص55.

(6) عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، ط2، ترجمة، فيصل عباس، دار الحداثة، (بيروت 1982)، ص131.132؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة 1955)، ص77.80؛ مالكي، المصدر نفسه، ص177.

(7) جغلول، المصدر السابق، ص132.

(8) للمزيد من التفاصيل، انظر:

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد 1982)، ص72-74، 76-78، 85-87، 90-97، 102، 116-211، 118-120؛ مالكي، المصدر السابق، ص231.235.

(9) لم يتوقف فرحات عباس عند هذا الاتجاه الاندماجي، بل انتقل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى (الاعتدال) في المطالبة بالحقوق الوطنية الجزائرية . الاستقلال الذاتي . ثم ما لبث أن قادته بصيرته السياسية إلى الدفاع عن الاستقلال الكامل للجزائر والالتقاء مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية عام 1956. للمزيد انظر:

صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة 1980)، ص393.395؛ الفاسي، المصدر السابق، ص91؛

مجلة الدستور، العدد 489، السنة 17، تموز . يوليو 1987، ص15.

(10) د. محمد المنجي الصيادي: ملامح التطور الفكري في المغرب العربي، المستقبل العربي، العدد (2) السنة (بيروت 1980)، ص16؛ مالكي، المصدر السابق، ص276،266، 285-296؛ محمد قنانيش ومحفوظ قداش: نجم الشمال الأفريقي 1926-1937، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر 1984)، ص40.48، 585.

(11) المجلة التاريخية المغربية، العدد (15 كانون الثاني . يناير . 1976)، ص59؛ براهيمي، المصدر السابق، ص66.

(12) للمزيد من التفاصيل، انظر:

علي الشلقاني: ثورة الجزائر، ط1، (بلا)، (القاهرة 1956)، ص204ـ205؛ مجموعة مؤلفين: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، (موسكو 1976) الجزء الثاني، ص232.226؛

Marlin Robbe: Welt des islam, verilag ur populiarwissen – schatche, (leibzig 1966), PP.133 – 134, (مصدر ألماني);

الفاسي، المصدر السابق، ص82ـ83، 89ـ94، وادي، المصدر السابق، ص129، 144.134؛

(13) الصيادي، المصدر السابق، ص18.

(14) للمزيد من التفاصيل، انظر:

الشلقاني، المصدر السابق، ص204.195؛ شبر، المصدر السابق، ص152.151؛

(15) الشلقاني، المصدر نفسه، ص208.204.

(16) يحيى بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث (قسطنطينة 1908)، ص293.

(17) جميل الشقيري: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، بلا، (دمشق 1955)، ص225.

(18) العقاد، المصدر السابق، ص229.

(19) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص345.344.

(20) بو عزيز، المصدر السابق، ص294.

(21) أصبح حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هو المؤهل لقيادة النضال الوطني الجزائري منذ عام 1952 والفترة اللاحقة، وذلك يعود إلى مواقف القوى السياسية الأخرى من النضال الوطني. أن حزب اتحاد النواب الجزائريين المنتخبين هو حزب يتكون من مثقفين متفرنسين وملاك ترتبط مصالحهم بمصالح الاستعمار. وجمعية العلماء المسلمين هي جمعية غير سياسية . شكلاً على الأقل . لا تستطيع أن تنظم الثورة، وإنما تستطيع المشاركة في ذلك، وهذا ما فعلته بعد ذلك. أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فهو حزب يؤمن بالوصول إلى (حل سلمي لمشكلة الجزائر). أما الحزب الشيوعي الجزائري، فعلى الرغم من أنه حزب يؤمن بالثورة ويسعى إليها بكل الطرق، لكنه لم يكن مستعداً لهذه القيادة بالفعل، ويرجع ذلك إلى انتماء أغلب أعضائه إلى الطبقة العاملة من أصل أوروبي، وهؤلاء علقوا آمالاً على نجاح الحزب الشيوعي الفرنسي لتحريرهم من الاستغلال. والأحزاب الأخيرة لم تكن تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة كما هو الحال مع حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وعليه لم يبق إلا الحزب الأخير ليتحمل

مسؤولية المبادرة لقيادة الثورة، وهو حزب بدأ ثورياً وتشكلت قاعدته الاجتماعية الواسعة والممتدة في جميع أنحاء البلاد من العناصر الشعبية، في الشعب، انظر بالتفصيل: الشلقاني، المصدر السابق، ص230.226.

(22) الشلقاني، المرجع نفسه، ص230.229.

(23) العقاد، المصدر السابق، ص395.393؛ الفاسي، المصدر السابق، ص97.96.

(24) للمزيد من التفاصيل انظر، الشلقاني، المصدر السابق، ص233.231.

(25) بو عزيز، المصدر السابق 294.293؛ العقاد، المصدر السابق، ص393.392؛

(26) محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط2، دار الكلمة للنشر، (بيروت 1983)، ص21 . 22.

(27) كان من بين من حضر الاجتماعات، مصطفى بن بو لعيد، ديدوش مراد، باجي المختار، يوسف زيروت، محمد بن العربي من مهيدي، سويدان بو جمعة، مصطفى بن عودة، رمضان بن عبد الملك، محمد بالوزاداد، رابح بيطاطا، كريم بلقاسم، محمد بو ضياف، أما محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بيلا (بعد فراره من السجن عام 1952) فقد كانوا في القاهرة، وشكلوا مع (لجنة الستة) ما عرف بـ (لجنة التسعة) انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص296.295؛ العقاد، المصدر السابق، ص395.394.

(28) تم اجتماع (لجنة الستة) في منزل (بوكشورة موراد) صانع الأحذية والمحافظ الجلدية في حي لابوانت بيسكاد غربي مدينة الجزائر، انظر، الشلقاني، المصدر السابق، ص237.235.

(29) بو عزيز، المصدر السابق، ص297.

(30) انظر نص النداء الموجه إلى الشعب الجزائري صباح 1 تشرين الثاني . نوفمبر . 1954:

أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (بلا)، ص239-242؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص304.300.

(31) للمزيد من التفاصيل انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص312-313؛ الشلقاني، المصدر السابق، ص231-233، 247ـ 248؛ العقاد، المصدر السابق، ص396ـ397؛ شبر، المصدر السابق، ص157؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2 ص349ـ350؛ وللمزيد عن دور مصالي الحاج، انظر، لاندا، المصدر السابق، ص60.57، 67؛

*Enduard Gombar: Revoluce Dmeokraticke Strany Na Blizkem Vychode, Univerzita Karlova, (Fraha 1966), PP. 22*(مصدر تشيكي)

(32) عبد الكريم رمضاني: منطلق حاسم في توجيه أحداث الثورة، مجلة (المجاهد) الجزائرية، العدد 1965، السنة 1988، ص41.40؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص307.305؛ لاندا، المرجع السابق، ص57.56.

(33) بو عزيز: المصدر السابق، ص307، رمضاني، المصدر السابق، ص40.

(34) بو عزيز، المصدر السابق، ص309ـ312؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص248.247.

(35) جوان جليبي: ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية، للتأليف والنشر، (القاهرة 1966)، ص181.

(36) جغلول، المصدر السابق، ص164، بو عزيز، المصدر السابق، ص313، لاندا، المصدر السابق، . ص66.61؛ Ageron, Op. Cit, P. 101

(37) جريدة الشعب (الجزائرية)، العدد (7781)، 1 نوفمبر . 1988 (الافتتاحية)؛ Gombar, Op. Cit, P. 21

(38) عقد (مؤتمر الصومام) في قرية ايفري بأوزلاتن داخل غابة جبل أكفادو الكثيفة، فوق مدينة أقبو جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام. ووفقاً لقرارات هذا المؤتمر، يعتبر (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) وهو أعلى جهاز للثورة، وهو وحده الذي يستطيع إصدار الأمر بوقف إطلاق النار، أما (لجنة التنسيق والتنفيذ) فهي (مجلس حرب) حقيقي، وهي المسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من الناحية العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وكافة زعماء الثورة مسؤولون أمام هذه اللجنة التي اتخذت الجزائر مقراً لها. وفي العام التالي زاد عدد أعضاء (المجلس) و(اللجنة) لتعميق صيغة القيادة الجماعية بشكل أكبر، للمزيد من التفاصيل، انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص318ـ343؛ جليبي، المصدر السابق، ص120ـ122؛ العقاد، المصدر السابق، ص398أ399؛ الميلي، المصدر السابق، ص31؛ مجلة المجاهد (الجزائرية)، الأرض والفلاح في نصوص الثورة، 30 أوكتوبر، 1987، ص18؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص351.350؛ براهيمي، المصدر السابق ص71.

(39) بو عزيز، المصدر السابق، ص345.344؛ قدورة، المصدر السابق، 221.219.

(40) للمزيد من التفاصيل عن ذلك، انظر:

حسن بومالي: حرب الإبادة في الجزائر، مجلة المجاهد (الجزائرية)، 30 أكتوبر . 1987، ص29.28.

(41) بو عزيز، المصدر السابق، ص347ـ348؛ العقاد، المصدر السابق، ص401؛ جليبي، المصدر السابق، ص123.122.

(42) دولف، المصدر السابق، ص264.263؛ قدورة المصدر السابق، ص521.517.

(43) يقول المؤرخ الجزائري يحيى بو عزيز (كنت حاضراً بمقر الجبهة بالقاهرة، حفلة إعلانها في ذلك اليوم حيث تلا فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية، ثم تلاه عبد الحميد مهدي، فقرأ نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة). وقد تشكلت الحكومة الجزائرية من:

رئيس الوزراء . فرحات عباس

النائب الأول لرئيس الوزراء . أحمد بن بيلا

نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع . كريم بلقاسم

وزير الخارجية . محمد الأمين دباغين

وزير الداخلية . الأخضر بن طوبال

وزير التسلح والإمدادات . محمود شريف

وزير المواصلات . عبد الحفيظ بوصوف

وزير شؤون شمال أفريقيا . عبد الحميد مهري

وزير الاقتصاد والمالية . أحمد فرنسيس

وزير الإعلام . محمد يزيد

وزير الشؤون الاجتماعية . يوسف بن خدة

وزير الشؤون الثقافية . أحمد توفيق المدني

وزراء دولة . حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

سكرتير دولة . الأمين ضان، عمر الصديق، مصطفى إستامبولي.

انظر: بو عزيز، المصدر السابق، ص352350؛ جليبي، المصدر السابق، ص125.124.

(44) مجلة الوطن العربي، العدد (85) تشرين الأول . أكتوبر . 1988، ص17.

(45) انظر بالتفصيل، الميلي، المصدر السابق، ص91ـ98؛ بو عزيز، المصدر السابق، ص355353.

(46) بو عزيز، المصدر السابق، ص356؛ قدورة، المصدر السابق، ص523.

(47) بو عزيز المصدر نفسه ص359357.

(48) شبر، المصدر السابق، ص172.

(49) للمزيد من التفاصيل عن مظاهرات ديسمبر 1960، انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص363360×الميلي، المصدر السابق، ص107.

(50) الميلي، المصدر السابق، ص109.108، أمين، المصدر السابق، ص233؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص354؛ هاتش، المصدر السابق، ص434433.

(51) شبر، المصدر السابق، ص182.177.

(52) بو عزيز، المصدر السابق، ص363؛ جليبي، المصدر السابق، ص232.

(53) بو عزيز، المصدر نفسه، ص365364؛ جغلول، المصدر السابق، ص141.

(54) جليبي، المصدر السابق، 232.

(55) بو عزيز، المصدر السابق، ص366365.

(56) شبر، المصدر السابق، ص187.186.

(57) الهلالي، المصدر السابق، ص308؛ جغلول، المصدر السابق .، ص142.141؛
مجلة المجاهد (الجزائرية)، الأرض في نُصوص الثورة، 30 أكتوبر . 1987، ص18.

(58) يشكل هذا العدد سكان مدن الجزائر الشمالية، وهو عدا سكان المدن والواحات الصحراوية التي تقدر بـ 4.675.000. انظر:

بو عزيز، المصدر السابق، ص367؛ شبر، المصدر السابق، ص188؛ لاندا، المصدر السابق، ص20؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج2، ص358.

■■■

# الفصل الثاني
# الحركة الوطنية التونسية

**. بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس**

**. مراحل الكفاح الوطني التونسي**

1. مرحلة الكفاح المسلح

2. مرحلة الكفاح السياسي

**. الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية**

**. المفاوضات التونسية . الفرنسية**

**. استقلال تونس**

**. الهوامش**

بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في تونس:

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر، تخطط وتعمل من أجل السيطرة على تونس وتأسيس (إمبراطورية فرنسية) في المغرب العربي. وفي الوقت نفسه كانت تونس قد وصلت إلى حالة من الضعف العام بسبب التدخلات الأجنبية، واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوروبية (الفرنسية والإيطالية خاصة) وسيطرتها على مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها في تونس، حيث تنامت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات(1).

وفي ((مؤتمر برلين 1878)) استطاعت فرنسا الحصول على المساندات البريطانية والألمانية لمخطط الاحتلال، ولأسباب معروفة، وفي عام 1881 اتخذت من انتقال بعض القبائل التونسية (قبائل خمير) عِبرَ الحدود الجزائرية، ذريعة للغزو بحجة مساندتها للثوار الجزائريين، فاجتازت القوات الفرنسية حدود تونس من الجزائر في 24 نيسان/ أبريل 1881 (35 ألف جندي) فيما هاجمت قواتها البحرية من الشمال ميناء بنزرت، وتقدمت صوب العاصمة تونس(2).

في 12 أيار/ مايو 1881، قدم القنصل الفرنسي روستان، نسخة من [معاهدة الحماية] الفرنسية للباي محمد الصادق في قصر باردو (القصر السعيد). وقد وافق عليها الباي بعد إدراكه عجز القوات التونسية عن مواجهة القوات الفرنسية، وبعد أن ضمن مصالحه ومصالح أسرته. واستمرت القوات الفرنسية تتابع مسلسل الاحتلال حتى سيطرت على جل تونس وأهلها في نهاية العام 1881.

وتدل معاهدة باردو على أن فكرة الحماية عند نشأتها تقوم فعلاً على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافاً فنياً على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها. بل أن تلك المعاهدة نصت على أن الاحتلال العسكري مؤقتٌ. وبعد سنتين، وفي 8 تموز . يوليو . 1883 ألحقتها بمعاهدة أخرى (معاهدة المرسى

الكبير) في عهد علي باي، كانت أكثر وضوحاً وصراحة في فرض الاحتلال(3).

أصبح المقيم العام الفرنسي ومساعدوه من المدنيين والعسكريين، المسيطر على كل شؤون البلاد، وليس للباي إلا السيطرة الاسمية. واتبع الفرنسيون نفس السياسة المتبعة في الجزائر، إدارة مباشرة، واستيطان زراعي قائم على الاستحواذ على الأراضي الزراعية بموجب قوانين متعددة (1885، 1890، 1914، 1928، 1934، 1938) وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة (بلغ عددهم 255.300، منهم 180.450 فرنسي عام 1956). إضافة إلى السيطرة على الموارد المعدنية في البلاد(4).

وحاول الفرنسيون . كما فعلوا في الجزائر . القضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال سياسة (التجنيس 1924) الفاشلة، ومحاربة المؤسسات التعليمية والدينية من أجل القضاء على اللغة والثقافة العربية وإحلال اللغة والثقافة الفرنسية. إضافة إلى التمييز بين الوطنيين والفرنسيين والأوروبيين عامة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها(5).

هذه العوامل مجتمعة، دفعت الشعب التونسي، منذ البداية ومن خلال أحزابه ومنظماته المهنية لمواجهة الاحتلال الفرنسي في شكل كفاح مسلح وسياسي منذ عام 1881 حتى الاستقلال عام 1956.

## مراحل الكفاح الوطني التونسي:

بدأ الشعب التونسي كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي مع إعلان توقيع معاهدة باردو في أيار/ مايو 1881، واستمر في كفاحه حتى إعلان استقلال تونس عام 1956. وقد ابتدأ الكفاح الوطني التونسي، كما في الجزائر بأسلوب الكفاح المسلح، وتصاعد هذا الأسلوب القتالي في مواجهة الاحتلال الفرنسي مع فرض الفرنسيين لمعاهدة المرسى الكبير في تموز/ يوليو 1883، إلا أنه سرعان ما خفتت حدته لعدم تكافؤ الطرفين في الإمكانات القتالية وغير ذلك. ومنذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر تداخل الكفاح السياسي مع الكفاح المسلح، واستمر هذا التداخل غير المنسق وغير المترابط حتى الحرب العالمية الأولى، حيث استقر الكفاح الوطني التونسي على أسلوب الكفاح السياسي في المدن، وخاصة في العاصمة تونس، من خلال عدد من الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية حتى مطلع الخمسينات من القرن العشرين، حيث عاد الكفاح المسلح المنظم والمتناسق

مع / ومن خلال التنظيم السياسي بظهور ((جيش التحرير التونسي))، واستمر هذا التداخل تارة بشكل منظم وتارة بشكل منفصل عن العمل السياسي وخاصة في مراحله الأخيرة، حتى إعلان استقلال تونس عام 1956.

### 1- مرحلة الكفاح المسلح:

أدى توقيع معاهدة باردو في 12 أيار/ مايو 1881 إلى انتشار الثورة الشعبية في جميع أنحاء البلاد، وحمل الشعب (وخاصة الأرياف) السلاح للدفاع عن حرية واستقلال الوطن ضد الاحتلال الفرنسي وضد الباي الذي استسلم لهم. وفي هذه الفترة ظهر زعماء شعبيون قادوا الكفاح المسلح حتى منتصف الثمانينات، فقد استمات سكان الأرياف في الدفاع ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، فيما كانت روح المقاومة ((تختلج في صدور جل سكان الأيالة الرحل..)). ورغم الطابع القبلي للكفاح إلا أن روح التضامن والاتحاد الوطني كانت تحدو بمشاعر الأهالي للدفاع عن القضية الوطنية بعد أن استسلم الباي وأعوانه. إلى جانب عوامل اقتصادية، في حين انكفأ سكان المدن إلى الخضوع للسلطة الحاكمة المستسلمة للفرنسيين، ويعلل المحجوبي ((خمول جل المدن أمام قوات الاحتلال)) إلى أنه ((ناجم عن تمركز الفئات الغنية من كبار الفلاحين (الإقطاعيين) والصناعيين والتجار في المدن، وهذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر.. وإلى خوف الحضر من عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب خلال الفوضى التي تتولد حتماً من حالة الحرب))(6).

ورغم تصاعد عمليات الكفاح المسلح بعد عام 1883، إلا أن المقاومة الشعبية لم تستطع الصمود أمام القوات الفرنسية لعدم تكافؤ الطرفين في الإمكانات القتالية، وحاجة المقاومة إلى السلاح، إضافة إلى تعدد القيادات وعدم وجود خطة موحدة للكفاح. كما أثر الباي وأعوانه تأثيراً سلبياً على المقاومة المسلحة، بوقوفهم إلى جانب المستعمرين وتقديم المعلومات والأدلاء العارفين بمخابئ البلاد وطرقاتها. وقد انتهت المقاومة المسلحة في مرحلتها الأولى حتى مطلع القرن العشرين، حيث ظهرت أشكال من المقاومة المسلحة في المدن، رافقت الكفاح السياسي مثل الانتفاضات الشعبية المسلحة في العاصمة تونس عام 1911 (انتفاضة الجلاز) والانتفاضة المسلحة للجنوب التونسي عام 1915 والتي استمرت حتى عام 1917. وبعد هذه الفترة، بدأ الكفاح السياسي التونسي، ونضج

من خلال التنظيمات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

2. مرحلة الكفاح السياسي:

بدأ الكفاح السياسي التونسي عام 1884، متزامنا مع الكفاح المسلح حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد أسهمت عوامل داخلية وخارجية (كما في الجزائر) في تطوير وإنضاج الوعي الوطني التونسي. وقد تخفى الكفاح السياسي في بدايته وراء واجهات ثقافية كالجمعيات والمدارس والصحف حيث كانت قد أنشئت المدرسة الصادقية منذ عام 1875 على يد الوزير خير الدين، والجمعية الخلدونية عام 1897، وقد سخرت الجمعيتان جهودهما وأعضاءها لتثقيف الشعب التونسي بواسطة الدرس والمناضرات العربية في شتى المعارف التقليدية والعصرية وكان لجهودهما الدور الكبير في تخرج العديد من التلاميذ الذين أسهموا في خدمة قضية بلادهم من خلال نشاطاتها التي أيقظت الهمم وحركت العاملين في الحقل الوطني وإعداده للتخلص من الحكم الأجنبي، وكان من بينهم من شكل حزب الشباب التونسي الذي شارك في مؤتمرات فرنسية في مرسيليا (1908) وباريس (1910) للدفاع عن قضية بلادهم. إلا أن هذا الكفاح، لم يأخذ شكله المنظم والعلني إلا في عام 1919 من خلال ظهور عدد من التنظيمات السياسية والنقابية(7). وقد برز في هذه المرحلة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1939. 1945) عدد من الزعماء الوطنيين، كان أبرزهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وآخرون جاؤوا في المرحلة اللاحقة. وقد غلبت النزعة (الإصلاحية) على الكفاح السياسي التونسي بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمثلت هذه النزعة الإصلاحية بمواقف وبرامج المنظمات السياسية والمهنية التي ظهرت في الفترة ما بين الحربين.

في عام 1920، تأسس (الحزب الحر الدستوري) بزعامة الشيخ الثعالبي. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من المثقفين والإقطاعيين الليبراليين، والبرجوازية الوسطى. وكان ذا اتجاه عربي إسلامي، وسعى خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية(8). وفي عام 1921 إنشقت القوى المثقفة (المتفرنسة) عن الحزب الحر الدستوري، وأسست (الحزب الإصلاحي) الذي بدأ اتجاهاً يمينياً موالياً للسياسة الفرنسية، إلا أن هذا الحزب سرعان ما انتهى في العام التالي تحت ضغط الجماهير فيما واصل الحزب الحر الدستوري نشاطاته ((الإصلاحية)) والتي بقيت منذ عام 1925 وحتى عام 1930 قائمة على

المطالبة بالاستقلال الذاتي والدستور والإصلاحات في نطاق الحماية، وتقديم الاحتجاجات وإلقاء الخطب في الاجتماعات العامة. لكن هذه النشاطات كانت مناسبة لتعميق الوعي الوطني السياسي والاجتماعي للشعب التونسي(9).

ومنذ انطلاقة الحزب، كانت مواقفه لا تخلو من أبعادها المغاربية، فقد حاول الثعالبي أن يوحد جهوده مع حزب الإصلاح الجزائري الذي كان يقوده الأمير خالد في مطلع العشرينيات وأن يعمل على ((اتباع خطة منسقة في النضال والعمل من أجل تحرير هذين البلدين العربيين))(10). وقد تعرض أعضاء الحزب وقادته إلى النفي والاعتقال، ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي الذي نفي خارج تونس منذ عام 1923 حتى عام 1937(11).

ولم يكن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية يمنع الحزب الحر الدستوري بفرعيه عن تأطير نضاله بالبعد المغاربي في مرحلة الثلاثينيات، إذ بدا التضامن السياسي واضحاً، وكان ذلك في عام 1937، حيث نظم الحزب إضراباً تضامنياً مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد قيادة الحركة الوطنية وقواعدها، ووجه عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسالة تهنئة وإكبار للموقف التونسي شاكراً لهم ((هذه البادرة الطيبة التي تتحلى بها الروح العربية والأهداف القومية الموحدة))(12).

وشهدت مرحلة العشرينات تطورات مهمة في العمل الوطني بظهور حركات عمالية عديدة. فقد انتشرت الدعوات الاشتراكية والحركات النقابية وفكرة التعاونيات وتعمق ذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي. وكان أبرز هذه الحركات، حركة الطاهر الحداد (1920) وحركة محمد علي القابسي (1924). وقد ركزت الحركتان على إصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيمها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية. إلا أن جهودها، انتهت على يد السلطات الاستعمارية الفرنسية بنفي قادتها في منتصف العشرينات، ولم تقو وتتركز الحركة العمالية إلا بعد الحرب العالمية الثانية(13).

وفي عام 1921، تأسس الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف من الطبقة العاملة والمثقفين التقدميين من الفرنسيين والأوروبيين عامة، إلا أنه [لعجزه عن التغلب على الاتجاهات الانعزالية في صفوفه، والانقسام داخل الحركة العمالية، فشل في أن يجذب إلى جانبه أغلبية العمال وخصوصاً العرب، وتبعاً لذلك لم يحتل الحزب موقع القيادة في الحركة الوطنية

التحررية](14).

وفي مرحلة الثلاثينات والفترة اللاحقة، فإن ثقل الحركة الوطنية التونسية قد تركز على جهود الحزب الدستوري وبفرعيه القديم والجديد. فمنذ عام 1932، استطاعت مجموعة من الشباب الدارسين في فرنسا، وكان أبرزهم المحامي الحبيب بورقيبة، ومحمود الماطري، والطاهر صفر والبحري قيقة أن يؤثروا في برامج الحزب الحر الدستوري، فقد ظهروا ((عصرانيين)) بتبنيهم لاستراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها بالتأكيد على ضرورة تشديد النضال ضد فرنسا، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للشعب الذي راح يعاني من أزمات اقتصادية منذ عام 1930 والسنوات الثلاثة اللاحقة، والعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب. بحيث تضم العمال والفلاحين. وقد أصبح لهذه المجموعة من الشباب ثقل داخل القيادة الحزبية، فانضموا إلى عضوية اللجنة التنفيذية بانعقاد مؤتمر (الجبل) في 10 . 13 . أيار . مايو . 1933. وفي عام 1934، وأثناء انعقاد مؤتمر (قصر هلال) في 12 . آذار . مارس . إنشق الحزب بين القيادات القديمة والجديدة. وقد اتهمت العناصر الشابة، قادة الحزب القدامى، بقلة الاهتمام والدعاية بين الجماهير، وقصر العمل على العناصر النخبوية التقليدية. وقامت هذه المجموعة الشابة، بتأسيس ((الحزب الحر الدستوري الجديد))، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيساً له. فيما استمر قادة الحزب القدامى مثل أحمد الصافي وصالح فرحات محي الدين التلبيسي يؤكدون على زعامة الثعالبي ويعملون ضمن إطار الحزب الحر الدستوري القديم. ومع ذلك فقد بقي الحزبان على الطابع الإصلاحي خلال هذه المرحلة، وتعرض كلاهما للملاحقة، ناهيك عن اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف مناضل في حملة من النفي والاعتقال شملت قادةَ الحزبين وأعضاءَهما، حيث نفي بورقيبة عام 1938(15). وخلال المرحلة ذاتها برز الموقف الشعبي متجاوزاً لطروحات الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، فأكد الشعب على مطلب الاستقلال، وكان ذلك أثناء زيارة (دالاديه) رئيس الحكومة الفرنسية إلى تونس في 2 كانون الثاني . يناير . 1939، إلا أن المطلب الشعبي جوبه بالقمع والاعتقال والنفي وشمل قادة الحزب الحر الدستوري القديم، فنفي الثعالبي ثانية عام 1939. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ الموقف الشعبي التونسي يتصاعد ويضغط على الباي والحزب الحر الدستوري القديم والجديد باتجاه تجاوز المطالب الإصلاحية، واتخاذ مواقف أكثر صلابة في التصدي للاحتلال الفرنسي، مستفيدين من أوضاع فرنسا خلال الحرب العالمية

الثانية.

الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية:

أثناء الحرب العالمية الثانية، ومع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في حزيران . يونيو . 1940، أصبحت السلطات الفرنسية في تونس تابعة لحكومة ((فيشي)) الموالية للألمان. وقد استغلت الحركة الوطنية التونسية ممثلة في الحزب الحر الدستوري القديم والجديد ظروف فرنسا. فتقدم وفد برئاسة الحبيب ثامر بمذكرة إلى السلطات الفرنسية عن طريق الباي أحمد في 20 حزيران . يونيو، طالب فيها بـ ((إلغاء الحماية والإفراج عن المعتقلين السياسيين)) إلا أن المطلب رفض، وتم اعتقال الوفد فترة قصيرة، ونشبت على أثر ذلك انتفاضات متعددة في عموم البلاد. ومع اعتلاء الباي محمد المنصف في 19 حزيران . يونيو . 1942، والمعروف بمواقفه الوطنية وبتأييده للحزب الحر الدستوري (كان عضواً فيه منذ عام 1922) فقد أعلن ومعه الحركة الوطنية ((الحياد)) في الحرب الدائرة بين الحلفاء والمحور، واشتد ساعد الحركة الوطنية ممثلة بحزبي الحر الدستوري القديم والجديد. وتقدم الباي المنصف بمذكرة إلى حكومة فيشي في 4 آب . أغسطس . 1942، طالب فيها ((احترام سيادة تونس وإلغاء اتفاقية المرسى الكبير وتحقيق رغبات الشعب)). وكان لظروف الحرب، وتراجع الألمان والإيطاليين بعد معركة العلميين (نوفمبر 1942) أمام القوات البريطانية، أثر في إقدام الحكومة الفرنسية وبدفع ألماني . إيطالي، على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للاستفادة منهم في الدعاية لقوات المحور. وقد تم ذلك داخل تونس وخارجها في 8 كانون أول . ديسمبر . 1942، فعاد الشيخ الثعالبي من مصر، وعاد بورقيبة إلى تونس من روما في 8 نيسان . أبريل . 1943، إضافة إلى آخرين(16).

ومع هزيمة قوات المحور من تونس، وعودة قوات ((فرنسا الحرة)) بقيادة ديجول في 8 أيار . مايو . 1943، فقد اتخذت السلطات الفرنسية مواقف سلبية ضد الباي وقادة الحركة الوطنية وضد الشعب بشكل عام، بتهمة التعاون مع قوات المحور. فأصدر المقيم العام الفرنسي الجنرال جيرو، أمراً عسكرياً في 14 أيار . مايو . تم فيه خلع الباي محمد المنصف ونفيه إلى جنوب الجزائر وتنصيب محمد الأمين بايا على تونس، وفرضَ حظراً على نشاط الحزب الدستوري القديم والجديد، وزج بمئات المواطنين في السجن، ودمر القرى وصادر الممتلكات. وقد استمرت

حملات القمع الفرنسي تجاه تونس حتى منتصف عام 1946. وكان لهذه السياسة التعسفية، رد فعل عنيف من جانب الشعب التونسي وحركته الوطنية. فقامت انتفاضات عنيفة في (دوز) و(الجبل) وغيرها من مناطق البلاد. فيما بدأ حزبا الدستور القديم والجديد نشاطهما بشكل سري. وإزاء هذه الأوضاع فقد تطور برنامج الحزب الدستوري الجديد من المطالبة بالإصلاحات، إلى المطالبة بالاستقلال التونسي، وجاء ذلك في مؤتمر سري عقده الحزب في شباط . فبراير . 1945(17). إن التطور في برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد، جاء إستجابة للموقف الشعبي العام الذي نادى بالاستقلال منذ عام 1939، وجاء رداً على السياسة الفرنسية ومحاولتها فرض الاحتلال الفرنسي كاملاً على البلاد من جديد، دون الاستجابة إلى أبسط المطالب الإصلاحية.

واتجهت أنظار الزعماء والقادة التونسيين إلى الجامعة العربية من بداية تأسيسها، ففي 26 نيسان . أبريل . 1945، سافر بو رقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد إلى القاهرة لعرض قضية تونس على جامعة الدول العربية، وقدم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لتوزيعها على الدول الأعضاء وكشف سياسة المستعمر الفرنسي واستقبلت الجامعة العربية الحبيب بورقيبة ((استقبالاً حافلاً))، ولقد تعدت مباحثاته مع المسؤولين في الجامعة نطاق الكلام المجرد إلى العمل الجدي المنظم، وانتهت إلى إيجاد هيئة وطنية تكون قريبة من الجامعة وهي ((مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي)) الذي عمل متعاوناً مع الجامعة وهيئاتها في كل مناسبة تتعلق بالقضايا القومية(18). ومنذ هذه الفترة وحتى الاستقلال، بدأت القضية التونسية تحظى باهتمام ورعاية جامعة الدول العربية على الأصعدة السياسية والمالية في داخل الوطن العربي وخارجه في المحافل الدولية، فخرجت القضية التونسية ولأول مرة إلى المستوى الدولي، لتحظى بالدعم العربي والمساندة الدولية، وبدأت الحركة الوطنية التونسية تمارس كفاحها في داخل تونس، وتصعد من نشاطها السياسي والإعلامي خارج تونس لإدانة السياسة الفرنسية وكسب التأييد والدعم الدولي للقضية التونسية. وكان لذلك أثره في قيام فرنسا بإعادة النظر في علاقتها مع تونس.

في عام 1946، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا، وانعكس ذلك على سياستها في تونس (كما في الجزائر). ففي تونس، طرح المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست، مشروعاً للإصلاحات الإدارية في 23 . أيلول . سبتمبر . 1946، وجاء ذلك في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية التي تولدت

من حملات الاعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقادة الحركة الوطنية. إن مشروع (الإصلاح) أكد على ((السيادة المشتركة)) وأن يكون عدد الأعضاء في الحكومة وفي المجلس الكبير . البرلمان . مناصفة وبشكل متساو، على الرغم من أن عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة لم يكن تجاوز 12/1 من عدد السكان نهاية عام 1946(19).

إن إصلاحات ماست الإدارية لم تؤثر في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي ومساعديه من الموظفين الفرنسيين (عام 1946، بلغ عددهم 16800 من مجموع 28600). ومن هنا، فقد أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض مشروع الإصلاحات، ودعوة الشعب إلى تشديد النضال في سبيل الاستقلال. كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل انتزاع حقوق الشعب كاملة. وعلى هذا الأساس، عقد في العاصمة التونسية، مؤتمر وطني فوق العادة، في 23 آب . أغسطس . 1946، سمي مؤتمر [ليلة القدر](*) برئاسة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. وقد ضم المؤتمر كلاً من الحزب الدستوري القديم والجديد. ومندوباً عن الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس في 20 كانون الثاني . يناير 1946) برئاسة فرحات حشاد. وممثلين عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والثقافية وغيرها. وانتهى المؤتمر إلى المصادقة على ميثاق وطني أعلن فيه نظام الحماية والمطالبة باستقلال تونس التام وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وجاء في نهاية الميثاق ما يلي:

((إن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام، نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام والانضمام . كدولة ذات سيادة . إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح)). وقد أنهى المؤتمر أعماله بالدعوة إلى [وضع حد لنظام الحماية والمطالبة بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة]، وعند اللحظات الأخيرة لجلسة ختام المؤتمر، هاجمت السلطات الفرنسية مقر المؤتمر واعتقلت ستين من أعضائه(20).

عمت البلاد، موجة من المظاهرات والاضطرابات احتجاجاً على موقف السلطات الفرنسية، واستمر الموقف الشعبي حتى منتصف عام 1947، حيث نقل

الجنرال ماست. وجاء المقيم العام الجديد (جان مونس) بسياسة جديدة تقوم على استخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات. فألف وزارة مصطفى الكعاك في 23 آب . أغسطس . 1947، وكانت تتكون من العناصر الموالية لفرنسا، إلا أن الموقف الشعبي بقي متصاعداً ومواصلاً لحالة الرفض للإصلاحات المزيفة ولوزارة الكعاك، وجاء الرفض من خلال ممثلي الشعب التونسي في [لجنة الأربعين]. كما برز دور الاتحاد العام للشغل التونسي بزعامة فرحات حشاد. واستمرت الأوضاع على حالها حتى عام 1949، إذ بقي الشعب مصراً على الاستقلال التام، فيما تصلب الموقف الفرنسي باتجاه الرفض(21). وقد أدى الزعيم النقابي التونسي دوراً وطنياً ومغاربياً طوال المرحلة اللاحقة حتى الاستقلال، وكان البعد أو الاتجاه المغاربي/ العربي، أكثر بروزاً لدى الاتحاد العام التونسي للشغل من بقية الأحزاب والمنظمات التونسية، كما سيتضح في دراسة لاحقة.

كان الموقف الحزبي والشعبي واضحاً منذ مؤتمر (ليلة القدر) وحتى منتصف عام 1949 وكان ذلك أثناء غياب بورقيبة عن تونس. إلا أنه في النصف الثاني من عام 1949، بدأ تحول خطير في سياسة الحزب الحر الدستوري الجديد. ولما كان هذا الحزب يعتبر القوة القائدة للحركة الوطنية التونسية، فقد انعكس هذا التحول على مسيرتها وأهدافها المعلنة منذ ميثاق مؤتمر ((ليلة القدر)) فشق الموقف الوطني، ووضع البدايات لانشقاق الحزب الحر الدستوري الجديد نفسه، وكان ذلك بتأثير الحبيب بورقيبة وأنصاره داخل الحزب.

كانت عودة بورقيبة من مصر إلى تونس بعد سماح فرنسا في 9 أيلول . سبتمبر . 1949، بداية هذا التحول الخطير. فقد أعلن بصفته رئيساً للحزب الحر الدستوري الجديد عن التخلي عن هدف الاستقلال التام الذي أعلن في الميثاق الوطني لعام 1946، وسار على تكتيك أخذ الاستقلال على مراحل ومن خلال سياسته المعلنة ((خذ وطالب)). وقد جاء هذا الموقف التراجعي في وقت اشتداد النزعة الوطنية حزبياً وشعبياً باتجاه العمل على تحقيق الاستقلال التام وتؤشر في الوقت نفسه تطوراً مهماً في الوعي الوطني الشعبي بشكل عام. فلماذا هذا التراجع البورقيبي؟؟.

بعودته، أعلن بورقيبة [ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا] لاستخلاص حقوق تونس. وقد برر ذلك بعدم قدرة جامعة الدول العربية أو هيئة الأمم المتحدة على مساندة تونس في كفاحها من أجل الاستقلال(22). إن سياسة ((التفاهم))

البورقيبية، لم تكن نتيجة لما أعلنه، إذ أن الوقائع تؤكد المواقف الإيجابية لجامعة الدول العربية تجاه القضية التونسية. كما أن جهود مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، في مساندة قضية الشعب التونسي، كانت مستمرة. والرأي الأرجح، هو أن موقف بورقيبة بـ((ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا)) يعود إلى رغبته في الزعامة للحركة الوطنية التونسية، وبدعم وإسناد فرنسي لتوكيد هذه الزعامة حتى ولو كانت على حساب المصالح الوطنية لتونس. يؤكد ما ذهبنا إليه، لقاؤه في القاهرة قبل مجيئه إلى تونس مع الملحق العسكري الفرنسي، فقد أكد بورقيبة له، أنه في حالة قيام تفاهم بين الطرفين ((فإن فرنسا لن تفقده كصديق حتى وإن اختلفت مطالبه عن مصالح الفرنسيين، إذ أنه سيلتقي بهم في نهاية المطاف))(23).

بدأ بورقيبة يدعو إلى هذا الاتجاه داخل تونس. ولم يقف عند هذا، بل سافر إلى فرنسا في 15 نيسان . إبريل . 1950 لتأكيد اتجاهه لدى الحكومة الفرنسية، حيث أعلن في ندوة صحفية [بأنه يود أن يكون استقلال تونس باتفاق مع فرنسا ويكون لفائدتها وفائدة تونس](24). وأثناء وجوده في باريس، قدم مشروع التفاهم مع فرنسا، وكان يعتقد أنه سيكون أساساً في بدء مرحلة التعاون الجديدة مع فرنسا، وتضمن مشروعه:

1 . إرجاع السيادة التونسية.

2 . تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.

3 . إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية.

4 . إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.

5 . إلغاء الدرك . العسكر . الوطني الفرنسي.

6 . تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية.

7 . تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وفرنسا والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين(25).

إن مشروع بورقيبة، يطرح في الظاهر قضية استقلال تونس، لكنه في جوهره وحقيقته لا يؤشر إلا على استقلالٍ شكلي، لأنه حافظ على المصالح الفرنسية في البلاد، وحافظ على وجود المستوطنين الفرنسيين كأنهم مواطنون تونسيون يحق

لهم المساهمة في إدارة البلاد (الفقرة 6 ،7). ومع ذلك، فإن هذه السياسية البورقيبية والتي سميت [سياسة المساومة المشرفة]، لم تعط النتائج المرجوة منها، لا بل أن فرنسا حاولت أن تأخذ زمام المبادرة لحل القضية التونسية وفقاً لمصالحها وبشكل أكبر مما تضمنه مشروع بورقيبة، لكي تحافظ على نفوذها في تونس. فقد صرح وزير خارجيتها روبير شومان في 15 حزيران . يونيو . 1950، عن نية فرنسا منح تونس [استقلالاً داخلياً](26)، وكان هذا يكفي لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع بورقيبة الذي أعلن فرحه لصدور هذا التصريح. وقد مهدت فرنسا لسياستها الجديدة، بأن عينت مقيماً عاماً جديداً هو (بيرييه)، وهو من غير العسكريين، وقررت تشكيل حكومة جديدة في 17 آب . أغسطس . 1950 برئاسة محمد شنيق، وهو من الوطنيين المعتدلين. وقد أشرك بورقيبة عدداً من ممثلي الحزب الدستوري الجديد في وزارة شنيق رغم معارضة البعض من قياديي الحزب. وجاء تشكيل هذه الوزارة المعتدلة لكي تتولى إدارة المفاوضات مع فرنسا، وبالشكل الذي يرضي فرنسا ويحافظ على مصالحها في البلاد. ومع ذلك، فإن الأوساط الفرنسية في تونس عارضت منح تونس الاستقلال الداخلي فرضخت الحكومة الفرنسية لذلك وتعثرت المفاوضات ولم يصل الطرفان إلى نتيجة. وصرح المقيم العام الفرنسي في 17 تشرين أول . اوكتوبر . [بأن المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس، وبأن الحكومة الفرنسية ستوجه اهتمامها من الآن فصاعداً إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية] وقد أدى هذا التصريح الذي يعتبر تراجعاً عن الحد الأدنى للحقوق التونسية . الاستقلال الداخلي . إلى رد فعل شعبي كبير، إذ أن الشعب التونسي كان أكثر صدقاً وصلابة باتجاه التعبير عن المصالح الحقيقية لتونس. وفي هذه الفترة برز بشكل أكبر من السابق دور الطبقة العاملة ومن ورائها الشعب متحدية السياسة الفرنسية ونظَّموا مظاهرات كبيرة في (الأنفيدال) وقدموا عدداً آخر من الضحايا، فيما اتخذت السلطات الفرنسية من ذلك، ذريعة لإعلان الأحكام العرفية ولاعتقال عددٍ من الزعماء الوطنيين(27).

في 8 شباط . فبراير . 1951، حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الأوضاع الداخلية، وذلك بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية لامتصاص النقمة الشعبية، فوسعت من صلاحيات الباي ومن إشراك التونسيين في وظائف الدولة. وقد رحب بورقيبة نيابة عن الحزب الدستوري الجديد بهذه الإصلاحات الدستورية تماشياً مع سياسته (خذ وطالب) أو كما كان يقول (أخذ كل ما هو مستطاع لكي يستعان به في المراحل المقبلة). لكن في حقيقة الأمر، لم تكن فرنسا تسعى إلا إلى

امتصاص الغضب الشعبي، لا بل أن سياستها في أواخر العام 1951 قد أشرت تراجعاً كبيراً عن الحد الأدنى لسياستها المعلنة بتصريح شومان، وقد تم هذا التراجع استجابة لطروحات المستوطنين الفرنسيين، حيث صرح المسؤولون في 15 كانون أول ـ ديسمبر ـ 1951 [أن نظام الحماية الذي أعلن قبل 70 عاماً في تونس يبقى على وضعه السابق بدون تغيير](28).

أثارت تصريحات 15 كانون أول ـ ديسمبر ـ استياءً عميقاً في تونس. وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاحتلال الفرنسي. ومن جهة أخرى، جاءت هذه التصريحات، استهانة ورفضاً للاتجاه المعتدل الذي مثله الحبيب بورقيبة داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد. وعلى هذا الأساس، فقد غيّر بورقيبة (وتحت ضغط الموقف الشعبي) موقفه من فرنسا واتبع تكتيكاً جديداً متماشياً مع الموقف الشعبي العام فكتب في اليوم التالي 16 كانون أول ـ ديسمبر ـ قائلاً [لقد انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي لتبدأ صفحة أخرى... فخداع الشعب التونسي قد وصل إلى حدوده، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنه قد بلغ مرحلة من النضوج لحصوله على حريته...] وبالفعل، بدأت حركة التحرير الوطني تتحرك بالاتجاه الذي يعكس المطلب الشعبي العام، وبالاتجاه الذي يجعل الأحزاب يداً واحدة متحدة في مواجهة العدو المشترك. فدعت الأحزاب الوطنية ومن ورائها الشعب بأجمعه طوال أيام 21 ـ 23 كانون أول ـ ديسمبر ـ 1951، إلى إضرابات عامة ومظاهرات كبيرة، اشترك فيها كل من الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم والحزب الشيوعي التونسي ونقابته (الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي) والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد، وازدادت حركة العصيان التي تطلق عليها السلطات الاستعمارية اسم ((الفلاقة))، فيما بدأت المقاومة المسلحة تتوسع لتشمل المناطق الجبلية والجنوب التونسي(29).

ردّت السلطات الفرنسية على الموقف الحزبي والشعبي العام بسلسلة أعمال إرهابية وانتقامية في الأوامر التي أصدرها المقيم العام الفرنسي الجديد (دي هوتكلوك) في 18 كانون الثاني ـ يناير ـ 1952، وخصوصاً بعد أن رفض الباي محمد الأمين، (والذي غيّر سياسته هو الآخر تجاه السلطات الفرنسية)، إقامة وزارة شنيق. فقامت السلطات الفرنسية باعتقال قادة الحركة الوطنية من زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم، والحزب الشيوعي التونسي، وعدد من الزعماء النقابيين والكثير من المواطنين. وإزاء ذلك، وفي اليوم نفسه، عقد الحزب

الحر الدستوري الجديد مؤتمراً استثنائياً سرياً برئاسة الهادي شاكر (بعد اعتقال بورقيبة) في 18 كانون الثاني . يناير . 1952 وغيره من زعماء الحزب لدراسة الموقف، ولاتخاذ ما يلزم من قرارات. وقرر المؤتمرون [إعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية برمتها والدعوة إلى إلغاء الحماية واستقلال تونس]. وأوضح الحزب ولأول مرة رأيه في مستقبل المستوطنين الفرنسيين بعيداً عن مشروع بورقيبة السابق، بأن هدف إلى معاملتهم كأجانب وسحب امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها(30). ولم تقف المسألة عند حد اتخاذ القرارات الحاسمة. فقد عبّر الموقف الشعبي عن نفسه بصورة أكثر صلابة من قبل، حيث عمّت الانتفاضات عموم البلاد وبتوجيه من مختلف الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية، فيما استخدمت السلطات الفرنسية مختلف أساليب القمع، ومختلف الأجهزة والمعدات العسكرية، للإجهاز على الانتفاضة الشعبية والتي تصاعدت أكثر(31)، حيث تشكلت في المدن والأرياف مجموعات الكفاح المسلح بقيادة أحد الزعماء الشعبيين هو الطاهر الأسود. إن التوجه إلى الكفاح المسلح من قبل الشعب، قد أشار إلى بداية تفاقم التناقض بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي. وهو اتجاه متجاوز للقيادات السياسية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام التونسي لفكرة الاستقلال وعلى صعيد النضال السياسي في الخارج، فقد سافر (صالح بن يوسف) أمين الحزب الحر الدستوري الجديد، قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لعرض قضية تونس على مجلس الأمن، ولم يعد إلى البلاد، بل التحق بالقاهرة بمكتب المغرب العربي وبلجنة تحرير المغرب العربي.

وفي الوقت الذي تصلب فيه الموقف الشعبي والحزبي التونسي، فقد تصلب أيضاً الموقف الفرنسي، وعملت السلطات الاستعمارية على اتخاذ إجراءات قمعية تجاه المؤسسة السياسية المعتدلة فقامت في 26 آذار . مارس . 1952 باعتقال جميع أعضاء مجلس الوزراء التونسيين ونفيهم إلى خارج البلاد. كما استدعت عز الدين ابن الباي محمد الأمين، وهددت الباي بعزله وتنصيب ابنه في حالة عدم تشكيل وزارة جديدة موالية للسياسة الفرنسية. وأمام الضغط والتهديد، عين الباي، وبالاتفاق مع فرنسا في نيسان . إبرايل . 1952، (صلاح الدين بكوش) رئيساً جديداً للوزراء. وهو أحد الإقطاعيين المعروفين بصلاته المريبة مع السلطات الفرنسية. وألف بكوش وزارة جديدة كل أعضائها التونسيين من كبار الملاك الزراعيين، لكن الشعب قابل وزارة (بكوش) بمشاعر الازدراء لأنها تمثل المصالح الفرنسية، وجرت أكثر من محاولة لاغتيال أعضائها. أما الباي محمد الأمين، فقد

اعتزل الحياة السياسية وغادر قصره احتجاجاً على السياسة الفرنسية، وتضامناً مع الموقف الشعبي، فيما نصبت السلطات الفرنسية ابنه عز الدين بايا على تونس(32).

استمر تفاقم الوضع الداخلي في تونس حتى صيف عام 1952، وأدى ذلك إلى عودة السلطات الفرنسية إلى ((سياسة الترضية)) من جديد. واستقر رأي المقيم العام (هوتكلوك) على تقديم ((إصلاحات)) جديدة وذلك من أجل دعم وزارة بكوش، إضافة إلى قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة التونسية من خلال (صالح بن يوسف) إلى مجلس الأمن، وبمساعدة جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية. وقد وافقت وزارة بكوش على مشروع الإصلاحات في حين رفضه الشعب في 17 أيلول ـ سبتمبر ـ 1952، وبقرار من ((لجنة الأربعين)) لا بل، اشتد غليان الشعب، واشتدت حركة المقاومة المسلحة، حيث بدأ التحاق أفواج من المواطنين بالمقاتلين المعتصمين بالجبال، وعملوا على تنظيم قواتهم، وانبثق من هذا التنظيم ((جيش التحرير الفرنسي)) الذي أصبح يقوم بعمليات مسلحة متواصلة شملت معظم أنحاء البلاد. أما الموقف الفرنسي فقد تصلب أكثر، إذ قرر هوتكلوك في 1 كانون أول ـ ديسمبر ـ 1952، تطبيق مشروع الإصلاحات بالقوة، فاستنجد بالقوات المسلحة الفرنسية، كما شكل ((عصابة اليد الحمراء)) للقيام بالاعتداء والتخريب والاغتيال. وحاول عن طريق هذه العصابة، تصفية ((لجنة الأربعين)) وقادة الحركة الوطنية. وكان أبرز ضحاياها الزعيم النقابي العمالي فرحات حشاد، الذي اغتيل في 5 كانون أول ـ ديسمبر ـ 1952 بينما كان يهم بالسفر لحضور مناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة(33).

قابل الشعب التونسي وقواه الوطنية، جريمة اغتيال حشاد، بالاستنكار الشديد وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الأحد المصادف 7 ديسمبر ـ في جامع الزيتونة في العاصمة تونس وخرج الآلاف من المواطنين بمظاهرة كبرى توجهت إلى دار الإقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين بإطلاق الرصاص، فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى وأعلن (أحمد بن صالح) الزعيم الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل ((الإضراب العام)) لمدة ثلاثة أيام. فيما تصاعدت أكثر عمليات المقاومة المسلحة وخاصة في المناطق الجنوبية. وعلى الصعيد المغاربي كان للاغتيال صداه في عموم المغرب العربي، حيث خرج الشعب وقواه الوطنية بمظاهرات حاشدة استنكاراً للعمل الإجرامي الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية تجاه زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد، وبدأت

المواقف العربية والدولية تتبنى قضية تونس وتدين السياسة الفرنسية بشكل أكبر (34).

في نهاية عام 1952، وطوال عام 1953 وإزاء استمرار السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس، بدأ التناقض يظهر بشكل أكبر في العمل السياسي بين خطين متعارضين، خط أول آمن وأيقن بأن الحل عند فرنسا وأوروبا عامة (خط بورقيبة)، وهذا الخط وإن كانت بدايات نشأته وطنية راديكالية، لكن ثقافته ومسيرته واتصالاته الأوروبية إضافة إلى نحداره الطبقي البرجوازي، قادته إلى أن يتجه اتجاهاً إصلاحياً يقترب من المساومة على حساب المصالح الوطنية. وخط ثاني كان يؤمن بالعمل العسكري، ويبحث في الوقت نفسه عن نظرية سياسية تقوده. وقد تجاوب هذا الخط (صالح بن يوسف) مع التيار الذي كانت تمثله ((لجنة تحرير المغرب العربي)) وجيش التحرير التونسي(35).

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام 1953 [وفي المغرب أيضاً] إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس. وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية. فقد سحبت الحكومة الفرنسية المقيم هوتكلوك، وعينت مقيماً جديداً (بيير فوازار) وصالحت الباي محمد الأمين وأرجعته إلى الحكم، وعزلت ابنه الباي عز الدين. وأجرى المقيم العام الجديد اتصالات مع بعض المؤيدين لفرنسا لتشكيل وزارة جديدة، وتم ذلك في 2 آذار . مارس . 1954، برئاسة محمد صالح مزالي. وضمت الوزارة الجديدة (8) أعضاء تونسيين وخمسة أعضاء فرنسيين. كما أصدر المقيم العام أمراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيداً لإنجاح مشروع (الإصلاح الإداري) الذي أعلن في 4 آذار . مارس . 1954. وبموجب مشروع الإصلاح ألغي (المجلس الكبير) واستبدل بمجلسين أحدهما خاص بالتونسيين والآخر خاص بالفرنسيين، وتحررت الحكومة التونسية نوعاً ما من السيطرة الفرنسية المباشرة، ولو أن سلطاتها بقيت محدودة لأن المقيم العام الفرنسي ظل يحتفظ بالإشراف على شؤون الجيش والبحرية والأمن والإذاعة. وقد رحب الباي محمد الأمين بهذه ((الإصلاحات)) وناشد الشعب بالكف عن الثورة، كما رحب بها بورقيبة من سجنه في إحدى جزر المحيط الأطلسي، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في مخططها لدعم الاتجاه المعتدل(36).

أما الموقف الشعبي، فقد جاء معاكساً للموقف الحكومي ولموقف بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري. فقد رفض الشعب إصلاحات فوازار بصفتها

((مناورة دورية)) لغرض الإبقاء على نظام الحماية. وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي (بلغ عددها نهاية عام 1954 حوالي 120 ألف مقاتل) تتخذ شكلاً منظماً وكفاحياً واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية باتباع مختلف الطرق للقضاء عليها. وسيطرت قوات جيش التحرير في هذه الفترة على الكثير من مناطق البلاد وخاصة المناطق الجنوبية وبعض المناطق الساحلية(37).

ولم يكن تصعيد العمليات المسلحة في هذه الفترة رد فعل إزاء إصلاحات 4 . مارس . وإنما كانت التطور الطبيعي لحركة الكفاح المسلح التي بدأت بواكيرها عام 1952، والتي أكدت تمسك الشعب التونسي بكامل حقوقه الوطنية ورفض سياسة المساومة ومحاولة لتجاوز أسلوب بعض القيادات السياسية التي فشلت أو بدأت تساوم على حرية تونس واستقلالها الكامل.

المفاوضات التونسية . الفرنسية:

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح والانتفاضات والمظاهرات الشعبية في الأرياف والمدن وعجز السلطات الفرنسية عن السيطرة على الموقف، إلى سقوط وزارة محمد صالح مزالي في 15 حزيران . يونيو . 1954، وبداية تغيير جديد في سياسة فرنسا تجاه تونس حيث قام منديس فرانس (تولى في 14 حزيران) رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة تونس وأعلن في لقائه مع الباي محمد الأمين في 31 تموز . يوليو . منح تونس الاستقلال الداخلي، وقال: [نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية، الممارسة الداخلية للسيادة]، وتقرر أن تجري مفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد لتونس وتنظم المصالح الفرنسية في البلاد، وتألفت بعد ذلك في 4 أيلول . سبتمبر . حكومة تونسية جديدة برئاسة الطاهر بن عمار، وهو من المستقلين ومن كبار الملاك الزراعيين، وكان ثلاثة من وزرائه من الحزب الحر الدستوري الجديد(38).

دارت مفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية منذ 4 أيلول . سبتمبر . ولغاية 13 منه في العاصمة تونس ثم انتقلت إلى باريس. وقد سمح للحبيب بورقيبة (نقل من منفاه إلى باريس في 17 يوليو) بتتبع سير المفاوضات والإشراف عليها. وانتهزت الحكومة الفرنسية هذه المفاوضات لطلب تسليم رجال (جيش التحرير التونسي) أسلحتهم للسلطات الفرنسية، وعليه فقد تعثرت المفاوضات وتوقفت، فقد ظهر تيار معارض لإجراء المفاوضات على هذا

الأســاس وأصـر علـى مواصـلة الثـورة حتـى النهايـة. وكـان يتـزعم هـذا التيـار المتضامن مع جيش التحرير التونسي في الداخل، الحزب الحر الدستوري القديم، الذي كان دائم الاتصال مع (لجنة تحرير المغرب العربي) ومتجاوباً مع طروحاتها في الكفاح المسلح حتى التحرير، إضافة إلى جماهير الطلبة(39).

أدت تطورات الأحداث في داخل تونس واستمرار وتصاعد الثورة المسلحة في المغرب منذ عام 1953 واندلاع الثورة الجزائرية في 1 تشرين الثاني . نوفمبر 1954، إلى بداية تغير جدي في سياسة فرنسا الاستعمارية واجتهادها في البحث عن حل عاجل لتونس (والمغرب) دعت إليه في الواقع أسباب استراتيجية تتلخص بما يلي:

1 . القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغربية الثلاث.

2 . الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.

3 . عزل الثورة الجزائرية التي كان طابعها الشعبي الحاد، يجعلها هي العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسي.

كان أساس حسابات وتقديرات الاستعمار الفرنسي في هذا المجال، هو أن استقلال تونس (والمغرب) سيجعل الثورة الجزائرية معزولة، وبالتالي يسهل القضاء عليها، أو على الأقل يسهل تحريفها عن وجهتها الراديكالية واستئصال طابعها الشعبي الحاد(40). ومن هنا فقد شعر المقيم العام الفرنسي الجديد، الجنرال دي لاتور [إن إنهاء القتال في تونس أمرٌ ضروريٌ] وصدر بيان مشترك في 16 تشرين الثاني . نوفمبر . 1954 وافق عليه بورقيبة الذي كان يشرف على المحادثات ويوجهها من وراء الستار، كما وافق عليها بعض أعضاء حزبه ومما جاء في المحادثات، ضمان سلامة الثوار في حالة تسليمهم لأسلحتهم، واستطاع بورقيبة وبعض أعضاء حزبه إقناع عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة الاعتيادية تمهيداً لحل القضية التونسية مع فرنسا(41).

إن تأكيدات فرنسا على تسليم الثوار لأسلحتهم هي محاولة لتصفية المقاومة المسلحة وبالتالي سحب ورقة ضاغطة ورابحة من يد المفاوض التونسي وبالشكل الذي يضمن تحقيق شروطها ومصالحها في البلاد. ويبدو أن موقف بورقيبة يأتي من محاولته الاحتفاظ بالزعامة للحركة الوطنية وبتأييد فرنسي وخوفه من ظهور زعامات أخرى تقود اتجاه الرفض لخطه وبالتالي تبعده عن المركز القيادي. وعلى

الرغم من محاولة فرنسا وبورقيبة تصفية المقاومة المسلحة في كفاحها بقيادة الطاهر الأسود الذي رفض بيان 16 تشرين الثاني . نوفمبر . ولم يعترف بما جاء فيه، ووجه نداء إلى الشعب التونسي دعا فيه إلى مواصلة الكفاح وعدم تسليم السلاح حتى نيل الاستقلال التام لتونس ولجميع أقطار المغرب العربي، وكان ذلك متجاوباً مع طروحات (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة ومواقف صالح بن يوسف الذي رفض أن يلقي الثوار أسلحتهم، وأكد ما دعا إليه الطاهر الأسود داخل تونس مما زاد جيش التحرير التونسي صلابة الموقف والاعتصام في مراكزهم القتالية(42).

منذ هذه الفترة بدا التناقض واضحاً داخل الحزب الحر الدستوري الجديد بين خطين، خط الاعتدال (الديوان السياسي) برئاسة بورقيبة والذي يعتبر انحرافاً واضحاً ومناهضاً للحركة الوطنية. وخط الكفاح الثوري المسلح (الأمانة العامة) الذي مثله صالح بن يوسف. وقد استمر الخطان على هذا الحال، فيما تدعم خط بين يوسف بشكل أكبر من خلال مواقف (لجنة تحرير المغرب العربي) في الخارج، وفي الداخل مواقف (جيش التحرير التونسي) والحزب الحر الدستوري القديم وكذلك الجماهير الطلابية، وبناء على ذلك، لم يستطع الطرفان التونسي والفرنسي الوصول إلى اتفاقية محددة حتى منتصف عام 1955.

في 5 شباط . فبراير . 1955، سقطت وزارة منديس فرانس، وخلفتها وزارة (أدجار فور) واستؤنفت المفاوضات التونسية الفرنسية في 22 نيسان . ابرايل . لأجل الوصول إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية. واستمرت المفاوضات حتى 3 حزيران . يونيو . وتمخض عنها اتفاقية جديدة [اتفاقية الاستقلال الداخلي]. وقد رافق بورقيبة سير المفاوضات في باريس ووافق على بنودها وعاد إلى تونس قبل يومين من إعلانها لتهيئة الرأي العام التونسي لقبولها. وقد أكدت اتفاقية 3 يونيو على [الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية] و[إقامة علاقاتها على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتها في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما]. إن هذه الاتفاقية بقيت غير محققة للاستقلال التونسي الكامل، إذ احتفظت فرنسا بشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية والثقافية(43).

إن اتفاقية 3 يونيو التي عقدت بنودها بشكل سري في باريس، أثارت عند إعلانها موجة من الغضب والاستنكار الحزبي والشعبي، فقد أعلن الحزب الحر الدستوري القديم استنكاره للاتفاقية واعتبرها تآمراً على مستقبل الشعب التونسي.

كما أحدثت الاتفاقية انقساماً حاداً في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، فقد أعلن صالح بن يوسف وأنصاره عن معارضته لهذه الاتفاقية وطالب بضرورة حصول تونس على الاستقلال التام وتوحيد النضال في المغرب العربي وعندما عاد من القاهرة إلى تونس في 13 أيلول . سبتمبر 1955، أكد موقفه لبورقيبة، الأمر الذي أصبح يهدد مركز بورقيبة ويقلل من أنصاره داخل الحزب والشعب، كما اندلعت في المدن مظاهرات شعبية صاخبة تندد بالاتفاق وبخيانة بورقيبة، فيما تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية والجبلية. وقد شارك بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري الجديد في قمع المظاهرات الشعبية وبالتعاون مع السلطات الفرنسية(44).

لقي خط صالح بن يوسف تجاوباً ودعماً ليس على صعيد الداخل التونسي وإنما على صعيد الخارج العربي. حيث أصدر (مكتب المغرب العربي) في القاهرة بياناً أدان فيه اتفاقية 3 حزيران . يونيو . وأكد البيان أن خط بورقيبة هو [انحراف خطير عن الخط الأصيل الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية وإن سياسة بورقيبة تعني تسليم البلاد ووضعها تحت سيطرة ونفوذ المستعمرين بشكل جديد](45).

أقلق نشاط صالح بن يوسف السلطات الفرنسية وأزعج بورقيبة، وأدى ذلك إلى قيام بورقيبة بالاتفاق مع ((الديوان السياسي)) بصفته رئيساً له لتنفيذ عملية فصل صالح بن يوسف من الحزب، حيث تم ذلك في 13 تشرين أول . اوكتوبر . 1955، إلا أن صالح بن يوسف أكد بأن فصله لا يتم إلا بعقد مؤتمر عام للحزب، وانشطر الحزب إلى قسمين، المكتب السياسي برئاسة بورقيبة، والأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف، واستمر ذلك حتى عقد المؤتمر العام، وتم ذلك في (مؤتمر صفاقس) في الفترة من 15 . 19 تشرين الثاني . نوفمبر 1955. وجاءت مقررات المؤتمر لترجح الخط المساوم الذي مثله بورقيبة وتم فصل صالح بن يوسف، والموافقة على اتفاقية 3 حزيران . يونيو، ولم يقف بورقيبة عند هذا الحد بل بدأ سلسلة من عمليات الفصل من الحزب لأنصار صالح بن يوسف وممارسة أعمال الإرهاب والتصفيات الجسدية، ورجحت كفة بورقيبة وبمساعدة معروفة من قبل السلطات الفرنسية(46) لا بل، أصدرت (الحكومة التونسية) أمراً باعتقال صالح بن يوسف، ففرّ إلى ليبيا وأصدرت قراراً بحل الأمانة والحكم بالإعدام غيابياً عليه. لكن هذا الإجراء الحزبي والرسمي لم يثن صالح بن يوسف

عن مواصلة نهجه، فقد استمر على الاتصال مع مجموعات الكفاح المسلح وتنظيم الكفاح ضد الفرنسيين، كما أجرى اتصالات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتوحيد الكفاح، فيما أصدرت قوات جيش التحرير التونسي بياناً إلى الشعب دعت فيه إلى مساندتها ودعمها لمواصلة الكفاح حتى التحرير والحصول على الاستقلال الكامل(47).

استقلال تونس:

أدت تطورات الموقف الداخلي في تونس إلى قيام بورقيبة بالسفر إلى فرنسا، واقترح منح تونس الاستقلال التام إسوة بالمغرب، (بدأت فرنسا تعترف باستقلال المغرب منذ عام 1955) ولقي اقتراحه تجاوباً من قبل الحكومة الفرنسية وذلك لدعم الاتجاه (المعتدل) المتعاون مع فرنسا، وإدراكها أن معارضتها لذلك قد تدفع التونسيين إلى الانضواء وراء صالح بن يوسف والتخلي عن بورقيبة وبالتالي تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية في البلاد، إضافة إلى تطورات الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسي في هذه الفترة. وهكذا أعلنت حكومة (غي موليه) التي خلفت حكومة (ادجار فور) عن استقلال تونس بعد أن اشترطت تنظيم العلاقات المشتركة بين تونس وفرنسا في حقل الدفاع والشؤون الخارجية، وجاء ذلك في ((معاهدة الاستقلال)) التي صدرت في 20 آذار . مارس 1956(48) لكن هذا الاستقلال بقي منقوصاً من خلال احتفاظ فرنسا بالكثير من مواقعها الاقتصادية والثقافية والعسكرية (قاعدة بنزرت . رمادة) إضافة إلى ضمانها مصالح المستوطنين وغيرها من البنود التي جاءت متطابقة تماماً مع اتفاقية 3 حزيران . يونيو لعام 1955.

وفي الفترة اللاحقة لإعلان الاستقلال عام 1956، حاول بورقيبة أن يعطي وثيقة الاستقلال أهمية كبيرة حيث بدأ بعد فترة من توقيعها إجراء بعض الصيغ العملية كانتخاب الجمعية التأسيسية التي تولى رئاستها ثم أعقبها بمرسوم تم بموجبه تحديد صلاحيات الباي محمد الأمين تمهيداً لإقالته، وتم ذلك في 25 تموز . يوليو . 1957 وأعلنت الجمعية التأسيسية قيام النظام الجمهوري وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية التونسية، ثم واصل جهوده للقضاء على حركة المقاومة المسلحة حتى ثبت أركانه. كما واصل جهوده لإنهاء الوجود العسكري الفرنسي من البلاد لأنه يمثل الاحتلال المباشر بنظر الشعب ويجرد الاستقلال من مضامينه الحقيقية حتى رحل آخر جندي فرنسي من قاعدة بنزرت مع حصول الجزائر على

استقلالها عام 1962 فيما بقيت المصالح الاقتصادية والثقافية للفرنسيين في البلاد.

***

## الهوامش:

*(1) نقولا زيادة: تونس تحت الحماية 1881 . 1934، معهد الدراسات العربية (القاهرة 1963)، ص9.*

*(2) في مؤتمر برلين 1878، وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا لاحتلال تونس لقاء مساندة الأخيرة لها في احتلال قبرص، أما الألمان، فقد ساندوا المخطط الفرنسي وذلك لإبعاد الفرنسيين عن التفكير في استعادة الالزاس واللورين التي فقدوها في حرب عام 1870، وفيما يخص ذريعة فرنسا في احتلال تونس، فقد كتب الصحفي الفرنسي روستنور في 25 نيسان . إبريل 1881 ما يفند هذه المزاعم ويؤكد المخطط الفرنسي المرسوم لاحتلال تونس قبل هذا التاريخ. انظر بالتفصيل عن الاحتلال الفرنسي ودوافعه:*

*صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1980)، ص189 . 200؛*

*شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية/ (القاهرة 1976)، ص287 . 306؛*

*محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1971)، ص473.*

*(3) عبد المجيد المطوي: تونس وفرنسا، مكتبة النجاح، (تونس 1957)، ص44 . 45؛*

*محمد بن عامر: تونس عبر التاريخ، مكتبة النجاح، (تونس 96)، ص300.*

*(4) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، (تونس 1993)، ص101 . 102.*

*للمزيد من التفاصيل، انظر:*

*عبد الرزاق الهلالي: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ط1، دار الكشاف (بيروت 1967)، ص53 . 55، 176 . 177، 310؛*

*علي البهلوان: تونس الثائرة، المطبعة العالمية، (القاهرة 1954)، ص25؛*

*إحسان حقي: تونس العربية، دار الثقافة، (بيروت بلا)، ص137 . 141؛*

*سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، ط1، دار الحداثة، (بيروت 1980)، ص122؛*

*محمد عبد الرحمن برج: من السويس إلى بنزرت، دار الشعب (القاهرة بلا)، ص144 .*

145؛

حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة (بغداد 1974)، ص89 . 93؛

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد 1982)، ص88؛

جون هاتش: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة 1969)، ص184؛

ج . ديبوا: تونس، ترجمة الصادق مازيغ، الدار التونسية للنشر، (تونس 1969)، ص349؛

العقاد، المصدر السابق، ص305، 313 . 318؛ المحجوبي، المصدر السابق، ص124 . 143.

(5) للمزيد من التفاصيل، انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، نشر عبد السلام جسوس (طنجة 1947)، ص184؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة 1955)، ص51؛ المحجوبي، المصدر السابق، ص143 . 144.

(6) للمزيد من التفاصيل عن مرحلة الكفاح المسلح، انظر:

محمد المرزوقي: صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، (تونس 1973)، ص94، 175، 197؛ دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، (تونس 1975)، ص38 . 39؛

محمد المحامي: الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، (القاهرة بلا) ص554 . 555؛

البهلوان، المصدر السابق، ص40؛ المطوي، المصدر السابق، ص146؛ الجمل، المصدر السابق، ص310 . 311؛ المحجوبي، المصدر السابق ص44 . 58.

(7) محمد المنجي الصيادي: من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (2)، (بيروت 1980)، ص20 . 21.

اعتمد الكفاح السياسي في بدايته على جهود المثقفين من خريجي جامعة الزيتونة، والذين قاموا بتأسيس عدد من الجمعيات وإصدار الصحف التي لعبت دوراً في تنبيه الرأي العالم التونسي بالمحتلين والتنديد بسياسة الاحتلال مثل ((الجمعية الخلدونية 1896)) و((جمعية قدماء الصادقية 1904)) و((جمعية تونس الفتاة 1906)) إضافة إلى عدد من الصحف الوطنية مثل صحيفة ((التونسي)) و((الحاضرة)) و((المستقبل)) و((سبيل الرشاد)) و((الاتحاد الإسلامي)).

انظر بالتفصيل عن الجهود الأولى للكفاح السياسي التونسي في هذه المرحلة:

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة 1966)، ص687 . 693.

شارل اندريه جوليان: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي، الشركة التونسية للنشر (د، ت)، ص53 . 54، 91.

أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، (تونس 1967)، ص20؛

وادي، المصدر السابق، ص108 . 124؛ حقي، المصدر السابق، ص122.

(8) جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة 1966)، ج3، ص1125؛

محمد عبد العزيز الجوادي: أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، الجامعة المستنصرية (بغداد 1982)، ص4؛

عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح، (طنطا 1978)، ص146 . 147؛

الهادي التيمومي: دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي العربي القومي في المغرب العربي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (72) السنة (1985)، ص108.

(9) انظر بالتفصيل عن جهود الحزب الحر الدستوري في هذه المرحلة:

علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، (تونس 1986)، ص59 . 72.

(10) بو صفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار البعث (قسطنطينة 1982)، ص71.

(11) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص61، 84، محاضرات، ص100؛

الجوادي: المصدر السابق، ص2 . 3؛ يحيى، العالم العربي، ص694؛ حقي، المصدر السابق، ص154.

(12) عبد الكريم، المصدر السابق، ص60، 84.

(13) للمزيد من التفاصيل عن الحركة العمالية في تونس في هذه المرحلة، انظر:

الطاهر حداد: العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية، الدار التونسية للنشر، (تونس 1974)، ص145.

عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي . العدد (83)، ص44؛

خالد، المرجع الأسبق، ص141 . 162.

(14) مجموعة باحثين سوفييت: تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 . 1970، دار التقدم، (موسكو 1976)، ج2، ص267؛ التيمومي، المصدر السابق، ص103 . 104

(15) مجيد خدوري: عرب معاصرون، الدار المتحدة للنشر، (د. 1973)، ص197؛

عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطريق في ظل التحولات العالمية، مركز الوحدة العربية، (بيروت 1996)، ص74؛

الفاسي، محاضرات، ص104؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص96 . 101؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص272.

(16) للمزيد من التفاصيل انظر:

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، 1830 . 1956، ط2، (بلا)، (بلا 1987)، ص70؛

كتابة الدولة للأخبار والإرشاد: الحبيب بورقيبة، (تونس 1965)، ص15؛

شارل اندريه جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (تونس 1974)، ص104؛

الفاسي، محاضرات، ص105؛ خالد، المصدر السابق، ص163، يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص126؛ التيمومي، المرجع السابق، ص113؛ هاتش، المصدر السابق، ص185؛ حقي، المصدر السابق، ص155 . 156؛ شبر، المصدر السابق، ص44؛ برج، المصدر السابق، ص146؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص114.

(17) في عام 1937، نفي بورقيبة إلى الجزائر، وفي عام 1939 نفي الثعالبي ثانية إلى خارج تونس فالتجأ إلى مصر، وقد قام الفرنسيون بعد ذلك بنقل بورقيبة إلى فرنسا خلال الحرب الثانية، وفي عام 1943 نقل إلى روما، وفتحت حكومة موسوليني مباحثات معه لحمله على التعاون التونسي مع دول المحور إلا أن بورقيبة اشترط عليها الاعتراف باستقلال تونس، والتفاوض مع حكومة تونسية، انظر بالتفصيل:

الفاسي، محاضرات، ص106 . 107؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص61.

(18) انظر بالتفصيل:

محمود كامل المحامي: العرب، تاريخهم بين الوحدة والفرقة، المطبعة العالمية، (القاهرة 1956)، ص365؛ الدولة العربية الكبرى، ص556 . 557؛

الفاسي، محاضرات، ص105؛ خالد، المصدر السابق، ص163، يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص126؛ التيمومي، المرجع السابق، ص113؛ هاتش، المصدر السابق، ص185؛ حقي، المصدر السابق، ص155 . 156؛ شبر، المصدر السابق، ص44؛ برج، المصدر السابق، ص146؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص114.

الفاسي، محاضرات، ص105؛ خالد، المصدر السابق، ص163، يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص126؛ التيمومي، المرجع السابق، ص113؛ هاتش، المصدر السابق، ص185؛ حقي، المصدر السابق، ص155 . 156؛ شبر، المصدر

السابق، ص44؛ برج، المصدر السابق، ص146؛ المحجوبي، الحركة الوطنية، ص114.

الفاسي، محاضرات، ص107 . 108؛ يحيى، العالم العربي ص703 . 704؛ عبد الوهاب، المصدر السابق، ص228 . 229؛ برج، المصدر السابق، ص147 . 148.

(19) للمزيد من التفاصيل عن سفر بورقيبة ودوره في مصر، انظر:

اندريه بوتار: بورقيبة، ترجمة ونشر، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، (تونس 1986)، ص145 . 156؛ حسين، المصدر السابق، ص148 . 149.

(20) A . O. Cubarjana: Dejiny Sveta 1945 – 1949, Nakladatelstvi svoboda, (Praha 1988), P. 486. (مرجع تشيكي)؛

جميل الشقيري، برهان غزال: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، بلا، (دمشق 1955)، ص217؛

المحامي، الدولية العربية الكبرى، ص557؛ برج، المصدر السابق، ص148؛

كتابة الدولة، المصدر السابق، ص22 . 25.

الطاهر عبد الله: تاريخ الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة (بيروت 1974)، ص25؛ شبر، المصدر السابق، ص96، الهلالي، المصدر السابق، ص55.

(*) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر (ليلة القدر) وميثاقه الوطني، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص87، محاضرات، ص108؛ حقي، المصدر السابق، ص169 . 174؛

يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1139؛ العقا، المصدر السابق، ص342 . 343؛ بن حميدة، المصر السابق، ص43 . 53؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص281.

(21) تألفت ((لجنة الأربعين)) من أربعين عضواً يمثلون مختلف فئات الشعب ومنظماته السياسية والنقابية والمهنية في البلاد وهم: الحزب الحر الدستوري القديم والجديد، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للفلاحة . الزراعة . الاتحاد العام التونسي للصناعة، اتحاد الأطباء، اتحاد الصيادلة، اتحاد المهندسين، اتحاد المحامين، جميع المنظمات الثقافية والرياضية، انظر: عبد الله، المصدر السابق، ص122 . 127.

(22) العقاد، المصدر السابق، ص342 . 344؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص282.

(23) يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1128.

(24) عبد الغفار محمد حسين: بورقيبة ومواجهة الرأي العام العمالي بعد الحرب العالمية الثانية، محلة الفكر، العدد (24) السنة (1979)، ص9.

(25) الفاسي، محاضرات، ص109 . 110.

(26) يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1131.

(27) يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1132؛ العقاد، المصدر السابق، ص345 . 346.

(28) الفاسي، محاضرات، ص110؛ شبر، المصدر السابق، ص99؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص27 . 28؛ العقاد، المرجع السابق، ص347.

(29) شبر، المصدر السابق، ص99، بن حميدة، المصدر السابق، 46؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص283؛ براهيمي، المصدر السابق، ص74.

(30) للمزيد من التفاصيل انظر:

البهلوان، المصدر السابق، ص378؛ الفاسي، محاضرات، ص111؛ شبر، المصدر السابق، ص100؛ عبد الوهاب، المصدر السابق، ص230 . 231؛ العقاد، المصدر السابق، ص375، برج، المرجع السابق، ص140 . 152؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص283 . 284؛

*Josef Koci a kolektiv: Tunisko, Institut Zahranicniho obchoduy CTK-Pressfoto, (Praha 1978), PP. 24-25* (مرجع تشيكي)*;*

(31) للمزيد من التفاصيل عن عمليات الاضطهاد، انظر: كتابة الدولة، ص40 . 43.

(32) أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، بلا، بلا)، ص230؛ العقاد، المصدر السابق، ص349؛

(33) للمزيد من التفاصيل عن الأحداث، انظر:

عزة دروزة: الوحدة العربية، منشورات المكتب التجاري، (بيروت 1975)، ص422؛ برج، المرجع السابق، ص154؛ جوليان، المصدر السابق، ص294؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص284 . 285؛ هاتش، المرجع السابق، ص420.

(34) سعيد، المرجع السابق، ص230 . 231.

(35) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، (بيروت 1983)، ص22 . 32.

(36) العقاد، المصدر السابق، ص349 . 250؛ كتابة الدولة، المصدر السابق، ص45 . 46.

(37) للمزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة، انظر:

عبد الله، الحركة الوطنية، ص199؛ يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1136؛ العقا، المرجع السابق، ص350؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص285.

(38) فرانسوا دوس: من المركزية الأوروبية إلى تعدد المراكز، مجلة المنار، العدد (43) السنة (1988)، باريس، ص31؛ برج، المصدر السابق، ص156؛ يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1138؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، 286.

(39) العقاد، المصدر السابق، ي351؛ عبد الله، المصدر السابق، ص201؛ يحيى؛ المغرب الكبير، ج3، ص1139؛ حقي، المصدر السابق، ص180.

(40) الميلي، المصدر السابق، ص27.

(41) العقاد، المصدر السابق، ص351؛

(42) عبد الله، المصدر السابق، ص201، حقي، المصدر السابق، ص180؛ الجوادي، المصدر السابق، ص9.

(43) أشارت اتفاقية 3 يونيو 1955 إلى أن استغلال البلاد التونسية يجب أن يكون للشركات الفرنسية والتونسية، كما أشارت إلى استمرار المحاكم الفرنسية في تونس وتدعيم اللغة الفرنسية، وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين، وإعطاء الأولوية للسلع الفرنسية. وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي، وضمان مصالح وامتيازات المستوطنين والموظفين الفرنسيين بتونس، واحتفاظ فرنسا بقاعدة بنزرت البحرية، وقاعدة رمادة في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية استراتيجية تتعلق بمحاصرة الثورة الجزائرية. ومن هنا ندرك أن هذه الاتفاقية لم تعط لتونس غير الاستقلال الداخلي الشكلي أيضاً، وأن موافقة بورقيبة عليها هو ليس فقط انحرافاً عن الخط الوطني وحسب وإنما هو خروج على مبادئ ومقررات حزبه التي اتخذها في 18 يناير 1952 وكل ذلك من أجل أن يبقى وبإسناد فرنسي، الرجل الأول في البلاد.

للمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية وظروفها، انظر:

إبراهيم طوبال: البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، (بيروت 1979)، ص89 . 90؛

يحيى؛ المغرب الكبير، ج3، ص1140 . 1143؛ العقاد، المصدر السابق، ص353 . 356؛

سعيد، المصدر السابق، ص232؛ Kolektiv, op. cit, p. 25.

(44) طوبال، المرجع السابق، ص79 . 80؛ العقاد، المصدر السابق، 354؛ المحامي، العرب، ص367.

(45) الفاسي، محاضرات، ص169.

(46) العقاد، المصدر السابق، ص355؛ سعيد، المصدر السابق، ص232؛ برج، المصدر السابق، ص157؛ طوبال، المرجع السابق، ص48؛ الجوادي، المرجع السابق، ص11.

(47) استمر صالح بن يوسف على موقفه في داخل ليبيا ثم رحل إلى القاهرة وبعدها إلى أوربا، وبقي بورقيبة يطارده حتى تمت عملية اغتياله في ألمانيا الغربية في 11 آب . أغسطس 1961. انظر:

طوبال، المرجع السابق، ص53 . 76؛ عبد الله، الحركة الوطنية، ص156 . 157.

(48) للمزيد من التفاصيل، انظر:

طوبال، المرجع السابق، ص56 . 57؛ عبد الله، الحركة الوطنية، ص156 . 157؛ حقي، المصدر السابق، ص183؛ التيمومي، المرجع السابق، ص101؛ شبر، المرجع السابق، ص115 . 116؛ هاتش، المرجع السابق، ص421 . 422؛

Vladimir Sojak: Svet po Druhe svetove valace, Orbis, (Praha 1962), p. 255; Kolektiv op. Cit, p. 25 (مرجع تشيكي).

■■■

# الفصل الثالث

# الحركة الوطنية الموريتانية

**. بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في موريتانيا**

**. مراحل الكفاح الوطني الموريتاني**

1. مرحلة الكفاح المسلح

2. مرحلة الكفاح السياسي

**. تطور الكفاح الوطني الموريتاني**

**. نشأة الحكومة الوطنية**

**. استقلال موريتانيا**

**. الهوامش**

ـ بعض معطيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا

أصبحت ((بلاد شنقيط)) . موريتانيا . جزءاً من الدولة العربية الإسلامية منذ القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، ثم دارت في فلك الكيانات السياسية التي ظهرت في المغرب العربي منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وبقيت مثل غيرها جزء من الوحدة القومية والدينية والحضارية للأمة العربية.

إن التفكك السياسي الذي أصاب المغرب العربي بعد سقوط دولة الموحدين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر (1269) عرض موريتانيا وابتداءً من القرن الرابع عشر الميلادي لبعثات احتلالية نظمتها القوى الأوروبية، إسبانيا . البرتغال . فرنسا . بريطانيا، وبمشاركة بلجيكية وهولندية منذ عصر الاستكشافات الجغرافية نهاية القرن الخامس عشر والفترات اللاحقة. ومنذ بداية القرن السابع عشر، استطاعت فرنسا أن تثبت نفوذها في السنغال، واتخذت من ((سان لويس)) قاعدة للانطلاق لاحتلال دواخل غرب أفريقيا. وتعرضت موريتانيا العربية الإسلامية لجهود استعمارية فرنسية منظمة منذ القرن الثامن عشر وتصاعدت في القرن التاسع عشر، وأسلمتها في النهاية إلى الخضوع للاحتلال الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين بعد فرض اتفاقية الحماية الموقعة عام 1903 مع إمارة الترارزة.

خضعت موريتانيا للاحتلال الفرنسي في مختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعاشت البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية في تخلف حضاري شامل لمختلف مناحي الحياة.

قامت فرنسا بضم موريتانيا عنوة في المجموعة الأفريقية الخاضعة لنفوذها والتي عرفت باسم ((أفريقية الغربية الفرنسية)) وكان مقرها العاصمة السنغالية سان لويس. وبعد فرض الحماية عام 1903، أقامت نظاماً إدارياً يستجيب لمصالحها الاستعمارية، حيث أسندت إدارة ((المحمية)) إلى مندوب عام يساعده اثنا عشر فرداً من الأهالي(1). وخلال الفترة 1904 . 1920، اتبعت ما سمي

((نظام الإقليم المدني)) وبموجب ذلك النظام قسمت البلاد إلى دوائر. وكان يدير الإقليم مندوب عام، ثم انتقلت إلى نظام المستعمرة خلال الفترة 1920 . 1946، حيث استبدل منصب المندوب العام بـ((والي)) موريتانيا. وأصبحت البلاد مستقلة مالياً وإدارياً عن السنغال، وزاد عدد دوائرها إلى ست دوائر. وبموجب دستور تشرين أول . اكتوبر . 1946 أصبحت موريتانيا أحد أقاليم ما وراء البحار، ويرأسها والي فرنسي يمثله أحد الموريتانيين في الجمعية الوطنية الفرنسية)، فيما بقي الجهاز الإداري مكوناً من الفرنسيين الذين يمتلكون خبرة ومعرفة بشؤون البلاد والشعب(2). واستمرت الحالة السياسية والإدارية على تلك الصورة حتى عام 1958، حيث كان عام ((التحول)).

وفي المجال الاقتصادي، أولت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً لتشجيع الرأسمال الفرنسي لاستغلال الثروة الحيوانية ومناجم الملح، إلا أن نشاط الشركات الفرنسية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم اكتشاف الحديد والنحاس وغيرهما(3). وفي هذا الجانب، تعرض الموريتانيون لأشكال مختلفة من عمليات الإفقار والتجويع تحت ضغط الضرائب، المتعددة الأشكال(4). وعلى العموم بقي النشاط الرعوي والزراعي البدائي هو السائد، فيما تصاعد النشاط التعديني لخدمة الرأسمال والشركات الفرنسية بعيداً عن المصالح الوطنية الموريتانية.

وفي المجال الزراعي، وعلى الرغم من عدم الاهتمام بأشكال التحضر والتمدن. فقد عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات القبلية وإثارة الحساسيات العرقية والدينية والاجتماعية وتشجيع كل ما يتعلق بقضايا الجنس والمخدرات وغيرها في محاولة لتفكيك المجتمع وإضعافه وإبقاء السيطرة الاستعمارية(5).

وفي المجال الثقافي الذي يوليه الاستعمار الفرنسي أهمية خاصة تدخل في حساباته المستقبلية، فإن أول ما عملت به السلطات الفرنسية هو الحؤول دون الموريتانيين والاتصال بالمحيط المغاربي العربي، فعمدت إلى فرض القيود المشددة على قوافل الحج، وكما فعلت في الجزائر وتونس، حظرت استيراد وتداول الصحف والمطبوعات العربية، كما حاربت اللغة العربية ومؤسساتها الدينية والثقافية، وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي أنشأتها في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك تمسك الموريتانيون بلغتهم العربية الإسلامية، ولعبت ((المحضرة)) . الكُتّاب . دوراً في هذا المجال، حيث حافظ خريجو المدارس الفرنسية على لغتهم ودينهم وراحوا يعملون لصالح بلدهم فيما

بعد(6).

وهكذا تعرض الشعب العربي في موريتانيا إلى شتى صنوف القمع والاستلاب والإفقار ومحاولة إلغاء الهوية العربية الإسلامية مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون في بقية أقطار المغرب العربي، فكان رد الفعل على صدمة الاحتلال بالكفاح المسلح، وعلى السياسة الفرنسية في مختلف المجالات بتنظيم حركة وطنية سياسية عملت ضمن إمكاناتها والظروف المحيطة بها على تحقيق الاستقلال الوطني.

مراحل الكفاح الوطني الموريتاني:

يمكن تقسيم الكفاح الوطني الموريتاني إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل فرض الحماية الفرنسية عام 1903، ومرحلة ما بعد فرض الحماية، كما أن المرحلة الأولى أخذت شكل الكفاح المسلح، أما المرحلة الثانية فقد تطور فيها الكفاح المسلح ثم أخذ شكل الكفاح السياسي وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

**1 ـ مرحلة الكفاح المسلح:**

كان القرن التاسع عشر يؤشر تمادي الفرنسيين في التغلغل ((السلمي)) إلى دواخل موريتانيا وراء واجهات متعددة، وقد وصف الموريتانيون تلك الفترة بأنها ((بداية عهد السيطرة غير المباشرة)). وعلى الرغم من الطابع ((السلمي)) للتغلغل الفرنسي، إلا أن ذلك لم ينطل على الشعب الموريتاني، فقد بدأت بواكير الكفاح المسلح تأخذ طريقها منذ نهاية القرن الثامن عشر وتتصاعد في مطلع القرن التاسع عشر.

ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر شخصيات وطنية قادت الكفاح المسلح، أمثال محمد الحبيب (1829 . 1860) والشيخ سيدي الكبير (1776 . 1868) والذي دعا إلى وحدة الإمارات والمشايخ لمواجهة التغلغل الفرنسي. وقد كان لهما جولات خاسرة. وفي اواخر القرن التاسع عشر ظهرت ((الدعوات الجهادية)) لمقاومة ((الروم)) وكان للشيخ سيدي محمد ابن الشيخ سيدي الكبير دوراً في هذاالمجال(7).

ومنذ مطلع القرن العشرين، وبعد إعلان اتفاقية الحماية تصاعدت عمليات

الإخضاع العسكري منذ عام 1905، فيما رافقت الكفاح المسلح مقاومة اجتماعية واقتصادية، كانت قائمة على رفض التعامل مع المستعمر أو إنشاء علاقات اجتماعية ومقاطعة المدارس وغيرها(8). وقد سخّر علماء البلاد أقلامهم وخطبهم لشحذ الهمم والعزائم ضد المستعمر ومقاومته والدفاع عن حرية واستقلال البلاد. وأكد العلماء بأن ((التمكين لهم في أراضي المسلمين يعد مخالفة شرعية...))(9).

يعد يوم 20 شباط/ فبراير 1905، بداية انطلاق الكفاح الموريتاني المسلح (إمارة تكانت) ضد الاحتلال الفرنسي، وبداية التوسع الأفقي لذلك الكفاح المسلح وراء قيادات شعبية ليشمل عموم البلاد، حيث التقى ثوار تكانت مع ثورة الشيخ ماء العينين في شمال موريتانيا وجنوب المغرب وإقليم وادي الذهب، وشمل الكفاح المسلح مختلف الفئات. وتمكن الكفاح الشعبي المسلح من التصدي للمستعمر وإلحاق خسائر جسيمة بين صفوفه على مستوى الأفراد والمعدات. وقد تمكنت حركة المقاومة المسلحة من تأخير احتلال الفرنسيين للبلاد حتى عام 1934(10). إذ استطاع الفرنسيون إخضاع موريتانيا و(المغرب) بعد إنهاء عمليات الكفاح المسلح والتي جاءت كما نقل عن المصادر الفرنسية ((بفعل الجفاف أكثر مما هو بالسلاح))(11). إلى جانب عوامل داخلية أخرى.

### 2 ـ مرحلة الكفاح السياسي:

لم تكن نهاية الكفاح المسلح في موريتانيا عام 1934 نهاية للكفاح الوطني على طريق الحرية والاستقلال، فقد شهدت المرحلة اللاحقة بداية لتبلور وعي وطني سياسي وراء أحزاب ومنظمات نمت وانبثقت بعد الحرب العالمية الثانية.

حملت الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) رياحاً جديدة إلى المستعمرات الفرنسية، إذ أعلنت فرنسا خلال مؤتمر برازافيل لعام 1944 . وتحت ظروف انتشار الحركة التحررية الأفريقية . أن فرنسا ستشيع الديمقراطية في الحياة السياسية في مستعمراتها، وستؤسس دوائر حكومية وطنية مستندة إلى حق الانتخاب العام، وإقرار استخدام المحليين الذين أثبتوا تمسكهم بالنفوذ الفرنسي، استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الفرنسية(12).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لعبت العوامل الدولية أثرها في ظهور الحركات الوطنية في المستعمرات، حيث تراجع نفوذ كل من فرنسا وبريطانيا بعد الإنهاك الذي أصابهما في القضاء على ألمانيا النازية وإيطالية الفاشية وبالتحالف

مع الاتحاد السوفييتي والولايات الأمريكية. كما ظهرت بوادر القطبية الثانية وبداية الصراع السياسي والفكري والاقتصادي والعسكري بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. وظهرت منظمة الأمم المتحدة، وبدأت الشعوب في عموم العالم المستعمر تطالب بحق تقرير المصير، ولقيت دعماً من قبل الاتحاد السوفييتي بصفته زعيم الكتلة الشرقية المعادي للولايات المتحدة الأمريكية وللنظام الرأسمالي وللظاهرة الاستعمارية.

إن الأثر الأعمق في تطور الكفاح الوطني الموريتاني قد جاء نتيجة للأوضاع الداخلية لموريتانيا من جهة، وتطور أوضاع الحركات الوطنية في عموم المغرب العربي من جهة أخرى. فقد كان للمعاناة الوطنية وفي مختلف المجالات، الاقتصادية والثقافية خاصة أثرها في بلورة وعي وطني يدعو إلى الإصلاح وتحسين الأحوال العامة في البلاد. وكان لتطورات الحركة الوطنية المغربية أثرها في تطور الوعي السياسي لموريتانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت الحركة الوطنية المغربية مبدأ ((الاستقلال)) ممثلة بالقوة القائدة ((حزب الاستقلال)) منذ 11 كانون الثاني/ يناير 1944(13)، كل ذلك أسهم في بلورة وعي وطني عام يهدف إلى إنقاذ البلاد من معاناتها تحت وطأة المستعمر الفرنسي.

تركزت مطالب الشعب الموريتاني بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حول إجراء ((إصلاحات داخلية)) تهدف إلى الرقي بالبلاد. وانتقلت بعد عام 1946 إلى ممارسة ((حق الانتخاب)) وتشكيل ((المجالس المحلية)) بموجب الدستور الذي طرحته الجمهورية الفرنسية الرابعة(14).

في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، وبموجب الدستور الفرنسي جرت أول انتخابات تشريعية في موريتانيا، ترشح اثنان عن موريتانيا لتمثيلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، كان الأول فرنسي وهو ((إيفون رازاك))، والثاني موريتاني وهو ((أحمد بن حرمة بن ببانا))، وقدّم رازاك برنامجاً حصل بموجبه على تأييد القوى المتنفذة من الشيوخ الزمنيين والروحيين المرتبطين بالإدارة الاستعمارية. أما حرمة بن ببانا فقد قدم برنامجاً وطنياً حصل من خلاله على تأييد الأغلبية الموريتانية.

أوضح البرنامج الثاني، القسمات الدينية والوطنية والعربية للحركة السياسية الموريتانية، وتمثل في استنهاض روح الكفاح الوطني من جديد بالارتكاز على المرجعية الدينية والموروث الجهادي ومحاربة النزعة القبلية ومناصرة اللغة العربية

والدفاع عنها والحفاظ على مقومات الشعب وتراثه العربي الإسلامي، وكذلك في استخدام ((الورقة العروبية)) والدعوة إلى ربط موريتانيا بالمحيط المغاربي، والاهتمام بالقضايا القومية الكبرى ومن ضمنها، رفضه موقف فرنسا الاعتراف بالكيان الصهيوني، والذي أدى إلى الانسحاب من عضوية ((الفرع الفرنسي من العالمية العمالية)) نتيجة مواقف الفرع الموالية للصهيونية. وإلى جانب ذلك كان ثمة قسمات ((اشتراكية)) في البرنامج الاجتماعي . الاقتصادي، بالتأكيد على ((العمل على إنصاف المجموعات المضطهدة))(15)، وكان من نتائج هذا البرنامج، التفاف أغلبية الشعب الموريتاني حول مرشحه حرمة بن ببانا.

استطاع الشعب الموريتاني بعد أن تمت انتخابات ((المجالس المحلية)) و((المجلس التشريعي الموريتاني)) إسقاط المرشح الفرنسي ايفون رازاك وإيصال المرشح الوطني أحمد بن حرمة بن ببانا الذي فاز بنسبة 63% من الأصوات، لشغل مقعد موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية وبقي نائباً عن موريتانيا لمدة خمس سنوات اكتسب فيها خبرة سياسية، وأدى دوراً كبيراً في فضح السياسة الاستعمارية والقوى المرتبطة في بلاده. وقد أدت تلك الانتخابات إلى تنامي الوعي الوطني السياسي عند الموريتانيين وتأكيد شخصيتهم على طريق الحرية والاستقلال(16).

منذ تلك الفترة، بدأ التيار الوطني ينتقل من إطار العفوية إلى التكتل والتنظيم وتحديد الأهداف الوطنية والسياسية بظهور العديد من المنظمات والأحزاب، لكن الطابع الوطني الحقيقي لم يظهر إلا في مطلع الخمسينات.

تشكل أول حزب سياسي موريتاني في 6 شباط/ فبراير 1946 باسم ((حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني)) واستمر لغية 5 أيار/ مايو 1958، وقد أسندت رئاسته الشرفية إلى الجنرال ديغول، ومن أعضائه البارزين المختار أنجاي. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من عناصر موريتانية وزنجية وفرنسية، وضم كبار الملاك الزراعيين وبعض مشايخ العشائر المرتبطين بالإدارة الفرنسية، وقد سعى الحزب إلى خدمة أهداف فرنسا، وعليه فقد سار على سياسة ((التقبل التام للأوضاع القائمة))، وأعلن منذ البداية المواجهة العلنية ضد المرشح الوطني أحمد بن حرمة بن ببانا(17).

وفي الفترة ذاتها، تشكل حزب سياسي آخر سمي ((الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر)) في أواسط 1948. وكانت بدايات تأسيسه في السنغال أواسط عام

1947، ثم انتقل بنشاطه إلى موريتانيا. وكانت قاعدته الاجتماعية من العناصر الزنجية، وكان هدفه الرئيس ((رعاية حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا)). وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي. وقد عانى الحزب منذ البداية من حالة ضعف، ناتجة عن عدم استناده إلى أساس شرعي للعمل في موريتانيا، ومحدودية قاعدته الاجتماعية، فظل تأثيره محدوداً، واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام 1951 حيث تلاشى بعد انضمام أحد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني بزعامة النائب أحمد بن حرمة بن ببانا(18).

وفي الأول من حزيران/ يونيو 1950، تشكل حزب سياسي في موريتانيا عرف باسم ((حزب الوفاق الوطني)) بزعامة أحمد بن حرمة بن ببانا. وكان من أعضائه البارزين الأديب والمؤرخ المعروف المختار الحامد. وقد بدأ هذا الحزب بأسلوب إصلاحي للتعبير عن المطالب والأهداف الوطنية للشعب الموريتاني، وكانت أهم طروحاته الوطنية هي التأكيد على ((الوحدة الوطنية للشعب)) بعيداً عن النعرات والنزعات القبلية، كما أكد على ((وحدة القوى السياسية)) في البلاد من أجل تحشيد الطاقات الوطنية لمواجهة المحتل. وكان هذا الحزب ذا اتجاه عروبي واضح، بتأكيده على العربية لغة وثقافة، وعلى الانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا وضرورة الاستقلال وربط صلات قوية بالوطن العربي. كما كان يتعاون مع قوميي المغرب العربي. ونتيجة لذلك، فقد بدأت المواجهة مع حزب الاتحاد التقدمي منذ البداية على زعامة البلاد(19). ففي الانتخابات التي جرت في 17 حزيران/ يونيو 1951 لانتخاب نائب البلاد في الجمعية الوطنية الفرنسية، وقفت الإدارة الاستعمارية إلى جانب حزب الاتحاد التقدمي ودعمت مرشحه المختار أنجاي، لا بل زيفت الانتخابات واستطاعت إزاحة المرشح أحمد بن حرمة بن ببانا(20). وبعد ذلك بدأت السلطات الفرنسية تضييق الخناق على حزب الوفاق الموريتاني وقائده بن ببانا، وأدى ذلك إلى هجرته إلى جنيف ثم القاهرة ليطلب الدعم الدولي والعربي للقضية الموريتانية، وخلال فترة وجوده في القاهرة دعا الموريتانيين إلى تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخهم وأكد على أن (الجهاد) ضد الفرنسيين قد أصبح الآن خياراً وحيداً، وساق عشرات الأمثلة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ((المرغبة في الجهاد وأحياناً الموحية له...))، وقد حظي بن ببانا بدعم وإسناد الرئيس جمال عبد الناصر(21).

تعرض حزب الوفاق الموريتاني بعد هجرة زعيمه إلى الخارج إلى آفة الانشقاق والضعف، فقد انشق الحزب إلى ثلاث كتل صغيرة، الأولى بزعامة ألدي

بن سيد بابة، والثانية بزعامة أنجور صار، ومجموعة ثالثة من الزنوج في الجنوب قرب السنغال، والذين أسسوا فيما بعد ما عرف بالكتلة الديمقراطية لغور غول، فيما انفرد حزب الاتحاد التقدمي بالسيطرة على الساحة السياسية في موريتانيا، حيث فاز مرشحه المختار أنجاي في انتخابات عام 1956. ومع ذلك ظل اسم حزب الوفاق وجماعته قائماً ولو بصورة هامشية، حيث اندمج فيما بعد مع حزب الاتحاد التقدمي في إطار حزب التجمع الموريتاني(22).

## تطور الكفاح الوطني الموريتاني:

منذ منتصف الخمسينات تطور الكفاح الوطني السياسي في موريتانيا على صعيد الأفكار والتنظيمات وتحديد الأهداف الوطنية بشكل أعمق دلّل على نضوج الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الموريتاني، وكان ذلك بظهور أحزاب ومنظمات جديدة. وقد كان للعوامل الداخلية (السياسة الفرنسية) والخارجية (المغاربية . العربية) أثرها الكبير في ذلك. فقد شهدت أقطار المغرب العربي تصعيداً في الكفاح الوطني السياسي والعسكري منذ بداية الخمسينات، حيث تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في تونس 1952، والمغرب 1953، والجزائر 1954. كما بدأت أصداء الثورة المصرية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر تصل إلى موريتانيا، وكل ذلك ترك تأثيره على بعض القوى السياسية أواخر الخمسينات.

ومن الجدير الإشارة إلى أن القوى الوطنية في المغرب العربي شكلت في القاهرة منذ عام 1947 ((مكتب المغرب العربي)) ثم ((لجنة تحرير المغرب العربي)) عام 1948 بزعامة المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، قائد ثورة الريف المغربية. وقد كان للجنة تأثيرها الكبير في توجيه عمليات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب والجزائر منذ بداية الخمسينات.

وفي القاهرة، التحق الزعيم الوطني الموريتاني أحمد بن حرمة بن ببانا بقيادة حركات التحرير الوطنية المغاربية، وانضم إلى مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير ثم التحق بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال في آذار/ مارس 1956 ليقود من هناك حركة مقاومة مسلحة من جموع المتطوعين في ((جيش تحرير موريتانيا))(23).

ظهرت للمغرب بعد الاستقلال مطالب تجاه موريتانيا، ولقيت هذه المطالب استجابة من قبل البعض من أبناء موريتانيا، وكانت هذه الاستجابة الأرضية

الاجتماعية التي ظهر من خلالها ((حزب النهضة)) في نهاية الخمسينات، وقد تعرض دعاة الوحدة مع المغرب إلى موجة من الاعتقالات والنفي على أيدي السلطات الفرنسية(24). وشهدت البلاد كما كان عليه الحال في الجزائر تصاعداً في عمليات الكفاح المسلح، ونشوب معارك دامية استمرت عامين. وكان لعنف الكفاح الشعبي المسلح أن قامت السلطات الفرنسية بالاستعانة بالطائرات لسحق المقاومة الوطنية، كما دمرت القرى والمساكن، وراح ضحية هذا العمل العدواني المئات من المواطنين(25).

قاد تصاعد عمليات الكفاح المسلح في الجزائر ولجوء فرنسا إلى التفاوض مع تونس والمغرب ومنحها الاستقلال للتفرغ للثورة الجزائرية، ومطالبة حركات التحرر الأفريقية في حق تقرير المصير، إلى بروز ثلاثة مشاريع لحل قضية موريتانيا:

**الأول** : مشروع الانضمام إلى المغرب والذي دعت إليه حكومة المغرب وبعض القادة الموريتانيين (أحمد بن حرمة بن ببانا).

**الثاني**: المشروع الفرنسي الذي سمي ((المشروع الإقليمي للصحراء)) والذي حاولت فرنسا من خلاله اقتطاع أجزاء واسعة من الصحراء الجزائرية (خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز والحديد فيها)، وربطها مع موريتانيا ضمن هذا المشروع وتحت مظلة فرنسية. وقد تم رفض المشروع من قبل القوى الوطنية في الجزائر وموريتانيا.

**الثالث**: مشروع الفيدرالية بين السنغال ومالي وموريتانيا(26).

بدأت فرنسا تبحث عن صيغ جديدة لحل قضية موريتانيا بما يضمن بقاء مصالحها ونفوذها في البلاد، فطرحت في 23 حزيران/ يونيو 1956 دستوراً جديداً سمي ((القاون الإطاري)) في عهد حكومة (غي موليه) الاشتراكية (1957 . 1959). تضمن القانون إعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية فيما وراء البحار وفق أسس تضمن المصالح الفرنسية وتلائم المستجدات المحلية والعربية والدولية. وقد نص القانون على إجراء الانتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل ((الجمعية الوطنية)) لكل مستعمرة، على أساس الاقتراع العام. كما نص على تأسيس مجلس تنفيذي يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة، ووعد القانون . الدستور . بزيادة استخدام سكان المستعمرات في الوظائف الحكومية(47). استغلت القوى الوطنية الموريتانية هذا القانون . الدستور . لإيصال المرشح الوطني وتأكيد

المطالب والأهداف الوطنية. وعليه فقد جرت الانتخابات في البلاد وتأسست ((الجمعية الإقليمية الموريتانية)) في آذار/ مارس 1957. ثم تشكلت حكومة موريتانية في شهر آيار/ مايو، وعين المحامي المختار ولد دادة، نائباً لرئيسها.

افتتحت ((الجمعية الإقليمية الموريتانية)) دورتها في العاصمة السنغالية سان لويس، وخلال الاجتماع اتخذت الخطوات الأولى لإظهار المؤسسة السياسية الموريتانية، وكان ذلك بالدعوة إلى تحقيق ((الاستقلال الداخلي)) ضمن إطار ((الاتحاد الفرنسي)). وتولى المختار ولد دادة قيادة المفاوضات بشأن الاستقلال الداخلي. وقد نجح الوفد الموريتاني في تحقيق ذلك، فظهر الكيان السياسي لموريتانيا باسم ((الجمهورية الموريتانية الإسلامية)). وفي 21 حزيران/ يونيو 1957، تألفت أول حكومة ((وطنية)) برئاسة المختار ولد دادة من ثمانية أعضاء من بينهم وزيران فرنسيان (وزير للأشغال العمومية . وزير للاقتصاد والمشاريع). وفي 24 تموز/ يوليو 1957، خطت الحكومة الموريتانية خطوة أخرى للتعبير عن الذات الوطنية عندما تم اتخاذ ((نواكشوط)) عاصمة للبلاد، بدلاً من العاصمة الإدارية السنغالية سان لويس(28).

وشهدت الفترة ذاتها تطورات في العمل الوطني وذلك بظهور عدد من المنظمات السياسية الجديدة منها ((رابطة الشباب الموريتاني)) في 24 تشرين الثاني 1955، ومن أعضائها البارزين ((حرمة بن أسيد أمة))، وكان من أهدافها معاداة الاستعمار بكافة أشكاله وصوره والمطالبة بالاستقلال العاجل ورحيل فرنسا الناجز، والتأكيد على الولاء للوحدة الوطنية بعيداً عن الولاءات القبلية، والعمل على تحقيق تقدم وازدهار البلاد بإنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر التخلف، فضلاً عن الدعوة إلى وحدة الشباب وضمان حرية وكرامة الشعب وتحقيق المساواة ونبذ الاتكالية، والتصدي للمخططات الإمبريالية.

وقد وقفت الإدارة الاستعمارية ضد الرابطة، سيما في مطاليبها بالاستقلال واعتبرت ذلك تجاوزاً لما هو مسموح به. وكانت الإدارة الاستعمارية ترى في الرابطة امتداداً لحزب الوفاق ونهجه الوطني، لكن بنظرة أكثر يسارية(29). وقد تعرضت الرابطة لهزيمة في انتخابات عام 1956، كما تعرضت للانشقاق في مطلع عام 1958. وفي الوقت نفسه كانت بدايات ظهور ((حزب النهضة)) في

26 آب/ أغسطس 1958، بزعامة ((بياجي بن عابدين)).

وظهر في الفترة ذاتها، ((حزب الشباب الموريتاني))، وكان من أعضائه البارزين ((يحيى بن عبد)). وقد دعا إلى الاستقلال والمساواة والرفاهية، ونشر الثقافة العربية. كما تشكلت ((جمعية الشبيبة الموريتانية))، ومن إبراز زعمائها ((ماء العينين بن أحمد)). وقد دعت إلى وحدة الشعب ومقاومة الاستعمار وتحقيق الديمقراطية وإظهار الشخصية الدولية لموريتانيا(30).

يتوضح مما ورد، أن القوى السياسية الموريتانية على الرغم من تشعبها وانقسامها، إلا أنها على الأغلب التقت (ما عدا الاتحاد التقدمي) على أهداف مشتركة في العمل على تحقيق الخلاص الوطني والوحدة الوطنية والتقدم والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا، وهي على العموم تمسكت بأسلوب العمل السياسي السلمي في الوقت الذي اتضح أن ذلك الأسلوب غير نافع في مقاومة الاحتلال، كما هو واضح في بقية أقطار المغرب العربي، ولهذا كان الموقف الشعبي أكثر صلابة وتجاوزاً لموقف القوى السياسية عندما حمل السلاح دفاعاً عن الحرية والاستقلال أعوام 1956 . 1958.

ومن الجدير بالذكر، أن الموقف الشعبي الذي أعلن الكفاح المسلح وخاصة في شمال البلاد وجد له أرضية مغاربية مشتركة، حيث وصلت أعداد من الفدائيين الجزائريين والمغاربة، وبمساندة من سكان شمال موريتانيا للعمل على مقاومة الاحتلال في موريتانيا والساقية الحمراء الخاضعة للاحتلال الإسباني في الفترة ذاتها، إلا أن القوات الفرنسية هبت في مستهل عام 1958 لنجدة الإسبان في معركة ((المكنسة)) ((والتي أزاحت الفدائيين العرب إلى المغرب))(31).

## نشأة الحكومة الوطنية:

يعد عام 1958، ((عام التحول السياسي)) في موريتانيا، حيث خطت فيه بعض القوى السياسية خطوات جريئة على صعيد العمل الموحد لتحقيق الأهداف الوطنية والانتقال إلى إطار الدائرة الفرنسية ثم خارجها بشكل تدريجي يتلاءم مع أسلوب العمل السياسي السلمي الذي انتهجته القوى السياسية المتعددة.

إن تلك الجهود الوطنية جاءت رداً على المشاريع الثلاثة التي طرحت لرسم مستقبل البلاد، حيث بدأت ملامح المشروع الموريتاني الداعي إلى تكوين الدولة الموريتانية المستقلة، وقد احتضنت النخبة الوطنية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة مع رفض صارم للمظلة الفرنسية ومطالبة قوية بفك الارتباط مع

الاتحاد الفرنسي لغرب أفريقيا، وتأكيد الصلة بالفضاء المغاربي والانتماء العربي للبلاد.

في كانون الثاني/ 1958، تشكلت ((لجنة الائتلاف)) من ممثلي الهيئات الرئيسية في البلاد، ودعا المختار ولد دادة جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدينة ((إلاك)). وقد تم عقد المؤتمر في الفترة ما بين 2 . 5 أيار/ مايو 1958 وضم ممثلين عن بعض القوى السياسية ومنها حزب الاتحاد وحزب الوفاق والشبيبة والكتلة الديمقراطية لغورغول، وأغلبية من القيادات التقليدية المحلية.

افتتح المؤتمر المختار ولد دادة بخطاب أكد فيه على ضرورة الخروج من واقع التمزق السياسي وتوحيد الجبهة الداخلية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الوطنية. وتمخض عن المؤتمرات توحيد العديد من الفصائل السياسية في 5 أيار/ مايو 1958، وظهر حزب جديد باسم ((حزب التجمع الموريتاني)) وحدد الحزب أهدافه في بيانه التأسيسي بالعمل للتصدي للمشاريع الثلاثة المقترحة لتحديد المستقبل السياسي لموريتانيا.

بعد قيام حزب التجمع الموريتاني، ظهر ((حزب النهضة))، على أثر مؤتمر الشباب الموريتاني في 26 أيار/ أغسطس 1958. وقد عد وقتها رداً مباشراً على قيام حزب التجمع. وأصبح بياجي بن عابدين رئيساً للحزب، وتشكلت قواعده الاجتماعية من العناصر الشابة من المثقفين والموظفين. ومنذ البداية أكد الحزب نهجه الاستقلالي المقترن بالارتباط بالمغرب الذي اعتبره شرطاً لأي تطور اقتصادي أو اجتماعي جدي.. وقد امتدت تنظيمات الحزب إلى عموم البلاد، واتخذ مواقف حاسمة من الإدارة الاستعمارية، كما دخل الحزب في صراع حاسم مع حزب التجمع منذ مطلع شهر أيلول/ سبتمبر 1958 تمهيداً للحملات الدعائية لاستفتاء 26 أيلول/ سبتمبر 1958 حول مشروع الجنرال ديغول الخاص بالمستعمرات الفرنسية (الاستقلال الذاتي ضمن الجماعة الفرنسية . الاستقلال التام والانفصال النهائي)، وقد أيد حزب النهضة فيما بعد مبدأ الاستقلال التام بعيداً عن المغرب، فيما أيد حزب التجمع الاستقلال الذاتي. وقد حشد حزب النهضة القوى الشعبية لتحقيق مطلب الاستقلال التام، فأثار بذلك غضب الإدارة الفرنسية التي حظرت نشاطه في 25 أيلول/ سبتمبر 1958 ((واتهمته بالعمالة للمغرب)) وبإثارة النعرات القبلية. ومن جهة أخرى، أوعزت للمختار ولد دادة باعتقال قادة الحزب وسجنهم(32).

إن قبول حزب التجمع الموريتاني بالاستقلال الذاتي ضمن إطار ((الجماعة الفرنسية)) الذي طرح بديلاً عن ((الاتحاد الفرنسي)) الذي ظهر منذ عام 1946، يعني قبول الحضور الاستعماري الفرنسي في البلاد، وإبقائها تدور في فلك فرنسا، ذلك أن الانضمام إلى ((الجماعة الفرنسية)) كان يعني ((قبولها المستشارين الفرنسيين وبقاء الجيش الفرنسي في أراضيها...))(33)، ومن هنا جاء رفض حزب النهضة وتشهيره بنتائج الاستفتاء الذي ((فاز)) به حزب التجمع، وإدانته للحزب الأخير، وأكد في منشور سري وزعه في البلاد على ضرورة التمسك بالحرية والاستقلال، وأكد أن الاستفتاء في حقيقته ((...صراع بين الحرية والاستعباد والعز والذل... والإسلام والكفر، وبهذا نناشدكم الله والرسول(ﷺ) وحرمة الدين ونخوة العرب وحق الوطن أن لا تبيعوا دينكم ووطنكم بإرضاء مستعمركم))(34).

أصبحت موريتانيا بعد الاستفتاء، دولة مستقلة ذاتياً، وعضواً في الجماعة الفرنسية، وأصبح الحاكم الفرنسي مفوضاً سامياً اقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع. ولم تعد البلاد جزء من الجمهورية الخامسة. وعليه فقد أوقف تمثيلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح المختار ولد دادة بوصفه رئيساً لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عضواً في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية، ومثلت البلاد في مجلس الجماعة الفرنسية بثلاثة أعضاء موريتانيين(35).

وعلى أثر ذلك، شهدت موريتانيا تطورات جديدة في العمل السياسي بدأت عام 1959، وراحت تدفع العمل الوطني باتجاه مواجهة الحضور الفرنسي وتأكيد المطالب الوطنية على طريق الاستقلال التام، وكان ذلك بظهور أحزاب جديدة بعد صدور الدستور الموريتاني الذي سمحت (المادة التاسعة) منه بتأسيس الأحزاب الوطنية.

وفي 22 آذار/ مارس 1959، تم في العاصمة نواكشوط، التصديق على الدستور الموريتاني الذي تمت صياغته بإشراف المختار ولد دادة والذي أقر بأن دين الدولة والشعب هو الإسلام، وبأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد، كما نص على أن شعار الدولة هو ((الشرف . الإخاء . المساواة)). وجرت بعد ذلك انتخابات تشريعية في 17 أيار/ مايو 1959، أسفرت عن هيمنة حزب التجمع على مقاعد الجمعية الوطنية الموريتانية. وفي حزيران/ يونيو، اختارت الجمعية المختار ولد دادة وزيراً أولاً ومنحته حق التفاوض مع الفرنسيين بشأن الاستقلال التام. وعلى الرغم من

نجاح المختار في التضييق على حزب النهضة وتبني شعار الاستقلال، إلا أن مساعيه اصطدمت من جديد بظهور حزبين سياسيين جديدين، لكل منهما رؤيته الخاصة لمستقبل موريتانيا(39).

وبموجب المادة التاسعة من الدستور الذي أقر تأسيس الأحزاب على أن ((... تتعاطى نشاطها بحرية على شرط أن تحترم مبدأ الديمقراطية وأن لا تمس بمقصودها أو بعملها السيادة الوطنية أو وحدة الجمهورية))، ظهر أول الحزبين باسم ((الاتحاد الوطني الموريتاني)) في الأول من تموز/ يوليو 1959 بقيادة (الحضرمي بن جفري) ويمثل مجموعة من العناصر العربية والزنجية الساخطة على حزب التجمع، إلا أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً بفقدان رصيده الشعبي وطغيان مطلب الاستقلال التام وتعرض قادته للملاحقة والاعتقال من قبل حزب التجمع والمختار ولد دادة في 7 شباط/ فبراير 1960 بسبب دعواته الأفريقية ورغبته في تحقيق المشروع الفيدرالي مع السنغال ومالي.

أما الحزب الآخر، فهو ((اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين)) بزعامة أحمد سالم بن بيوط وأحمد بن كركوب وسيدي بن عباس. فقد تأسس في 25 شباط/ فبراير 1960 وكان وراء قيادته مجموعة من العسكريين الفرنسيين المتقاعدين والمعروفين بتأييدهم للمشروع الصحراوي والذي جاء بسبب خشيتهم من امتداد نفوذ الثورة الجزائرية للصحراء ومطالب المغرب في موريتانيا. وقد حدد الحزب أهدافه بالسعي لاستقلال موريتانيا ورفض المطالب المغربية. وقد كانت أهدافه مطابقة مع أهداف المختار ولد دادة ومن هنا جاء اللقاء بين اتحاد الاشتراكيين وحزب التجمع(37)، وخاصة بعد الاستقلال.

ومنذ بداية الستينات بدأ مبدأ ((الاستقلال التام)) يعد مطلباً حزبياً وشعبياً من قبل أكبر الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية، وأصبح أحد مقررات ((المجلس الوطني)) الموريتاني في آذار/ مارس 1960، وكان ذلك تحت تأثير القوى الشعبية التي خرجت بمظاهرات ضخمة في العاصمة وبقية المدن هاتفه بسقوط الاستعمار وأعوانه. وقد انعكس الموقف الشعبي بشكل أكثر عمقاً على مواقف القوى السياسية التي تمسكت بمبدأ الاستقلال التام في الذكرى السادسة لانطلاق الثورة الجزائرية في أول من تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث عبر ممثلو الأحزاب الوطنية والهيئات السياسية عن استنكارهم للأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الفرنسية بحق الشعب الموريتاني والجزائري. وساد بعد ذلك موجة من عمليات الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية وعملائها في البلاد، وكان لهذا النشاط

الوطني الحزبي والشعبي رد فعل من قبل السلطات الفرنسية، حيث قامت بعمليات الملاحقة والاعتقال لزعماء الحركة الوطنية، واتبعت أسلوب القرصنة الجوية والبحرية والبرية ضدهم، وكان لعنف الغضب الموريتاني أثره في قيام السلطات الفرنسية بطلب المعونات العسكرية من باريس(38).

أدت تطورات العمل الوطني في موريتانيا إلى إشعار السلطات الفرنسية بضرورة تغيير موقفها والتعامل مع قضية موريتانيا بنظرة وأسلوب عمل جديد وجدي.

ومن جهة أخرى، فإن قضية موريتانيا لم تقف عند حدود موريتانيا، وإنما انتقلت إلى الساحة العربية والدولية من خلال دعم المغرب، وقد سجلت القضية الموريتانية في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في شتورة بلبنان في 26 آب/ أغسطس 1960، وكذلك في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة للعام نفسه(39). وقد عجل الموقف الداخلي، والعربي، والدولي، في وضع حل للقضية الموريتانية على طريق الحرية والاستقلال.

استقلال موريتانيا:

فرض الموقف الشعبي والحزبي على المؤسسة السياسية الحاكمة ضرورة التمسك بفكرة الاستقلال الكامل عن فرنسا، واعتبرتها مسألة لا رجعة فيها. وبناء على مقررات ((المجلس الوطني)) الذي عقد في أوائل آذار/ مارس 1960، سافر المختار ولد دادة إلى باريس في تشرين أول/ اكتوبر، لعرض إرادة المجلس الوطني الموريتاني. وتم إبرام الاتفاق المورتاني . الفرنسي في التاسع عشر من الشهر نفسه.

قضى الاتفاق الموريتاني . بنقل السلطات في البلاد إلى الموريتانيين. ومع تصاعد الموقف الشعبي أثر الاحتفال بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نومفبر، فقد عجلت الأحداث الوطنية والمواقف العربية في قيام الحكومة الفرنسية بإعلان الاستقلال لجمهورية موريتانيا الإسلامية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960، وأصبحت جمهورية مستقلة ذات سيادة برئاسة المختار ولد دادة، وأصبحت موريتانيا جزءاً من دوائر ثلاث، هي الدائرة العربية والإسلامية والأفريقية، ثم بدأت تطورات جديدة في العامل السياسي في مرحلة ما بعد

الاستقلال مباشرة.

***

## الهوامش:

(1) محمد المختار سيد محمد: النضال الوطني في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، (بغداد 1997)، ص51.

(2) سيد محمد، المصدر السابق، ص52 . 23.

(3) محمد يوسف مقلد: موريتانيا الحديثة، غابرها . حاضرها، أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني، (بيروت 1060)، ص292؛

فوبليكوف وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم (موسكو 1076)، ج2، ص439 . 445.

(4) الضريبة الشخصية . الضريبة الخاصة بمواشي الزنوج . ضريبة الزكاة . الضريبة المضافة لضريبة الزكاة . ضريبة الشعور . ضريبة العبور والمراعي . ضريبة المهنة . ضريبة حمل السلاح . ضريبة العمل الاجباري.

(5) محمود شاكر: موريتانيا بلاد شنقيط، مكتبة الفتح، (دمشق 1970)، ص47؛

أسلم محمد الهادي: موريتانيا عبر العصور، مطبعة أطلس، (نواكشوط 1990)، ص158.

(6) للتفاصيل في هذا المجال التعليمي والثقافي، أنظر:

الخليل النحوي: بلاد شنقيط، المنارة.. والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (تونس 1987)، ص53 . 56، 339 . 367؛

السيد ولد أباه: موريتانيا، الثقافة، الدولة، المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1995)، ص166 . 168 و177 . 178.

(7) محمد الراضي ولد صدفني: السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا 1900 . 1969، المطبعة الوطنية (نواكشوط 1994)، ص14؛

سيد محمد، المصدر السابق، ص71 . 80.

(8) ولد أباه، المصدر السابق، ص82 . 83.

(9) سيد، محمد، المصدر السابق، ص80 . 84؛ النحوي، المصدر السابق، ص323 . 341.

(10) أنظر بالتفصيل سيد محمد، المصدر السابق، ص84 . 115؛

ولد أباه، المصدر السابق، ص83 . 85، 115.

(11) د. عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1990)، ص60، 62.

(12) فويليكوف، المصدر السابق، ص440.

(13) سيد محمد، المصدر السابق، ص118.

(14) للمزيد من التفاصيل عن دستور 1946 وقوانينه الانتخابية، انظر: عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة 1959)، ص174 . 179.

(15) محمد المختار بن سيد محمد الهادي: التطورات السياسية في موريتانيا 1961 . 1978، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، (بغداد 2001)، ص55 . 56؛

السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص94 . 95؛ فويليكوف، المصدر السابق، ص440.

(16) عبد الباري عبد الرزاق النجم: جمهورية موريتانيا الإسلامية، دار الأندلس، (بيروت 1966)، ص165؛

عبدالباري عبد الرزاق النجم: نظرات في الأحزاب الموريتانية، مجلة العلوم، العدد(11)، السنة(15)، (بيروت 1970)، ص34؛ الهادي، المصدر نفسه، ص56؛

سيد محمد، المصدر السابق، ص123 . 125.

(17) النجم، نظرات، ص34؛ السيد ولد أباه، المصدر السابق، 95؛ الهادي، المصدر السابق، ص58.

(18) سيد محمد، المصدر السابق، ص136.

(19) مقلد، المصدر السابق، ص175؛ النجم، نظرات، ص34.

(20) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص96.

(21) سيد محمد، المصدر السابق، ص145.

(22) سيد محمد، المصدر نفسه، ص134، 146.

(23) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص96.

(24) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية الموريتانية الإسلامية، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، (بلا 1978)، ص63؛

(25) محمد إسماعيل محمد وميله: قضية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة 1961)، ص77 . 78.

(26) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص98 . 99.

(27) السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص182 . 184.

(28) سيد محمد، المصدر السابق، ص154 . 159.

(29) النجم، نظرات، ص35؛ المنظمة العربية، المصدر السابق، ص35؛
سيد محمد، المصدر نفسه، ص146 . 149؛ الهادي، المصدر السابق، ص58.

(30) النجم، نظرات، ص36؛ المنظمة العربية، المصدر السابق، ص64.

(31) فوليكوف، المصدر السابق، ص442.

(32) عبد الرحمن الورديغي: الخفايا السرية في المغرب المستقل من الاستقلال إلى وفاة محمد الخامس 1955 . 1961، المطبعة الجديدة (الرباط 1980)، ص15 . 18؛

محمد بن عزوز حكيم: السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، (الدار البيضاء 1981)، ص181 فما بعدها.

السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص99 . 100؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص160 . 166؛ الهادي، المصدر السابق، 260 . 61.

(33) سيد محمد، المصدر نفسه، ص169 . 173، مقلد، المصدر السابق، ص177، 245؛

محمد المصدر السابق، ص85 . 86؛

النجم، نظرات، ص40؛

فتحية النبراوي: قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، منشأة المعارف (الإسكندرية 1983)، ص396.ط

(34) سيد محمد، المصدر نفسه، ص176.

(45) سيد محمد، المصدر نفسه، ص177.

(36) من الجدير بالذكر أن صلاحيات المندوب السامي الفرنسي لم تقتصر على شؤون الخارجية والدفاع فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى مختلف مناحي الحياة بشكل أكد على بقاء الحضور الفرنسي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً. انظر: سيد محمد، المصدر نفسه، ص178 . 179.

(37) سيد محمد، المصدر نفسه، ص183 . 184؛

المنظمة العربية، المصدر السابق، ص66.

(38) محمد، المصدر السابق، ص82 . 83؛ النجم، نظرات، ص37؛ الهادي، المصدر السابق، ص58.

(39) من أجل معرفة تفاصيل وضع القضية الموريتانية في جدول أعمال جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة أنظر: محمد،، المصدر السابق، ص99 . 122.

■■■

# الفصل الرابع

# الحركة الوطنية الليبية المسلحة

**. الغزو الإيطالي لليبيا**

**. الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي**

1 . معاهدة أوشي

2 . الكفاح المسلح في طرابلس

3 . الكفاح المسلح في برقة

4 . مرحلة الهدنة.

**. عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح.**

**. الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة.**

**. عهد المصالحة الفاشل**

**. احتلال مدينة الكفرة**

. نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة

. الهوامش

ـ أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا:

شهد القرن التاسع عشر تنافساً استعمارياً أوروبياً على الوطن العربي بين كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وفي الفترة ذاتها كانت الدولة العثمانية قد ازدادت ضعفاً وعجزاً عن رد أطماع هذه الدول تجاه المناطق التابعة لها، وفيما أخذت سياسة الغزو والتوسع الفرنسي والبريطاني تشق طريقها تجاه الأقطار العربية في المغرب العربي وغيره من المناطق العربية، فقد (قلق) الطليان من هذا التنافس وقويت رغبتهم في أن يكونوا أحد أطراف الاستعمار وقبل أن يستكملوا وحدتهم. وكان اقتراح نابليون الثالث إمبراطور فرنسا أثناء اجتماعه في اريون مع ملك سردينيا عام 1857 والذي قضى بـ((إعطاء)) جزء من ((طرابلس الغرب)) إلى حكومة سردينيا(1)، قد أيقظ الرغبة الاستعمارية لديهم وخاصة بعد أن استكملت إيطاليا وحدتها القومية عام 1870 وأرادت أن تلعب دوراً في السياسة الدولية. وجاء احتلال فرنسا لتونس عام 1881 وبريطانيا لمصر عام 1882 ليثير مخاوفها أكثر، فتحفز الإيطاليون لفرض نفوذهم على ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر.

كان على إيطاليا وهي الدولة التي كانت غير محسوبة في عداد الدول الكبرى آنذاك أن تحصل على موافقة الدول الاستعمارية الأخرى لتنفيذ مشروعها لاحتلال ليبيا. وعلى ذلك فقد استطاعت في ميدان السياسة الدولية أن تحصل على مباركة وموافقة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا خلال الأعوام 1898 . 1904 بموجب اتفاقات مع هذه الدول ومن خلال إنتاج مبدأ ((do ut des)) الكلاسيكي والذي يعني ((إن تعطني أعطك)) والذي تستخدمه دبلوماسية الدول الكبرى الاستعمارية(2)، استطاعت أن تضمن حرية العمل في ليبيا على طريق الاحتلال.

جرى التغلغل الإيطالي في ليبيا في عهد الوالي العثماني حافظ باشا، واتخذ شكل ما سمي ((التغلغل السلمي)). وقد تضمن هذا التغلغل مجموعة من

الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها حتى عام 1911. فقد تزايد عدد الجالية الإيطالية في ليبيا حتى بلغ عام 1900 حوالي (1100) شخص. ونفذ الإيطاليون سلسلة من المشروعات الاجتماعية والثقافية فأسسوا مستشفىً إيطاليا وعدداً من المدارس ومصلحة بريد إيطاليا وملجأ للأيتام بين عامي 1900 . 1903، كما أسسوا ((بنك روما)) عام 1907 في مدينة طرابلس وامتدت فروع هذا البنك إلى مدينة بنغازي واثنتي عشرة مدينة أخرى بين 1908- 1911، وبذلوا من خلال البنك المذكور المساعي لشراء الأراضي من الأهالي بأضعاف قيمتها واتباع سياسة الإقراض والاستملاك في حالة العجز عن دفع القروض، كما سيطروا تدريجياً على صادرات ليبيا من الصوف والحبوب وعشب الحلفا وريش النعام، وأجروا محاولات للتنقيب عن المعادن. كما قامت القنصلية الإيطالية في كل من طرابلس وبنغازي بدورها في النشاط السياسي والدعاية لإيطاليا والتجسس على أحوال البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله. قدمت عام 1911 بعثة عسكرية بدعوى أنها بعثة ((علمية)) تمكنت من وضع الخرائط والمصورات عن أحوال البلاد وطبيعتها الجغرافية(3). وانتهزت إيطاليا فرصة إهمال حكومة الاتحاد والترقي العثمانية لليبيا(4)، فأخذت تمهد الرأي العام الأوروبي عن طريق صحافتها لاحتلال ليبيا، وأوضحت مقالاتها أن واجب الإنسانية (كذا) أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة في البلاد (!!) بعد أن أخفقت الدولة العثمانية في ذلك. ونتيجة لهذه التعبئة الإعلامية هام الشعب الإيطالي حباً بليبيا، وأخذ نشيد طرابلس الجميلة (Tripolitania Belle) يتردد على السنة الإيطاليين(5).

## الغزو الإيطالي لليبيا:

أتمت إيطاليا استعداداتها العسكرية لغزو ليبيا أواخر عام 1911، وبلغت القوات العسكرية المعدة للغزو (34) ألف جندي، و6300 حصان، و1050 عربة، و48 مدفع ميدان، و24 مدفعاً جبلياً، و145 سفينة حربية، و114 قطعة بحرية أخرى، ضد القوات التركية العثمانية المكونة من (5) آلاف جندي في طرابلس وألفين في برقة. واتخذت إيطاليا عذراً واهياً للعدوان على ليبيا، فقد استغلت الصحافة الإيطالية الرسمية اغتيال شخصين إيطاليين عام 1908 مبرراً للحرب، وقامت بالتحريض على احتلال ليبيا وزعمت أن حياة الإيطاليين وأملاكهم معرضة للخطر، وعلى الرغم من الرد الاسترضائي للسلطات العثمانية على الاحتجاجات الإيطالية، إلا أن إيطاليا قررت غزو البلاد(6).

أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في ليبيا يوم 29 أيلول . سبتمبر 1911. وحاولت حكومة الاتحاد والترقي التوسط لدى الدول الكبرى لوقف العدوان، لكن الدول تظاهرت بأنها على الحياد!! وقد استطاعت القوات الإيطالية وفي غضون شهر واحد احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنغازي ومناطق ساحلية أخرى. وفي الوقت نفسه، بدأت المقاومة الليبية بقيادة القوات العثمانية المتبقية وبإسناد للشعب وقواه الوطنية لمواجهة هذا الغزو.

## الكفاح الوطني الليبي ضد الاستعمار الإيطالي:

فجر العدوان الإيطالي على ليبيا حركة مقاومة عنيفة في كل من طرابلس وبرقة، وارتكز الدفاع الوطني على جهود المواطنين الليبيين مع بعض الدعم العثماني، وقاد المتطوعين في طرابلس الشيخ سليمان الباروني وفرحات بك، فيما قاد حركة المقاومة في برقة السيد أحمد الشريف زعيم الحركة السنوسية. وقد تعاون القادة الوطنيون مع الضباط العثمانيين الموجودين في ليبيا آنذاك ومنهم أنور باشا ومصطفى كامل وناظم بك، فضلاً عن الضباط العرب العاملين في القوات العثمانية ومنهم عزيز علي المصري، وقد تولى أنور باشا القيادة العامة بينما قاد عزيز علي المصري الدفاع في برقة، ومصطفى كمال في درنة، وناظم بك في طبرق، لكن الحكومة العثمانية سرعان ما أصدرت أوامرها إلى قائدها في طرابلس بإخلاء المدينة والقتال خارجها فقط ثم الانسحاب إلى الداخل، على أن هذا الوضع دفع القيادات الوطنية الليبية لتحمل تبعات المقاومة. وظهرت بطولات عربية استطاعت تأجيج حماس الجماهير وتنظيمها للقتال. ففي "الخمس" قاد حركة المقاومة بشر بك السعداوي، واتخذ "ساحل آل حامد" مركزاً له يرسل منه الدعوة إلى القبائل يحثهم على الجهاد. وفي طرابلس، وبعد انسحاب القوات العثمانية جنوباً إلى "العزيزية" واصل سليمان الباروني وفرحات بك قيادة المقاومة الوطنية فيها. فيما اتخذت حركة المقاومة في برقة شكلاً خطيراً، فقد استنفر زعيم السنوسية السيد أحمد الشريف أتباعه، فخرج من ضمن من خرج من القادة السيد عمر المختار على رأس قبيلة العبيد المنتسبة لزاوية القصور التي يرأسها، واشتبك مع الطليان عند "بنينة" حتى جاء أنور بك إلى معسكر القيادة العامة في درنة وعزيز علي المصري إلى بنغازي. وطلب السيد أحمد الشريف من كل عربي بلغ الرابعة عشرة من عمره إلى الخامسة والستين الذهاب إلى ميدان القتال والخضوع لأوامر أنور بك بصفته نائب السلطان (7).

وقد أجبرت المقاومة الوطنية الليبية قوات الاحتلال الإيطالي على الوقوف عند الساحل حتى نهاية عام 1912 على الرغم من قيام حكومة إيطاليا بتكثيف قواتها حتى بلغت نهاية تشرين الأول –أوكتوبر من العام نفسه (90) ألفاً من الجنود مزودين بمختلف الأعتدة الحديثة. ولم تقتصر دعوة الزعماء الوطنيين على طرد المحتلين فقط بل وعلى الحصول على الاستقلال التام لطرابلس وبرقة على الرغم من وجود القوات العثمانية المساندة لهم، ودلالة ذلك قيام السيد أحمد الشريف بتوجيه نداء في منتصف كانون الثاني –يناير 1912 حث فيه الطرابلسيين والبرقاويين على الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ككل وأعلن عزمه على النزول إلى الميدان على رأس قوة كبيرة من رجال المقاومة (8)، فيما ظهرت الدعوة للاستقلال بعد معاهدة أوشي في إقليم طرابلس على يد الشيخ سليمان الباروني.

### 1-معاهدة أوشي:

أدركت الدولة العثمانية في نهاية عام 1912 عجزها عن رد الأطماع الإيطالية، ومن جهة أخرى كان للمشاكل التي واجهتها في البلقان أثرها في دخولها بمفاوضات مع إيطاليا للتوصل إلى حل يرضي الطرفين ويحفظ ماء وجهها أمام الليبيين خاصة. وعليه ففي 18 تشرين الأول –أكتوبر عقدت معاهدة أوشي (لوزان) والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا و"منحها استقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً". وفي اليوم التالي نشرت إيطاليا بياناً بفرض الحماية على ليبيا أكدت فيه بأنها قد خضعت خضوعاً تاماً للملكية الإيطالية، وتعهدت!! فيه أيضاً بأنها "حالما يستتب لها الأمر في البلاد فإنها ستحضر إلى أهلها الحلاقين والقابلات وستنشئ في ليبيا المسارح والملاهي وستهيئ حفلات تأبينية مهيبة كلما مات لأحد الأعيان أو المشايخ" (9)!!.

### 2-الكفاح المسلح في طرابلس:

وقعت الدولة العثمانية مع إيطاليا معاهدة أوشي من غير أن تستشير الزعماء العرب في ليبيا، فلم يكن لهم رأي في المقررات التي تناولت مصيرهم على الرغم من أن المقاومة الليبية مع المتطوعين العرب والبالغ عددهم (16) ألف متطوع، كانوا يقومون بعبء الدفاع الأكبر. وقد استغل الليبيون ما تضمنه الملحق الأول من معاهدة أوشي بشأن إعلان استقلال طرابلس وبرقة، فكلفوا في طرابلس الشيخ سليمان الباروني بتشكيل حكومة وإبلاغ الدول بذلك. وقد امتد سلطان حكومة

الباروني على مناطق طرابلس الوسطى والجنوبية، وأكد الباروني عزمه على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال التام. وقد حاولت إيطاليا استمالته لكنه أبي وصمم على طرد الغاصب الأجنبي، لكن كفاحه لم يستمر طويلاً لتفوق القوات الإيطالية في العدة والعدد (10)، فلجأ نهاية عام 1913 إلى استانبول، لكنه عاد ثانية عام 1915 واستأنف الكفاح وظل كذلك إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي تشرين الثاني –نوفمبر 1918 عقد في (مسلاتة) اجتماعاً وطنياً أعلن على أثره، قيام الجمهورية الطرابلسية واختير أربعة أعضاء لتولي الأمر فيها (الباروني –السويحلي –بلخير –عبد الرحمن عزام) إذ لم يتفق المجتمعون على رئيس واحد للدولة، وقد وافقت إيطاليا اتباعاً لسياسة المسالمة آنذاك على الاعتراف بنظام الحكم الجديد في طرابلس وأن تحكم البلاد بالتعاون مع السلطان الوطنية في ظل القانون الأساسي لطرابلس والذي أصبح لها بموجبه برلمان خاص (11)، وكان ذلك بموجب "صلح بن إدم" الموقع في 19 حزيران –يونيو 1919، ومع ذلك فقد بقيت معارضة الشعب للوجود الإيطالي ولسياسته في البلاد.

### 3-الكفاح المسلح في برقة:

تصاعدت حركة المقاومة الليبية في إقليم برقة بقيادة السيد أحمد الشريف بعد توقيع معاهدة أوشي، وأكد الشريف على نزعة الاستقلال الوطني التي طرحها قبل توقيع معاهدة أوشي، كما أكد رفضه لهذه المعاهدة التي تعترف باحتلال إيطاليا للبلاد. ففي رسالة وجهها إلى أنور بك المقيم في معسكر الظهر الأحمر القريب من درنة ما يؤكد ذلك حين قال: (نحن والصلح على طرفي نقيض ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو كما أكد من جهة أخرى أن هذا التنازل من السلطان محمد الخامس والاعتراف في الملحق الأول بالاستقلال الداخلي للولاية، يعطيه حق الاستقلال بعيداً عن نفوذ أي من الدولتين، وقد عبر عن هذا الموقف "المستقل" بعد معاهدة أوشي بإصداراته التي كانت توقع بـ "خاتم الحكومة السنوسية" وكان شعار الحكومة "الجنة تحت ظلال السيوف"، كما أصدر منشوراً إلى أهالي البلاد أعلن فيه "الجهاد" ضد القوات الإيطالية، وكرر دعوة المقاتلين ما بين سن 14 –65 للذهاب إلى ميدان القتال مزودين بالمؤونة والسلاح لمواجهة قوات الاحتلال بعد أن وقع عبء الدفاع على عاتق أبناء البلاد بعد رحيل القوات العثمانية علم 1913 تنفيذاً لمعاهدة أوشي (12).

استمرت الحرب بين الحركة المقاومة الليبية وقوات الاحتلال الإيطالي،

وظهر عدم تكافؤ القوتين فكان رجحان الكفة لصالح القوات الإيطالية التي نجحت في احتلال بنينة وبو مريم والأبيار وطوكرة وجردس العبيد وطليمة والمرج وسلطنة والشحات ومرسى سوسة وغيرها من المناطق في نيسان من عام 1913 حتى أوائل عام 1914. ومع غلبة القوات الإيطالية إلا أنها كانت تتكبد خسائر لا يستهان بها (13). وعلى الرغم من الانكسارات والتراجعات الأرضية التي منيت بها حركة المقاومة إلا أنها لم تسمح للقوات الإيطالية بالتقدم إلى داخل البلاد وإنما أوقفتها في الشريط الساحلي. والجدير بالإشارة إلى أنه كان للظروف الطبيعية التي ألمت بالبلاد في شتاء عام 1913 أثرها الكبير في التراجعات، فقد كان شتاء ذلك العام قاسياً أعقبه غزو الجراد مما تسبب في انتشار الأوبئة والمجاعات ثم الطاعون الذي ألحق الموت بالكثير من السكان، ومع ذلك فإن التصميم على المقاومة استمر (14).

جاء تصميم المقاومة الليبية في برقة على مواصلة القتال ضد الاستعمار الإيطالي باتخاذ الإجراءات العديدة على صعيد إعادة تنظيم القوات الوطنية التي بلغ عددها (7) آلاف مقاتل إضافة إلى ألف من المتطوعين، واستقر رأي قادة المقاومة وعلى رأسهم السيد أحمد الشريف على الانتقال إلى منطقة (إمساعد) لتكون مقراً للقيادة الوطنية، وهذه المنطقة قريبة من الحدود المصرية، وقد كان ذلك قراراً صائباً "إن مصر تشكل عمقاً استراتيجياً لقوات أحمد الشريف بالرغم من الحماية البريطانية، فإذا ما هوجمت قوات المجاهدين انتقلوا إلى الأراضي المصرية فلا تجرؤ القوات الإيطالية على مطاردتهم داخل الأراضي المصرية..".

وقد فرض هذا الانتقال إلى (إمساعد) ظروفاً على ميزان القوى في المنطقة لأن أحمد الشريف بدأ بتشكيل جيش نظامي مدرب مستعد لخوض غمار حرب طويلة المدى ضد العدو الرئيس، مستنداً في ذلك إلى المساعدات التي كانت تصله من الوطن العربي ومصر خاصة، وجاء اندلاع الحرب العالمية الأولى ليجعل القوى المشاركة فيها تتسارع بل تتسابق لكسب ود السيد أحمد الشريف إلى جانبها (15).

قاد التصميم الوطني على المقاومة لطرد المحتلين إلى إحراج موقف الإيطاليين، وقد اعترف الممثل الإيطالي في القاهرة للجنرال البريطاني في تموز – يوليو 1914 "إن الأمور تتفاقم في برقة.. وأن على الإيطاليين واحداً من حلين، إما احتلال البلد بكامله أو الاتفاق مع السنوسية بصورة أو بأخرى" (16).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد مال السيد أحمد الشريف إلى الدولة

العثمانيـة حليفـة ألمانيـا ضـد بريطانيـا وفرنسـا وإيطاليـا، وكـان لـذلك أسـباب "موضوعية" على رأسها انتصار الألمان والعثمانيين في أوربا والبلقان، وتصاعد الثورات ضد بريطانيا في الهند وتململ شعوب الأفغان والسودان وزنجبار ضد الاستعمار، إضافة إلى أن السيد أحمد الشريف كان "يقدر" أن المصريين سيسارعون إلى الانضمام إلى جبهته ضد بريطانيا، وهذا ما حصل بالفعل حين انضمت قوات مصرية بقيادة محمد صالح حرب إليه مع بداية اندفاعه داخل مصر لمهاجمة بريطانيا في أوائل تشرين الثاني –نوفمبر 1915 (17). وفي 11 كانون الأول –ديسمبر من العام نفسه استولى المهاجمون الليبيون وغيرهم على السلوم ثم مرسى مطروح، لكن ظهر عجزهم في الحصول على ما يحتاجونه من طعام ومؤن، وبدأ البريطانيون يضيقون الخناق عليهم فلم يلبثوا أن استردوا مرسى مطروح، وفي 29 شباط –فبراير 1916، حصلت معركة فاصلة هزم فيها الليبيون واحتلت القوات البريطانية سيدي براني ثم استردوا السلوم في 14 آذار –مارس 1916، وانتقل السيد أحمد الشريف مع رفاقه إلى سيوه، وفي 8 شباط– فبراير 1917 ضيق عليه البريطانيون الخناق فاضطر للهرب مع رفاقه إلى الجغبوب. وقد أدى "تورط" الشريف في هذه الحرب إلى خلاف مع ابن عمه إدريس السنوسي، وقد كان "رجلاً ذا روح دبلوماسية أكثر منها قتالية" وقد كان يميل إلى مصادقة بريطانيا، واضطر أحمد الشريف تحت ضغط القوات البريطانية التي هددت بمهاجمة الجغبوب إن بقي فيها إلى أن يغادرها إلى طرابلس الغرب ومنها نقلته غواصة ألمانية إلى استانبول ثم رحل عنها بعد ذلك ليستقر في الحجاز، وقد تم ذلك بعد أن تنازل لأدريس السنوسي عن القيادة السياسية والعسكرية مكتفياً بالزعامة الدينية (18). ومنذ عام 1917 وحتى عام 1923 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية –الإيطالية اتسمت بطابع العمل الدبلوماسي.

### 4-مرحلة الهدنة:

كانت إيطاليا في هذه الفترة قد أنهكتها الحرب، كما كانت تعاني من الاضطرابات الداخلية، ولذلك فقد كان يهمها أن تصل إلى اتفاق مع السنوسيين يكفل لها الهدوء في ليبيا، كما كانت بريطانيا حريصة على أن تصفي المشاكل على حدود مصر الغربية لتتمكن من نقل قواتها من هذه المنطقة إلى أماكن أخرى، وعليه فقد جرت اتصالات بين إدريس السنوسي والبريطانيين والطليان وبناء عليها تهيأ الجو للمفاوضات في "الزويتية" استمرت حتى أواخر عام 1916، ثم استؤنفت في أوائل عام 1917 في "عكرمة" بالقرب من طبرق، وانتهت بمعاهدة

عكرمة التي وقعت في 14 نيسان –إبريل 1917 (19).

تتلخص بنود معاهدة عكرمة في الأمور التالية:

1–يقف البريطانيون عند النقط التي كانوا يحتلونها في نيسان –إبريل عام 1916، ويتعهدون بأن لا يجددوا مراكز عسكرية أبداً على أن يكون مثل هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً.

2–اعترف الإيطاليون بالإمارة السنوسية للسيد إدريس على أن تشمل مدن جاول –أوجلة –الجغبوب –الكفرة.

3–أخذت إيطاليا على نفسها عهداً بأن تبقي على المحاكم الشرعية وتولي علماء يوثق بهم أمر النظر في القضاء، وفي قضايا الأحوال الشخصية.

4–قبلت إيطاليا أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي أبناء البلاد.

5–قبلت إيطاليا أن تعيد الزوايا السنوسية والأراضي الخاصة بها وأن تعفى من الضرائب.

6–تدفع الحكومة الإيطالية مرتبات المشايخ للزوايا التابعة لها على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الإيطالية وأهل البلاد حين الحاجة.

7–تسمح إيطاليا بتبادل التجارة بين الداخل وثلاث من الموانئ وهي طبرق ودرنة وبنغازي على أن يشمل هذا بقية الموانئ عندما تتحسن الأحوال وتسمح بمثل هذا العمل.

8–كما تم الاتفاق على تجريد السكان من السلاح في فترة أقصاها العام وتحل المعسكرات السنوسية في تاريخ يحدد فيما بعد.

ولم يكن من الصعب الوصول إلى اتفاق بين السنوسيين والبريطانيين بعد ذلك، فقد قبل إدريس إعادة الأسرى جميعهم وتقرر استئناف العلاقات التجارية بطرق الساحل المصري، ولم يسمح بإقامة زوايا سنوسية في مصر، لكن الزكاة كانت تجمع من أتباع السنوسيين المقيمين فيها (20).

إن التمعن في شروط المعاهدة يؤشر تراجعاً أولياً من قبل إدريس السنوسي أمام أطماع الإيطاليين في البلاد، لكن هذا التراجع لا يعني الموافقة الجماعية لقادة حركة المقاومة، وكان من أبرز مواقف الرفض لذلك تلك التي عبر عنها عمر المختار، فقد رفض فكرة المصالحة لأنها "كرست الوجود العسكري الإيطالي

في ليبيا" وقال على لسان ممثليه "إنهم لا يقبلون بالإيطاليين إلا في المدن الساحلية على أن يقتصر عملهم هنا على التجارة" وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط عسكري أو سياسي، مما يوحي أن حركة المقاومة الشعبية ترفض المساومة على مصالح الشعب والوطن وحقها في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، وعليه فإن إدريس السنوسي لا يعبر عن رأي الأغلبية. وقد تأكد موقف الرفض ثانية عام 1919 أثناء انعقاد الاجتماع الوطني في اجدابيا مقر الإمارة السنوسية (21).

إن مرحلة "العمل الدبلوماسي" استمرت بين الطرفين حتى عام 1920 فيما ترك اتجاه الرفض الذي قاده عمر المختار أثره الواضح على طبيعة العلاقة بين الجانبين السنوسي والإيطالي، وتأكد ذلك من خلال العودة إلى فتح باب الحوار من جديد مع الإيطاليين لتحديد صيغة جديدة بين الطرفين. وعليه دخل إدريس السنوسي في مفاوضات مع الإيطاليين تم التوصل فيها إلى اتفاق "الرجمة" في 25 تشرين الأول –أكتوبر 1920.

وبموجب الاتفاق عدلت بعض بنود اتفاقية عكرمة لصالح الإدارة السنوسية، لكنها أكدت من جانب آخر على اقتصار الجيش السنوسي على ألف من الرجال، وعلى أن يقوم إدريس السنوسي بتصفية الأدوار (المعسكرات) السنوسية السبعة خلال ثمانية أشهر، إضافة إلى حل جميع المنظمات العسكرية والسياسية المتعلقة بها في المناطق الواقعة خارج حكومته (22) ويبدو صحيحاً الرأي القائل بأن هذه الاتفاقية مع أنها اعترفت بأدريس السنوسي حاكماً مدنياً بالإضافة إلى زعامته الدينية، فإن إيطاليا لم تقصد بالطبع وضع السلطة بيده أو الاعتراف به سياسياً بعد منحه لقب (أمير)، بل أن الاتفاقية كانت محاولة من إيطاليا لشراء الهدوء وصمت السنوسيين بما تقدمه من أموال فضلاً عن أن الاتفاقية تعني اعتراف الأمير السنوسي بفصل برقة عن طرابلس، ولذا كان قبوله لها موضع نقد الكثيرين (23).

عورض البند الخاص بـ (حل المعسكرات) من قبل عمر المختار وكان يرأس قيادة اثنين منها. ولم تكن الغاية من هذا البند لتحقيق أغراض سياسية بحتة، بل كانت تتعدى ذلك إلى ممارسة النشاط والسيطرة على عرب الصحراء في المناطق الداخلية، ومن هنا يظهر جلياً، سبب رفض المختار تلك المحاولة، ويبدو أيضاً أن القبول بهذا البند معناه تفتيت القوة القتالية لحركة المقاومة، وإتاحة الفرصة للإيطاليين بتوجيه ضربة سريعة وسهلة واحتلال البلاد كاملة في حالة العودة إلى

الأسلوب العسكري من قبل إيطاليا.

وعليه، فلم يجد السيد إدريس بديلاً سوى إطالة أمد المفاوضات متذرعاً بأن المحافظة على النظام في منطقته يتطلب الإبقاء على المعسكرات، وقد حاول الحاكم الإيطالي دي مارتينو حل الإشكال في 11 تشرين الثاني –نوفمبر 1912، وذلك بتوقيع معاهدة أخرى عرفت بمعاهدة "بومريم" ونصت على وضع المعسكرين التابعين لعمر المختار مع ثلاثة معسكرات أخرى تحت إشراف ثنائي من قبل الضباط الإيطاليين والسنوسيين. وهذا يعني أيضاً سيطرة شبه مباشرة من قبل الإيطاليين على معسكرات المقاومة. ولما لم يتمكن اتجاه الرفض من معارضة هذا الإجراء الذي وافق عليه إدريس السنوسي، فقد استغل عمر المختار والقادة الآخرون هذا الشكل الجديد لتأكيد اتجاههم الرافض للوجود الإيطالي، فقد استخدموا المعسكرات المختلطة هذه لنشر الدعاية المناهضة للإيطاليين، أي العمل على إبقاء حالة التوتر قائمة بين المقاتل الوطني والجندي الإيطالي لتأكيد اتجاه الرفض ولكن بشكل غير مباشر.

وعليه فقد وجد الإيطاليون أنفسهم في موقع يستحيل معه تطبيق أي اتفاق وفرض النفوذ على البلاد، وهكذا وجدوا عمر المختار عائقاً عنيداً في طريق محاولتهم إيجاد نفوذ سياسي في ليبيا وبصورة خاصة في برقة، وكل هذا يعني بأن الفضل يعود إلى عمر المختار وغيره من القادة السنوسيين مثل صالح العوامي وخالد الحمري وآخرين في استمرار اتجاه الرفض للوجود الإيطالي (24).

أما في جبهة طرابلس، فقد حاولت حكومة الجمهورية الطرابلسية الحصول على مزيد من الحرية والاستقلال للبلاد بعيداً عن النفوذ الإيطالي، وعليه ففي 20 تشرين الأول –أكتوبر 1920 عقد مؤتمر غريان وتقرر فيه "أن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومات قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور بواسطة نوابها وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة" (25)

وانتخب المؤتمر حكومة وطنية أطلق عليها اسم "هيئة الإصلاح المركزية" وانتخب أحمد المريض رئيساً لها وعبد الرحمن عزام مستشاراً، وكان من أعضائها محمد فرحات الزاوي ومختار كعبار وغيرهم. وخطا المؤتمر خطوة وطنية حينما قرر توحيد الكفاح الليبي وعرضوا على إدريس السنوسي زعامة طرابلس إلى جانب برقة وكان ذلك في اجتماع عقد في "سرت" في كانون الأول –ديسمبر 1921،

ووقع الطرفان ميثاقاً للتعاون والكفاح من اثنتي عشرة نقطة، ثم كانت الخطوة الأخرى بالعمل من أجل الوحدة الوطنية سياسياً وعهدوا بالبيعة لأدريس السنوسي ليكون رئيساً للبلاد كاملة (26). وفي اجتماع اجدابيا المنعقد في تشرين الثاني – نوفمبر 1922 قبل إدريس البيعة. والجدير بالإشارة هنا هو الموقف البارز للمجاهد عمر المختار من قضية الوحدة الوطنية، فقد كان إلى جانب آخرين مصممين على الوحدة الوطنية، وقام بدعاية واسعة النطاق في عدة مناطق من برقة للعمل من أجل تحقيقها لأن هؤلاء كانوا "يدركون موقف إدريس إلا أنهم كانوا لا يرغبون بوضع شائبة على السنوسية من خلال السيد إدريس السنوسي" (27).

وفي أواخر أيلول –سبتمبر 1923 قضى الإيطاليون على آخر محاولة للمقاومة على إقليم طرابلس وأخرج قادة المقاومة من البلاد بعد جهاد دام أكثر من اثني عشر عاماً، فمنهم من لجأ إلى مصر وسوريا ولبنان أو إلى تونس، ومنهم من آثر البقاء لمقاومة الإيطاليين فانسحبوا إلى فزان وبرقة واشتركوا في المقاومة إلى قادها المجاهد عمر المختار (28)، بعد أن استلم القيادة الفعلية لحركة المقاومة بعد رحيل إدريس السنوسي إلى مصر في العام نفسه.

والجدير بالذكر أن الكفاح في ليبيا وجد صداه العربي بشكل عام، وتلقى الدعم المادي والمعنوي من أشقائه القريبين في مصر وتونس، وكان للشعب التونسي دوره البارز في المساندة البشرية والتسليحية والمؤنية في الوقوف إلى جانب الكفاح الليبي منذ بداية الاحتلال عام 1911، على الرغم من الخضوع للاستعمار الفرنسي.

## عمر المختار والمرحلة الأخيرة في الكفاح الوطني المسلح:

تعتبر هذه المرحلة وهي الأخيرة في الكفاح الشعبي في ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي من أهم مراحل الكفاح الوطني، ويمكن أن يطلق عليها بحق المرحلة الملحمية حيث تجلت لدى الشعب، وبشكل أكبر، روح التضحية والفداء والبذل والتصميم على الحرية والاستقلال الوطني رغم الحصار والتضييق ورغم تصاعد الهجمة الاستعمارية الإيطالية في الطريق الذي بدأته في إبادة وتشريد الشعب. وقد تركزت قيادة حركة المقاومة بيد المجاهد الكبير عمر المختار، كما تميزت هذه المرحلة من خلال اتباع المختار أسلوباً قتالياً جديداً بعيداً عن الحرب النظامية، وهو أسلوب حرب الكمائن (العصابات).

استلم عمر المختار قيادة حركة المقاومة بصفة (النائب العام) بعد رحيل

إدريس السنوسي إلى مصر. وقد لاقى قبول إدريس لـ (البيعة) لترؤس البلاد في تشرين الثاني –نوفمبر 1922 معارضة إيطالية، غير أنه رفض التراجع عن ذلك لكنه لم يدعم ذلك بفعل مقاوم، أي العودة ثانية لحمل السلاح ومواجهة المحتلين، فسافر في كانون الأول –ديسمبر 1922 إلى مصر "بحجة مرضية" ولم يرجع، ووقع في خطأ ستراتيجي كبير لأنه لم يستغل الإمكانات البشرية القتالية والمساحة الأرضية التي توفرت لديه من خلال البيعة. وبعد رحيله عهد بالقيادة العامة للمجاهد عمر المختار، فيما قام شقيقه الرضا نائباً عنه في الأمور الدينية والعائلية. وقد كان رحيله في وقت تصاعدت فيه الأطماع الإيطالية بوصول الفاشية إلى الحكم. وجاء رحيله فشلاً غير معلن لاجتماع إجدابيا.

كان عام 1922 بداية الحد الفاصل بين فترة الهدنة وضراوة الاكتساح الإيطالي للمنطقة بكاملها، وبدأت المرحلة بنقض حكومة موسوليني الفاشية للتعهدات التي قطعتها الحكومة الإيطالية السابقة مع قادة المقاومة في ليبيا. ففي آذار –مارس 1923 أعلن حاكم ليبيا الإيطالي الجنرال بونجيوفاني "إن جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة وملغاة" فكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد، فكانت حرباً لا هوداة فيها (29).

تبنت إيطاليا الفاشية في هذه المرحلة سياسة (القبضة الحديدية) فأعلنت الأحكام العرفية وحلت المعسكرات المختلطة في مراوة وسلطنة والمخيلي والابيار وتكنس وعكرمة.

وباشرت حملات الإبادة الجماعية ضد الأهالي بادئة بمدينة أجدابيا مقر الحكومة السنوسية حيث هاجمتها في 8 آذار –مارس 1923 وسحقت من وجدته فيها، ثم أعملت القتل والتشريد في المدن الساحلية، درنة، طبرق، بنغازي. ومنذ ذلك الوقت تصاعدت عمليات التعبئة الوطنية الشاملة التي بدأها عمر المختار، فعقد اجتماعاً مطولاً مع قبائل السعدي والجبارنة والحرابي، تدارس معهم الأوضاع الناشئة عن شراسة الهجمة الإيطالية وتخلي إدريس السنوسي عن البلاد. واستقر الرأي في النهاية على ضرورة مواصلة القتال واعتماد تكتيك حرب العصابات لمواجهة القوات المحتلة (30).

وتم خلال الاجتماع اتخاذ الإجراءات التالية:

1–تأمين إسناد اقتصادي مادي متين للكفاح، حيث أعد المختار ترتيبات كاملة لجمع ضريبة العشر من كل السكان وبرمج الإنفاق لكل ما يجمع.

2-أبدى اهتماماً بتجهيز المقاومة من الأسلحة والذخيرة والملابس ومواد أخرى كانت ترسل من مصر وتوزيعها بشكل عادل وكامل على جميع قواته.

3-قسم المقاومة إلى مجاميع بأعداد تتراوح ما بين 100 –300 مقاتل من الرجال الأشداء، يرأسهم قائد ثانوي وموظف للقضايا المدنية وقاض للمسائل الدينية والشرعية مع ضابط ميرة وضباط آخرين للواجبات العامة.

4-عمل على تأمين خدمات استخبارية كافية بحيث أصبح قادراً على تأمين "عين" أو مخبر في كل مركز إيطالي لكي يكون على بينة من نواياهم وتحركاتهم (31).

إن هذا التنظيم الدقيق لحركة المقاومة والإشراف المباشر من قبل عمر المختار على كل صغيرة وكبيرة، والأسلوب القتالي المتبع (حرب الكمائن) اكسب حركة المقاومة قدرة على دوام المواجه وشل معنويات القوات الإيطالية، وفعلاً وكما يقول فيكو، كان عمر المختار "رجل الجبل" هو الوريث الحقيقي للسيد أحمد الشريف أكثر من إدريس السنوسي (32).

أصبح عمر المختار "نقطة الارتكاز" لحركة المقاومة المسلحة وخاصة بعد أن تمكنت القوات الإيطالية من إنهاء المقاومة في طرابلس في أيلول –سبتمبر 1923. وساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي من خلال الإصرار على مواصلة الكفاح، واتضح هذا الاتجاه الوطني بشكل أكبر عندما زار المختار مصر (1923) للقاء إدريس ليسأله متى العودة؟ لكنه (لم يحظ بجواب حاسم) بل دعاه إدريس للاستقرار في مصر وترك الجبل الأخضر، رد عليه بالقول "لن أبرح الجبل الأخضر مدة حياتي ولن يستريح الطليان فيه حتى يواروا لحيتي التراب"، "ما الفائدة من العيش مهاجراً ذليلاً، يجب أن أعود لأموت وأؤدي بذلك آخر حق علي لله ولبلادي" (33).

ويتأكد موقفه الكفاحي أيضاً عندما اجتمع به مشايخ قبيلته من الذين رحلوا إلى مصر، وهو في طريق عودته إلى برقة والذين حاولوا أن يثنوه عن عزمه على مواصلة الكفاح بدعوى كبر سنه، فكان جوابه قاطعاً فاصلاً وقال لمحدثيه "إن كل من يقول لي هذا الكلام لا يريد خيراً لي لأن ما أسير فيه هو طريق خير لا ينبغي لأحد أن ينهاني عن سلوكها وكل من يحاول ذلك فهو عدو لي" (34).

وهكذا ساد اتجاه الرفض للوجود الإيطالي والاستمرار بالكفاح حتى النهاية، لكن المختار مع ذلك ومن خلال الوعي العميق بطبيعة هذه الحرب ومدى حاجة المقاومة للدعم، لم يقطع علاقته نهائياً بإدريس السنوسي، وقد عرف عنه احترامه للعائلة السنوسية، فاستفاد من وجود إدريس وغيره من القادة السنوسيين في مصر لدعم حركة المقاومة. من جهة أخرى أشارت بعض المصادر ومن خلال ما كشف من وثائق جديدة تتعلق بحركة المقاومة الليبية إلى أن السيد أحمد الشريف بقي على صلة بحركة المقاومة، موجهاً لها من الخارج وخاصة بعد استقراره في الحجاز (35) ومهما يكن من أمر فإن الاتجاه الذي اختطه عمر المختار من قبل هو الذي ساد خلال هذه المرحلة، وتعمق أكثر من خلال حث السيد أحمد الشريف على مواصلة الكفاح.

اجتمع عمر المختار بعد الهجوم الإيطالي على اجدابيا مع القيادات العسكرية للتداول في استراتيجية الكفاح ضد القوات الإيطالية، وتمخض الاجتماع عن الأمور التالية:

1-يستمر عمر المختار في الجبل الأخضر ويتخذه قاعدة له وينشئ داخله مراكز لتدريب المتطوعين.

2-يرابط الشيخ صالح الأطيوش (أحد قادة المقاومة) في البريقة ويتخذها قاعدة لمقاومة الإيطاليين.

3-تؤسس ثلاثة مراكز عسكرية أمام درنة وفي شماسا داخل الجبل الأخضر وفي الحرجة.

وجاء هذا التوزيع لكي يعزز وجود المقاومة في مناطق واسعة من برقة ليتمكنوا من إشغال القوات الإيطالية بشكل أكبر من خلال أسلوب حرب العصابات. وكان اختيار عمر المختار للجبل الأخضر ليكون قاعدة لحركة المقاومة قد دلل على رؤيا عسكرية صائبة في اختيار المواقع الستراتيجية في مثل هذه الحرب، ذلك أن الجبل الأخضر بغاباته الكثيفة ووديانه وتعرجاته وتوفر المياه فيه، إضافة إلى توفر العنصر البشري والمواد الغذائية، كان أصلح المناطق لحرب الكمائن (العصابات) في حين كانت المناطق الداخلية الجغبوب –اوجلة –جالو – الكفرة، مناطق دفاع في العمق، وقد اعترف الجنرال غرازياني في مذكراته بصواب هذا الاختيار للجبل الأخضر وأكد "صعوبة الوصول إليه –إلى عمر المختار – لتنفيذ العمليات العسكرية" ومراقبة المقاومة والجماهير على السواء (36).

قسم المجاهد عمر المختار حركة المقاومة على عدة أدوار –معسكرات –في عام 1924، وقد نظم المقاومة حسب القبائل فجعل لكل قبيلة فرقة باسمها، يساعدها عدد من الإخوان وعلى رأس كل فرقة قائد، وكان المفضل أن يكون قائد الفرقة من أفراد القبيلة لكي يتسنى له ضبط أفرادها بشكل أفضل. ويبدو أيضاً أن هذا التقسيم (القبلي) كان الهدف منه خلق حالة التنافس بين الفرق المقاتلة لكي تبقى حالة التوتر والاستعداد العالي قائمة بشكل أكبر. وتختلف هذه الأدوار من حيث عدد مقاتليها ومن حيث توزيعهم على المناطق وهذه الأدوار هي:

1- دور العبيد، ويتكون من (800) مقاتل، وتقع مخيماتهم قرب (بوقال) تحيط بها غابات كثيفة وتمتلك حركة المقاومة في هذا الدور (1500) بندقية.

2- دور البراعصة، ويتكون من (450) مقاتلاً يضم إليهم عند الحاجة (600) مقاتل متخصصون للدفاع عن المخيمات باعتبارهم مسالمين وينضمون عند الحاجة إلى صفوف المقاومة معززين للدور –المعسكر – عند الهجوم عليه.

3- فرقة الحاسة، وتتكون من 150 مقاتلاً .

4- دورية مستقلة (دراسة) تتكون من (150) مقاتلاً أيضاً.

5- دور العواقير ومركزه مدينة الشعفة، ولم يعرف عدده بالضبط فهو من أكبر الأدوار المقاتلة وحدوده من (الحمدة) شرقاً إلى سيدي سلطان غرباً.

وكل هذه التنظيمات من وضع المجاهد عمر المختار الذي يعتبر كما يعترف غرازياني (محيي ومرتب الثروة ضد حركتنا وقواتنا) (37).

تصاعدت حركة المقاومة المسلحة في برقة من جديد يساندها الشعب بكل فئاته في الجبل الأخضر وبقية المناطق من ليبيا. وحرص المقاتلون الوطنيون على عدم الدخول مع الإيطاليين في معركة مما أشعر القوات الإيطالية وهي تقاتل في كل مكان، أنها تقاتل شعباً بأسره وليس جيشاً. وقد عبر القائد الإيطالي تيروزي (حاكم برقة عام 1927) عن ذلك بقوله:

"إننا نحارب عدواً ليس له شكل متماسك مما جعلنا على أهبة الدفاع باستمرار، وكأن الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في مكان وغداً على بعد خمسين كيلو متر منه، واليوم الذي يليه على بعد مائلة متر وهكذا، ولذلك فإن خمسة أو عشرة آلاف من جنودنا غير كافين ضد مائتين أو خمسمائة من الثوار"

الذين كانوا يهجمون في الليل عادة ويفاجئون عدوهم الإيطالي في أرض وعرة يعرفون مسالكها كل المعرفة (38).

وخلال الفترة (1924 –1925) وقعت عدة معارك بين الطرفين أشهرها معركة الرحيبة وعين المطمورة وكرمة التي قال فيها المختار "بأننا وجدنا في ميدان القتال ما ينيف عن (500) قتيل من العدو بينهم ماجور وثلاثة ضباط)". واستمرت حركة المقاومة تأخذ امتداداتها الأفقية بكل المناطق حيث انتشرت المجاميع القتالية من الجبهة الغربية في سرت شمالاً إلى فزان جنوباً وإلى جالو شرقاً وشغلت قسماً كبيراً من الجيش الإيطالي الذي راح يصعد حملاته ضدها وضد الشعب عموماً. فقد لجأت القوات الإيطالية في هذه المرحلة من الحرب إلى أعمال الإبادة والتقتيل والتنكيل وحرق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها واستخدمت في ذلك الطائرات أيضاً، كما تمكنت من احتلال العديد من المدن الصغيرة والمتفرقة سواء في الجبل الأخضر أم في جارق وغيرها من المناطق، لكن سلطتهم ظلت لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها الجند، أي أن سلطتهم ظلت لا تتعدى المدن الساحلية بعيداً عن الداخل (39) مما يؤكد قدرة المقاومة الوطنية والشعب من ورائها على مواجهة قوات الاحتلال البريطاني، وأنهم بعد ثلاثة عشر عاماً من الغزو الإيطالي ما زالوا يمتلكون القدرة على المواجهة والكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني.

## الاستراتيجية العسكرية الإيطالية الجديدة:

في نهاية عام 1925 غير الإيطاليون استراتيجيتهم العسكرية في الصراع مع حركة المقاومة الليبية، فقد توهموا أن صمود المقاتل العربي الليبي واستماتته في الدفاع عن أرضه وحريته يعودان إلى المتوفر لديه من الإمكانات القتالية والمؤنية من الخطوط الخلفية في عمق البلاد (الجغبوب، جالو، الكفرة). وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي إلا أن الأحداث فيما بعد أكدت أن جذوة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني بقيت مشتعلة في نفوس الشعب وحركة المقاومة رغم كل محاولات التطويق التي مارستها القوات الإيطالية تجاهها.

وعليه فقد حشد الإيطاليون قوة عسكرية كبيرة لاحتلال الجغبوب (*) تتألف من ألفين من الجنود وفصائل من السيارات المصفحة المسلحة بالمدافع والرشاشات بلغ عددها ثمانين سيارة إضافة إلى (350) سيارة أخرى لنقل المؤن والمهمات، كما شاركت (12) طائرة لمساندة الحملة (40).

كانت مدينة الجغبوب أكبر الواحات الخلفية عدة وعدداً وهي تشكل منطقة دفاع رئيسية في العمق، ولما كانت الجغبوب خاضعة اسمياً للحكومة المصرية، فقد استطاع الإيطاليون عن طريق لندن إقناع الملك فؤاد بالتنازل عنها، وكان عليها يومذاك صفي الدين السنوسي، وكان يملك عدداً من المدافع والبنادق، لكنه سلمها لهم بدون مقاومة في 8 شباط –فبراير –1926، وقيل بإيعاز من إدريس السنوسي في وقت كان بإمكانه أن يبدد الإيطاليين في قلب الصحراء، فكان تسليمها أمضى سلاح استخدموه في قتل السيد عمر وأكبر معين على سد الحدود المصرية في وجه المجاهدين والتي كانت أعظم مورد لرزقهم (41)، وكان عمر المختار يومذاك محاصراً في قواعده في الجبل الأخضر، وقد حاول كسر طوق الحصار وإرسال مجموعات من قواته لصد القوات الإيطالية لكنه لم يفلح، مما جعله يضع قواته في حالة تهيؤ للدفاع عن مراكزها وخاصة معسكرات البراعصة والحاسة والعبيد نظراً لتحرك القوات الإيطالية وتهديدها لها (42).

أدت حالة الحصار الإيطالي لقواعد المقاومة في الجبل الأخضر إلى النقص في المال والعتاد والمؤن مما أدى إلى ذهاب المجاهد عمر المختار إلى مدينة جالو ولقاء السيد الرضا الذي ينوب عن أخيه إدريس في حكمها إضافة إلى أوجلة والكفرة وغيرها من المناطق الداخلية. وقد شكا له المختار حالة المجاهدين ورجاه أن يعطيهم شيئاً من المال الذي كان يجمعه باسمهم، فأبى وألح عليه المختار لكن عبثاً ذهبت محاولته وأخيراً رجاه أن يشتري لرجال المقاومة بعض جلود الإبل ليستعملوها نعالاً يتقون به حفا الجبل الأخضر فكان "كنافخ في الرماد" ورجع المختار إلى جبله. بعد ذلك استطاعت إيطاليا استمالة الرضا إلى جانبها حين وعدته بالراحة والاستقرار والأموال، ثم خذلوه ونفوه إلى روما بعد ذلك، فيما التحق ابنه الحسن بالسيد عمر المختار في الجبل الأخضر، فأكرمه في حين بقي ابنه الآخر، الصديق، حاكماً على جالو (43).

استمرت القوات الإيطالية في تنفيذ استراتيجيتها بعد احتلال الجغبوب، وبدأت منذ تعيين حاكم جديد لبرقة عام 1927، وهو الجنرال تيروزي لإكمال مخطط التطويق واحتلال الأماكن الداخلية فاستطاعت احتلال "مسوس" في 16 آذار – مارس 1927 ثم "ساونو" بعد يومين وأخيراً "جوف المطر في 27 منه، وفي 27 –28 نيسان –إبريل 1927 هزموا المجاهدين في معركة "قبر الظاهر" فيما استمرت المعارك بين الفريقين في الجبل الأخضر في منطقة "وادي الكهوف من 2 –11 أيار –مايو – كما استطاعت في أيلول –سبتمبر –احتلال المناطق

الغربية والتي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة بنغازي (44)، وتقدمت نحو الداخل لاحتلال مدينتي جالوا وأوجلة، ووصلت منطقة "زلة" واحتلتها في 22 شباط –فبراير –1928 بعد أن أبدت المقاومة فيها من الشجاعة والصمود الشيء الكثير واضطر المجاهدون بعدها إلى التقهقر بعد أن نفذت "خراطيشهم"، وبينما كانت الحرب دائرة في "زلة" كانت التدابير العسكرية تتخذ للتقدم لاحتلال أوجلة وجالو، فتحرك الجيش الإيطالي من "الحسيات" بقيادة الكولونيل مزتي، واستطاع احتلال أوجلة في 23 شباط –فبراير –وجالو يوم 25 منه، ومرادة في 18 آذار –مارس –1928، وبذلك استطاع الإيطاليون عزل المجاهدين في الجبل الأخضر عن مصر من الناحية الشرقية وعن مراكز السنوسية الجنوبية في فزان والكفرة (45).

كان احتلال أوجلة وجالو شديد الوقع على النفوس لأنهما المنفذ الوحيد إلى الصحراء بعد الجغبوب، لكن بقاء الكفرة عزز من صمود المقاومة، كما كان لرباطة الجأش وحسن القيادة اللذين اتصف بهما عمر المختار أثرهما الكبيران في إبقاء معنويات المقاتلين عالية بحيث أن حركة المقاومة هاجمت أسوار درنة وما حولها في الفترة ذاتها. كما استطاع عمر المختار أن يبيد قوة إيطالية أرادت مهاجمة قافلة من البراعصة خرجت من السلوم محملة بالعتاد قاصدة الجبل الأخضر في حزيران –يونيو –1928. وعليه أوضح عمر المختار للإيطاليين أن الوصول إليه كما اعترف غرازياني "لا يزال من الرموز التي لم يهتدوا إلى حلها" وأضاف بأن الجبل الأخضر كان "مشكلة" الإيطاليين حيث يوجد عمر المختار متحدياً جبروتهم، ويؤكد من جهة أخرى بأن المختار رغم الضغوط التي تعرض لها عامي 1927 –1928، "فما زال قائماً بسلاحه في وجهنا" (46). ومع نهاية عام 1928 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية الإيطالية بعد أن وحدت إيطاليا إقليمي ليبيا (برقة وطرابلس) تحت قيادة حاكم واحد هو الجنرال بادوليو.

عهد المصالحة الفاشل:

بدأت في نهاية عام 1928، العلاقات بين قيادة الحركة الوطنية الليبية والقيادة العسكرية الإيطالية تأخذ مساراً آخر. فقد أيقن الإيطاليون أن الطريق العسكري لفرض نفوذهم على البلاد لا يزال متعثراً رغم قدرتهم على احتلال العديد من المناطق الداخلية وتضييق الحصار على حركة المقاومة في الجبل الأخضر. ويمكن القول إن عهد المصالحة لحل النزاع بين الطرفين عن طريق المفاوضات

كان مسألة ضرورية لحركة المقاومة أيضاً لكي تتمكن من تنظيم قواها من جديد وتؤمن توريد أسلحة ومؤن من المناطق التي لا زالت غير خاضعة للاحتلال الإيطالي وخاصة مدينة الكفرة. وكان ذلك مسألة ضرورية لها إذا علمنا أن تضحيات المقاومة في الأفراد، لعام 1927 فقط، بلغت (1296) شهيداً ومن الماشية (30400) رأس، ولعام 1928، (280) مقاتلاً إضافة إلى (26866) رأساً من الماشية، ولعام 1929، (800) مقاتل إضافة إلى (2000) رأس من الماشية، ولا يدخل في عداد ذلك الشهداء الذين أزهقت أرواحهم في غير ساحات القتال (47).

ومن جانب آخر، أراد الطليان الدخول في المفاوضات لعقد الصلح والوصول إلى تسوية بدون خسائر مادية تضمن لهم تحقيق أطماعهم، وعلى هذا، فقد أوعز الجنرال بادوليو إلى الحاكم العسكري الإيطالي في المرج، بأن يتصل بالمجاهد عمر المختار ويباحثه في عقد اتفاق ينهي الخلاف بينهما. وفي 20 نيسان – أبريل –1929 دارت مفاوضات أولية بين الجانبين، وخير المندوبون الإيطاليون السيد عمر المختار بين أمور ثلاثة، إما الذهاب إلى الحجاز أو إلى مصر أو البقاء في برقة، فإذا رضي البقاء فيها تخصص له الحكومة مرتباً ضخماً وتعامله بكل احترام، ومعنى ذلك قتل حركة المقاومة باستمالة قائدها. لكن المختار رفض كل هذا وأكد بأنه ليس من الطراز الطامع في الدنيا، المتهالك على أعراضها (48).

واستؤنفت المفاوضات ثانية وثالثة ثم قدم المختار شروط الصلح التي تفاوض مع بادوليو على بنودها، وهي:

1-[أن يحضر مندوب من طرف الحكومة المصرية ومندوب من طرف الحكومة التونسية ليشهدوا الشروط التي نتفق عليها ويكون ناقض العهد منا مسؤولاً أمام العالم بشهادتهما.

2-لا تتدخل الحكومة الإيطالية بأمور ديننا، كما لنا الحق في تأديب كل من يخرج عن الدين أو يهزأ بتعاليمه أو يتهاون في ا لقيام بواجباته.

3-أن تكون اللغة العربية معترفاً بها رسمياً في دوائر الحكومة الإيطالية.

4-أن يكون الموظفون من الوطنيين والإيطاليين.

5-أن تفتح مدارس خاصة يدرس فيها التوحيد والتفسير والحديث وسائر علوم الدين.

6-أن تفتح مدارس لتعليم اللغة العربية والإيطالية على السواء، وإلا يحرم الوطنيون من التعليم العالي، ويلغى القانون الذي وضعتموه سنة 1923 والذي ينص على منع الوطنيين من دخول المدارس العالية، كما يلغى القانون الذي وضعتموه في السنة نفسها بعدم المساواة في الحقوق بين الوطني والإيطالي.

7-أن تكون إدارة الأوقاف تحت تصرف هيئة مسلمة بإشراف رئيس مسلم ويكون لها نظار مسلمون.

8-أن تعيد الحكومة الإيطالية جميع الأملاك التي اغتصبتها من الأهالي.

9-أن يكون للأمة رئيس تختاره بنفسها، ويكون لهذا الرئيس مجلس من كبار الأمة له حق الإشراف على مصالحها، كما يكون للقاضي القول الفصل في الوطنيين.

10-أن نكون أحراراً في حمل السلاح على اختلاف أنواعه، كما يكون لنا الحق في جلبه من الخارج إذا امتنعت الحكومة الإيطالية عن بيعه لنا]. وقد تسلم موفد القيادة العسكرية الإيطالية، سيشلياني، هذه الشروط ووعد بأن يعرضها على الجنرال بادوليو ويوافي السيد عمر المختار بما يتم في أقرب وقت ممكن، وعلى هذا انتهت المفاوضات (49).

يلاحظ من شروط السيد عمر المختار عدم وجود تأكيد واضح على إنهاء الاحتلال الإيطالي للبلاد كما كان موقفه في السابق، لكن جوهر هذه الشروط يؤشر نوعاً من "الاستقلالية" في الشؤون الوطنية في الداخل، وتقترب من الاستقلال الكامل فيما يتعلق بالشؤون الخارجية "البند العاشر"، ويبدو أن وضع حركة المقاومة في تلك الفترة التي أحكم فيها الإيطاليون الحصار عليها من كل ناحية أملى عليه اتخاذ هذا الموقف كمرحلة أولى على طريق الاستقلال الكامل وإنهاء الوجود الاستعماري، وللدلالة على ذلك قام المختار بمقاومة أي سلوك يدعو إلى حل المقاومة، واتخذ الإجراءات الكفيلة ببقائها قوية متماسكة، لأنه كان يدرك طبيعة النوايا الاستعمارية لإيطاليا، وكان التأكيد على التمسك باللغة العربية والدين الإسلامي بمثابة الدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية ضد محاولات "الطلينة" والعدوان على الهوية، كما فعل الفرنسيون في باقي أقطار المغرب العربي.

في هذه الفترة انشق الحسن بن الرضا عن عمر المختار، فقد استخدمه الطليان بوقا ليفتت شمل المقاومة بدعوته إلى الانفضاض عن المجاهد عمر المختار، ويذكر المجاهدين بـ "الهناء"!! و"الراحة" إن هم استجابوا (50)..!! وقد رفض المختار هذا السلوك البعيد عن المصلحة الوطنية وتمسك بأن لا يخضع للسلطة الإيطالية، وبدأ في جباية الزكاة ليواجه المصروفات العامة لقادته خوفاً من أن تتسرب إلى دوريات الحسن بن الرضا التي تتمتع بكل الإمكانات الحكومية (51)، حيث كان الطليان يقدمون التسهيلات المادية والغذائية لدور (معسكر) الحسن الذي اتخذ مقره في غوط الجبل قرب مرادة، وأخذت القوات الإيطالية تصرف على هذا الدور وضباطه المرتبات، وتقدم لهم المؤن كالدقيق والسكر والرز، لذا أطلق عليه المجاهدون، دور الدقيق من باب التندر والسخرية (52)، ولم يكتف بجباية الزكاة، بل عمل على شرخ صفوف الحسن، حيث اعترف غرازياني بأن المختار استطاع أن يدس أتباعه بين صفوف أتباع الحسن واستطاع هؤلاء إبعاد إخوانهم في حركة المقاومة عن التبعية للحسن، وقد أدى ذلك إلى تضاؤل سلطة الحسن "من جراء تأثيرات عمر المختار على النفوس" فانشق عدد من رجال المقاومة عنه (53)، وارتموا في أحضان الوطنية التي كانت تنتظر رد الطليان على شروط الهدنة.

وأخيراً، وبعد 6 أو 7 شهور من الانتظار على رد الجواب من قبل سيشلياني في آخر اجتماع معه في "سيدي رويفع" هاجمت الطائرات الإيطالية مواقع المقاومة، فكان ذلك جواباً صريحاً من قبل الإيطاليين، وألقت الطائرات عليهم مقذوفاتها، واستطاعت المقاومة إسقاط واحدة منها. وكان ذلك عودة من قبل الإيطاليين إلى الأسلوب العسكري، لقمع المقاومة، وفي الوقت نفسه عودة إلى الكفاح المسلح ثانية من جانب الحركة الوطنية. وقد أيقن قادة الحركة وعلى رأسهم السيد عمر المختار أن عقد الآمال على أخذ الحقوق الوطنية بالطرق السلمية لا يجدي نفعاً، وتأكد القول بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فكانت رحلة الكفاح ثانية بلا هوادة. وقد أصدر المجاهد عمر المختار بعدها بياناً مطولاً ألقى فيه كل تبعية على الإيطاليين ومما قاله "وليشهد العالم أجمع أن نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة، وما قصدنا إلا الحرية والاستقلال، أما مقاصد إيطاليا وأغراضها فترمي إلى القضاء على كل حركة قومية تدعو إلى إنهاض الشعب الطرابلسي المتقدم، وهيهات أن يصلوا إلى ما يريدونه ما دامت لنا قلوب تعرف أنه في سبيل الحرية يجب بذل كل مرتخص وغال، وهانحن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداء للوطن". ثم أضاف "ولهذا نحن

غير مسؤولين عن بقاء هذه الحالة الحاضرة على ما هي عليه حتى يثوب أولئك الأفراد النازعون إلى القضاء علينا إلى رشدهم ويسلكوا السبيل القويم ويستعملوا معنا الصراحة بعد المداهنة والخداع" عمر المختار –قائد القوات الوطنية (45)].

في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الحركة الوطنية المسلحة، أعاد الإيطاليون الرضا من روما لكي يستخدموه ثانية لضرب حركة المقاومة والمصلحة الوطنية وليكمل ما بدأه ابنه الحسن في محاولة شق صفوف الحركة. وقد أكد غرازياني ذلك وهو "أن يستغل في نشر البيانات ويتمكن من التأثير على الثوار" وبمجرد وصوله إلى ليبيا اجتمع بابنه الحسن وأقطاب الأعيان الراغبين في الاستسلام والرضوخ للاحتلال الإيطالي (55).

في آذار –مارس –1930 أصبح الجنرال غرازياني الحاكم الأعلى للقوات الإيطالية في برقة، وبدأت صفحة جديدة من الحرب الليبية –الإيطالية. فقد كان مصمماً على وضع حد للمقاومة الوطنية، ولتحقيق هدفه عمد إلى أن يحول دون وصول الإمدادات للمقاومة من السكان من الداخل أو من الخارج، فكان يلقي القبض على كل من يعرف أنه ساعد المجاهدين، وأصدر أوامره بنزع السلاح من أيدي الشعب بدون شفقة أو رحمة (56). كما قام الإيطاليون، من أجل إفناء الناس في بلد كليبيا يندر فيه الماء، بإغلاق الآبار، فكانت النتيجة مفجعة، فلقد مات خلق كثير ونفقت أعداد كبيرة من الأغنام حول حفر المياه، وتشتت الناس في الصحراء لئلا يصل إليهم الإيطاليون (57)، كما أنشأ غرازياني "المحكمة الطائرة" وهي محكمة عسكرية كان أعضاؤها ينقلون من مكان لآخر، حيث يلقى القبض على من يتهم بمساعدة أو بالاشتراك مع حركة المقاومة، وكانت هذه المحكمة تأخذ بالظنة وتحاكم محاكمة صورية وكان حكمها يغلب على "الجرم" ليكون ذلك رادعاً للغير. وقد تجلى في هذه "المحكمة" الطابع اللاإنساني في الحكم على الناس حتى الأبرياء. كما أقفل غرازياني الزوايا وصادر أملاكها ونفى شيوخها وعطل مرافق الحياة فيها، كما ملأ معسكرات الاعتقال بالكثير من أبناء البلاد (58).

إن هذه الإجراءات التي قام بها غرازياني تأتي محاولة منه لتضييق الحصار أكثر على حركة المقاومة والقضاء عليها. وقد صرح غرازياني "أن عمر المختار الذي أضفى على نفسه صورة الرجل الذي لا يقهر وأسطورة الزمان.. يجب أن نعامله بنفس الطريقة التي استعملناها في القطر الطرابلسي وهي قتله مع جماعته بالتدريج وتضييق الخناق عليه في كل الميادين إلى أن يخضع لسلطتنا.. أو يباد

هو وجماعته بالجوع والعطش وبالحديد والنار" (59).

وجاء الرضا ليسهل الاحتلال الإيطالي للبلاد بعد جملة الإجراءات اللاإنسانية التي اتخذها غرازياني، فوجه نداء في العام نفسه إلى الشعب جاء فيه: "إن خضوعي لدولة إيطاليا الفخيمة قد كان عن طيبة خاطر ولم أكن مكرهاً، كما أني لست مكرهاً اليوم على نصحكم هذا بل هو صادر عن ضميري نتيجة التجربة الصحيحة والتفكير في الصالح العام، لذلك نبذت كل شيء باطل (كذا) ورجعت إلى الدولة، فتأكدوا أنني بالقلب والذات مع هذه الحكومة أعادي من يعاديها وأصادق من يصادقها" وبينما يصف غرازياني بـ "العزيز" وبـ "رحيم عادل"!! ينعت حركة المقاومة بكونها حركة "باطلة" وبـ "العصيان" حيث يقول "لهذا أدعوكم إلى ترك العصيان" فكانت دعوة صريحة إلى بث الشقاق والتخلي عن عمر المختار على طريق الخضوع والاستسلام للاحتلال (60)، ومع ذلك فقد استمرت حركة المقاومة في كفاحها، يساندها الشعب بما يستطيع من مدد، وخلال الفترة من نيسان –أبريل –لغاية كانون الأول –ديسمبر –من عام 1930، جرت اشتباكات غير حاسمة بين الإيطاليين وقوات عمر المختار في الجبل الأخضر، وتمكن فيها الإيطاليون من الاستيلاء على منطقة الفايدية في 14 حزيران –يونيو –واضطر المختار إلى نقل مركز عملياته إلى الناحية الشرقية في (الدمتا) لقربها من الحدود المصرية، وأخذ يهاجم القوات الإيطالية في منطقة عين غزالة، ولكن في 20 أيلول –سبتمبر –جرت معركة "كرسة" التي استشهد فيها خير قواد عمر المختار السيد الفضيل بوعمر وإلى جانبه أربعون شهيداً (61). وعلى الرغم من حالة (الضعف) التي ألمت بحركة المقاومة من جراء عمليات التطويق والحصار من كل مكان، فقد استمر عمر المختار يقود قواته بهجوم خاطف في كل مكان من الجبل الأخضر ضد مراكز ودوريات القوات الإيطالية لكي يرفع من معنويات قواته من جهة ويرهب القوات الإيطالية من جهة ثانية.

ويعترف غرازياني بذكاء عمر المختار ومغزى القيام بمثل هذه الهجمات رغم الحصار المضروب عليه فيقول: "هذه الحركات التي يقوم بها عمر المختار من شأنها رفع معنويات الجنود بحيث لا ترهبهم كثرة العدو وسلاحه" ومن هذا المنطلق يقول غرازياني "يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أمامنا عدواً عنيداً"، ويقول أيضاً مؤكداً دور عمر المختار في إبقاء معنويات المقاتلين عالية "وقد سمعت عمر يقول لأتباعه قبل معركة الساقية، إذا سمعتم زئير الأسد من بنغازي إلى قلب الجبل لا تخافوا سوف تحقق لكم الأيام مرة أخرى أنه تحت جلد الأسد

حمار" (62).

إن هذه الشهادات من عدو عمر المختار تعبر بوضوح عن المعنويات العالية التي كان يمتلكها المختار ورفاقه رغم (الضعف) في الإمكانات القتالية التي بحوزتهم، وكان عناده البطولي في مقاومتهم مثار رعبهم الدائم. وعلى ذلك فقد اتخذ غرازياني ومن أجل إحكام التضييق أكثر على عمر المختار قراراً بعزل السكان في الجبل الأخضر عن الحركة عزلاً تاماً، فقام بعملية تهجير للسكان ولماشيتهم. وتشير المراجع إلى أن المهجرين من الجبل الأخضر إلى صحراء سرت بلغ (80) ألف نسمة مع (600) ألف رأس من الماشية. وقد مات الآلاف منهم عطشاً وجوعاً إضافة إلى موت ماشيتهم. وعوملت هذه المجاميع البشرية البريئة بكل فظاعة وقسوة أدت إلى إهلاك الكثيرين، وكان فصل السكان في الجبل الأخضر عن حركة المقاومة "أمضى سلاح استعملته إيطاليا للقضاء على الثورة في برقة، وكان من أفظع ما تبيحه الحروب للقضاء على أحد المتحاربين" (63). ويعترف غرازياني بأن هذه المجموعات السكانية المهجرة إلى صحراء سرت، أحيطت بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجة وخضعت حركتهم لأذونات خاصة –بيرمسو –فانقطعت العلاقة مع حركة المقاومة في الوقت الذي كان هؤلاء –رغم المراقبة الشديدة –يشكلون المورد البشري والاقتصادي للمقاومة. ومع هذا المسلسل المستمر لعمليات التضييق والتطويق فقد صمد المختار ورفاقه وأبى الاستسلام والخنوع واستمر في قيادة الحركة على أحسن وجه، ويؤكد غرازياني بأن المختار "رغم كبر سنه وانحناء ظهره يحتفظ بنظرته القوية الثاقبة التي تدل على أنه رجل يعرف كيف يحكم ومتعود على الحكم"، وأشار أيضاً مؤكداً صمود المقاومة وقدرتها على شن الحملات المتلاحقة على القوات الإيطالية وتأثيرها عليهم، بأن هذه الهجمات قد "أثرت على معنوياتنا.. وأحدثت جروحاً دامية في قلوبنا" واستفهم "إلى متى هذا الشعب لا يلين ولا يقبل الحلول" (64).

### احتلال مدينة الكفرة:

استطاعت إيطاليا أن تحتل كامل القسم الغربي من البلاد في مطلع عام 1930 حينما هاجمت ولاية فزان واحتلت مدينة مرزق في 27 كانون الثاني 1930، وفي 25 شباط من العام نفسه احتلت غات وبدأت إيطاليا في مطلع عام 1931 مسلسل التطويق على الحركة الوطنية، فكان التوجه نحو مدينة الكفرة التي

بقيت آخر خط دفاعي في العمق الليبي إضافة إلى مصر. وجهزت إيطاليا حملة لاحتلالها تعد من أكبر الحملات في تاريخ الاحتلال الإيطالي لمدن برقة، فقد استعمل الطليان للهجوم عليها (5) آلاف من الإبل لنقل المؤن والذخيرة، و(3) آلاف أخرى لنقل الجنود و(20) طائرة مجهزة بـ (1400) قنبلة. وفي 19 كانون الثاني –يناير –1931، وصلت هذه القوة الكبيرة إلى الكفرة واشتبكت مع الأهالي من الساعة العاشرة حتى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم، وأخيراً استطاعوا دخولها واستباحوا قراها ثلاثة أيام فقتلوا من صادفوه من الأهالي، وانتشروا في القرى والبساتين ونهبوا ما وقع بأيديهم، ولم يرحموا الشيوخ ولا الأطفال ولا النساء اللاتي اغتصبن، وتشرد الآخرون في الصحراء هرباً من بطش الإيطاليين، لكنهم مع ذلك لم يسلموا من تعقب الجنود والطائرات، وكان سقوطها بيد القوات المحتلة إيذاناً بإكمال الاحتلال الإيطالي للبلاد، ولم يبق إلا منطقة الجبل الأخضر التي تحتضن حركة المقاومة المحاصرة من معظم الجهات، وقد أثر سقوطها تأثيراً كبيراً، حيث لم يبق للحركة الوطنية منفذ للإمدادات إلا الحدود المصرية المخفورة بجيش إيطاليا وطائراتها، ومع ذلك فكانت قوات المقاومة تخترقها لتبتاع من الأسواق المصرية ما يلزمها (65).

نهاية الحركة الوطنية الليبية المسلحة:

إن مسلسل التطويق الذي فرضه غرازياني على حركة المقاومة الليبية لم يؤد إلى استسلامها على الرغم من الضعف الذي أصابها من جراء تناقص قواتها البشرية وإمكاناتها القتالية والمؤنية. وقد حاول عمر المختار وبكل جهد الاستفادة من الحدود المصرية للتزود بما يحتاجه. وعليه فقد حول نشاط المقاومة إلى منطقة البطنان –مرمريقا –من الحدود المصرية وواصل المجاهدون تنشيط التجارة مع مصر من ميناء بردية إلى أمساعد في شريط طوله (250)كم. ومن جهة أخرى أخذ في تنظيم المعسكرات ورفع معنويات المقاتلين وتوجيه ضربات متلاحقة للقوات الإيطالية المتمركزة في المناطق المحيطة بالجبل الأخضر، ويعترف غرازياني، بأن المختار وقواته كبدوهم خسائر لا حد لها، ويضيف قائلاً: "وبكلمة واحدة حتى بعد أن اتخذنا كل الاحتياطات ضد الخاضعين لسلطتنا وإبعادهم عن المنطقة واحتلال الكفرة وغيرها من المراكز المهمة، ورغم هذا كله فالثوار لا يزالون أقوياء يهاجموننا في كل مكان"، ذلك لأن حسن الإدارة والسيطرة عند المختار أعطى الليبيين روح المبادرة ووضع الإيطاليين في موقع محفوف بالمخاطر

ومقلقل وغير واضح المعالم، وقد اعترف بذلك بعض القادة العسكريين الإيطاليين أمثال تيروزي وكورادو زولي وغرازياني نفسه (66). ومن هنا جاء التفكير في استكمال عمليات التطويق لحركة المقاومة بالعمل على إنشاء الأسلاك الشائكة مع الحدود المصرية، وقد بلغ طول هذه الأسلاك (300)كم، بدأت من الشمال قرب الساحل في منطقة بردى سليمان وانتهت إلى ما بعد مدينة الجغبوب، فانقطع بذلك الاتصال بين حركة المقاومة في الجبل الأخضر والعالم المحيط بها، ووزعت على هذا الحاجز ثلاث مراكز حراسة، وقد حاول المجاهدون اختراق هذه الأسلاك لكنهم كانوا يلاقون الكثير من الصعوبات. ومع هذا فقد ظل المختار صامداً على موقف الرفض وعدم الاستسلام، ولم يجزع ولم يركن لهذا التطويق، بل استمر يشن الغارات على مواقع الإيطاليين، وكان الأمل يحدوه في أن يثور العرب فيمدوا إخوانهم بما يدفع عنهم خطر الجوع الذي لا يخشون غيره، وأمل من إدريس السنوسي في مصر، لكن الأخير كان يتظاهر بشيء لم يفهم منه غير أنه ليس له صلة بالمجاهد عمر المختار (67).

حاول عمر المختار بعد أن سدت في وجهه كل منافذ الإمدادات أن يتصل بالسكان الذين تم تهجيرهم إلى صحراء سرت، لكن قوات الاحتلال الإيطالي تصدت له وأفسدت خطته، ومع هذا، فقد بقيت جذوة متقدة؟ إذ يكفي للدلالة على ذلك ما جرى بين حركة المقاومة والمحتلين الإيطاليين من معارك ومناوشات بلغت (53) معركة و(210) من المناوشات كما يعترف غرازياني (68)، لكن الحصار استحكم أكثر على الحركة الوطنية المسلحة، وكانت بداية النهاية في أيلول –سبتمبر –من عام 1931.

في 11 أيلول –سبتمبر 1931، وقع المجاهد الكبير عمر المختار في قبضة القوات الإيطالية، فقد كان من عادته أن يقوم بجولات استطلاعية على مواقع القوات الإيطالية وتثبيت حركاتها ومعرفة نواياها تجاه هذا الموقع أو ذاك من مواقع المجاهدين. وبينما كان يقود كوكبة من المجاهدين يتراوح عددها بين 40 – 50 مجاهد، التقى بقوة من الجنود الإيطاليين الذين أحاطوه من كل ناحية، وحاول الخروج من وديان الجبل، لكنهم أطبقوا على فم الوادي، فلم يجد بداً من ملاقاتهم رجاء أن يشق له طريقاً، فأصيب جواده برصاصة سقط على أثرها، وسقط معه عمر المختار، فألقي القبض عليه ونقل إلى بنغازي عن طريق البحر في الطراد اوسيني، ثم نقل في سيارة المساجين وأودع السجن (69).

أبرقت قوات الاحتلال إلى الجنرال غرازياني نبأ القبض على عمر المختار

مساء 12 أيلول –سبتمبر وكان يقضي إجازته في روما، فعاد مسرعاً وأمر المحكمة بالانعقاد في 15 أيلول –سبتمبر فجيء بالمختار مصفداً بالحديد وحوله الحراس من كل جانب، وقال غرازياني بأنه وقع في قبضتهم "أسطورة الزمان الذي نجا آلاف المرات من الموت ومن الأسر واشتهر عند الجنود بالقداسة والاحترام لأنه الرأس المفكر والقلب النابض للثورة العربية وكذلك كان المنظم للقتال بصبر ومهارة فريدة لا مثيل لها سنين طويلة" (70).

ودار الحديث بين الرجلين، وحاول غرازياني أن يظهر عمر المختار بمظهر المخطئ الذي إنما يقوم بأعمال "لصوصية" لكن المختار بدا له ثابت العزم رابط الجأش وتمسك بأنه كان يجاهد في سبيل الله وقومه ووطنه ويدافع عن قضية حق وعدل (71).

إن عمر المختار حتى وهو في قبضتهم لم يلن ولم يرضخ وبقي صلباً ومتصلباً في الدفاع عن قضية الوطن، وكان حواره حوار المجاهد الحقيقي الذي يعرف كيف يلتصق بتربة وطنه ويدافع عن حريته وكرامته، وبعد مناقشات طويلة انتهى الحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت وهو قد قارب السبعين من العمر، وعندما ترجم الحكم له قهقه بكل شجاعة قائلاً، الحكم حكم الله لا حكمكم المزيف، إنا لله وإنا إليه راجعون. وأعدم في اليوم التالي المصادف 16 أيلول –سبتمبر – 1931 في مركز سلوق بحضور (20) ألفاً من أبناء المنطقة. ويلاحظ أن الإيطاليين أقدموا على شنقه علناً لكي يقبروا الثورة في نفوس الشعب، لكن ذلك المشهد البطولي كان يفيض بعظمة الموقف وسحره الفاعل في النفوس عندما أخذ يطوق بحبل المشنقة ثابت النفس صامدها، ومضى إلى ربه شهيداً، وانتهت الحركة الوطنية الليبية المسلحة بعد استشهاده بأربعة أشهر (72). ودخلت القوات الإيطالية معاقل الجبل الأخضر، وتم الأمر لهم ولكن إلى حين.

وكان لإعدام المجاهد الكبير عمر المختار صداه العربي، ووقعه الأليم في النفوس، فبكاه الشعب العربي ورثاه الشعراء بقصائد طوال تمجد فيه الروح الوطنية والعربية والإسلامية وتدعو إلى الثأر من الاستعمار الإيطالي وغيره وإنقاذ الأمة العربية.

فرضت إيطاليا احتلالها على كافة البلاد الليبية، واستخدمت أسلوب "الحديد والنار" في معاملة الأهالي والاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم، وبدأت تعامل البلاد على أنها ولاية إيطالية، وأطلقت عليها "الشاطئ الرابع". وأصدرت في 11

نيسان 1935 قانوناً تم بموجبه توحيد برقة وطرابلس تحت اسم (ليبيا) تشرف عليها حكومة واحدة مقرها طرابلس. يجمع حاكمها الإيطالي السلطتين العسكرية والمدنية، إضافة إلى مجلس عام يتولى شؤون الإدارة، ومجلس حكومي للشؤون المالية، مع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق إدارية (73).

استمر الاحتلال الإيطالي لليبيا حتى قيام الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، وتحولت البلاد خلالها إلى مسرح للعمليات الحربية بين دولتي المحور (ألمانيا –إيطاليا)، والقوات البريطانية التي كانت تحتل مصر، وظل ميزان القوة العسكرية يميل لصالح دولتي المحور حتى عام 1942 حينما حدثت معركة العلمين في تشرين الأول من عام 1942 حيث بدأ التراجع الألماني والإيطالي أمام القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة معها، ودخلت قوات الحلفاء طرابلس في 23 كانون الثاني 1943 (74). وفي 7 شباط 1943، تراجعت قوات المحور نهائياً من ليبيا وأخضعت البلاد للاحتلال البريطاني في عموم البلاد، فيما خضع القسم الجنوبي الغربي (فزان) للاحتلال الفرنسي (75).

وعلى الرغم من ظهور "تنظيمات" وطنية "نخبوية" إبان وبعد الحرب العالمية الثانية في كل من برقة وطرابلس وخارجها (*)، وإجماعها على الوحدة الوطنية الليبية، إلا أنها لم تكن فاعلة في رسم مستقبل البلاد، فقد استمرت الإدارتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية حتى عام 1951، حيث تقرر وعبر هيئة الأمم المتحدة إعطاء ليبيا "استقلالها" بنظام ملكي دستوري اتحادي برئاسة الملك إدريس السنوسي.

***

## الهوامش:

*(1)–الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار الفتح (بيروت 1970)، ص 25 –26.*

*(2)–بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي: تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911 –1943، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية بغداد 1981، ص 38 –45؛ ز. ب. باخميموفتش: الحرب التركية –الإيطالية 1911 –1912، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، (بيروت 1970)، ص 57، الهامش.*

*(3)–كولا فولايان: حركة المقاومة في ليبيا، ترجمة محمد علي داهش وزميله، مجلة آفاق عربية (العراق) العدد (3) السنة 1979، ص 108؛ أحمد صدقي الدجاني: وثائق تاريخ ليبيا، منشورات جامعة بنغازي (بنغازي 1974) ص 116؛ صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، معهد*

البحوث والدراسات العربية، (القاهرة 1970) ص 12؛ جمال زكريا قاسم: موقف مصر من الحرب الليبية –الإيطالية، مجلد ليبيا في التاريخ، ص 323؛ أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال (بلا. ت) ص 145؛ أنتوني جوزيف كاكيا: ليبيا في العهد العثماني الثاني (1832 –1911)، ترجمة يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة: بلا) ص 111، 113 –114؛ الزاوي، المصدر السابق، ص 36؛ زيادة، برقة.. ص 78.

(4)–سحبت حكومة الاتحاد والترقي عام 1910 معظم قواتها من ليبيا بحجة أن وضعها في اليمن والبلقان يتطلب ذلك، وسحبت ما كان في ليبيا من أسلحة احتياطية قدرت بـ (40) ألف بندقية، إضافة إلى سحبها للضباط الأكفاء وخصوصاً الضباط العرب، وتركت الولاية بـ (7) آلاف جندي، ثم سحبت عام 1911 الوالي أدهم باشا ولم تعين بديلاً عنه، وأهملت البلاد من التموين في وقت اشتد فيه القحط والجوع، إضافة إلى انتشار الرشوة وممارسة الموظفين لها بشكل واسع، فضعفت البلاد في "كل شيء". انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص 35،64، 68.

(5)–قاسم، المصدر السابق، ص 325.

(6)–فولايان، المصدر السابق، ص 108 –109، 113.

(*)–ولد عمر المختار عام 1862، وهو من "عيلة فرحان" من قبيلة المنفة، وعندما بلغ الثامنة من عمره بعث به والده إلى زاوية جنزور في مدينة الجغبوب، ودرس فيها ثماني سنوات، وكانت علامات الالتزام والجدية ورزانة العقل ودلائل النجابة واضحة عليه فأثار انتباه السيد محمد المهدي فأصبح موضع اهتمامه، وفيما بعد عين شيخا على زاوية القصور في قبيلة العبيد، وفي عام 1894 اصطحبه السيد المهدي إلى مناطق جنوب ليبيا، ورأس زاوية (جلك) وقام بنشر الإسلام بين الأهالي في مناطق دارفور وكانم ووادي جنوب ليبيا. وبقي هناك حتى عام 1906. وقد قام هناك بدور بارز في مواجهة المد الاستعماري الفرنسي. وبعد عودته تولى زواية القصور ثانية، حتى إذا هاجم الإيطاليون ليبيا عام 1911 كان أول من لبى نداء الوطن. انظر: محمد علي داهش:

جهاد عمر المختار لنشر الإسلام في أفريقيا 1894 –1906، مجلة الأمة القطرية، العدد (66) السنة 1986.

(7)–عبد العظيم رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، وحركات المقاومة، دار المعارف، (القاهرة 1985) ص 196 –198.

(8)–رمضان، المصدر نفسه، ص 199.

(9)–محمد عيسى صالحية: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت (الحولية الأولى) –الكويت 1980، ص 7؛ الجمل، المصدر السابق، ص 377.

(10)–عبد الكريم محمود غرايبة: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت 1984)، ص 200؛ كامل، المصدر السابق، ص 62 –63؛ رمضان، المصدر السابق، ص 199.

(11)–روزاليا دافيكو: الحرب الليبية 1911 –1932، الإمبريالية ومقاومة الاستعمار في الشمال

الافريقي، عن كتاب (الخطاب وجمهورية الريف) ترجمة صالح بشير، دار ابن رشد (بيروت 1980)، ص 326 –327؛ شوقي الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة 1977)، ص 374 –387؛ محمود كامل: الإسلام والعروبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة 1985)، ص 20 –21.

(12)–صالحية، المصدر السابق، 1009؛ الجمل المصدر نفسه، ص 378.

(13)–نقولا زيادة: برقة، دار العلم للملايين، (بيروت 1950)، ص 84.

(14)-Duncan Cumming; Liba in the first world war p. 384.

بحث منشور في مجلد (ليبيا في التاريخ) –المؤتمر التاريخي (بنغازي 1968).

(15)–صالحية، المصدر نفسه، ص 12.

(16)-Cumming,op.Cit, p. 384.

(17)–صالحية، المصدر السابق، ص 14 –15.

(18)–الجمل، المصدر السابق، ص 381 –382، فيكو، المصدر السابق، ص 34.

الجمل، المصدر نفسه، ص 382 –383؛ وانظر:

رودلفو غرازياني: برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر، دار مكتبة الأندلس، (بنغازي 1975)، ص 23.

(20)–زيادة، برقة.. ص 92 –93؛ الجمل، المصدر السابق، ص 383 –384؛ راشد البراوي: ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة، (القاهرة 1953)، ص 19.

(21)–أحمد محمود: عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في طرابلس الغرب، مطبعة عيسى البابي الحلبي (مصر 1353هـ)، ص 11 –14؛ فولايان، المصدر السابق، ص 114؛ زيادة، برقة.. ص 92 –95.

(22)–للمزيد من التفاصيل عن بنود هذه الاتفاقية، انظر: الزاوي، المصدر السابق، ص 272 –278؛ الجمل، المصدر السابق، ص 385.

(23)–الجمل، المرجع نفسه، ص 386.

(24)–فولايان، المصدر السابق، ص 114 –115، الجمل، المصدر نفسه، ص 386؛ الزاوي، المصدر السابق، ص 248.

(25)–الزاوي، المصدر نفسه، ص 299 –301.

(26)–إسماعيل مرزة: القانون الدستوري، دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير البلاد العربية الأخرى، (بيروت 1969)، ص 56، 57.

(27)–التكريتي، المصدر السابق، ص 111 –114.

(28)–الزاوي، المصدر السابق، ص 357 –373.

(29)–هوبير ديشان: نهاية الاستعمار، ترجمة زهير السعداوي، دار بيروت للطباعة والنشر، (بيروت 1953)، ص 76؛ بيرر ونوفن: تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث (بيروت 1969)، ص 265؛

(30)–محمد عيسى صالحية: الأدوار في حركة الجهاد الليبي، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة

الكويت، العدد (13) السنة 1978، ص 1- 152.

(31)-فولايان، المصدر السابق، ص 115؛ صالحية، الأدوار.. ص 156؛ محمود الشنيطي: قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة 1951)، ص 154.

(32)-فيكو، المصدر السابق، ص 340.

(33)-محمود، المصدر السابق، المقدمة.

(34)-صالح رمضان محمود: جهاد عمر المختار على النطاق الليبي، بحث مقدم إلى مهرجان الشهيد عمر المختار المنعقد في بنغازي عام 1979. ص 13.

(35)-كانت الفترة ما بين 1924 -1933 تمثل الجانب المهم من حياة السيد أحمد الشريف في المنفى. فخلالها نظم الاتصال بينه وبين المجاهدين في القطر الليبي، وكان ذلك من خلال الرسائل العديدة التي كان يبعثها إلى قادة المقاومة، يدفعهم فيها إلى مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي، وبدا محركاً للأحداث فيها وقائداً للمقاومة من الخارج مما اضطر الإيطاليين في كثير من الأحيان إلى الاتصال به في محاولة لعقد الصلح. انظر نصوص بعض الرسائل المنشورة حديثاً: صالحية، صفحات مجهولة.. ص 22 فما بعدها.

(36)-غرازياني، المصدر السابق، ص 33.

(37)-غرازياني، المصدر نفسه، ص 34.

(38)-الشنيطي، المصدر الساب، ص 154؛ الجمل المصدر السابق، ص 389.

(39)-محمود، عمر المختار، ص 39، 45 -46؛ غرازياني، المصدر السابق، ص 35؛ زيادة، برقة.. ص 110؛ الجمل، المرجع نفسه، ص 389 -390.

(*)-تقع مدينة الجغبوب إلى الجنوب من طبرق بمسافة 300 كم تحيط بها صحراء قاحلة وقاتلة من الشمال والغرب والجنوب، وكانت مركزاً رئيسياً للحركة السنوسية قبل الاحتلال الإيطالي، وبها زاوية أعدت لتعليم الأطفال، وبها أيضاً مكتبة ضخمة حوت آلاف الكتب، فكانت بحق مدرسة كبيرة للإشعاع الثقافي. وفيها قبر السيد محمد بن علي السنوسي جد العائلة الأكبر، وتقع على حدود مصر الغربية قرب سيوة.

(40)-محمود شلبي: عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي، المكتبة العلمية ومطبعتها (القاهرة. بلا)، ص 70.

(41)-سعيد، المصدر السابق، ص 150؛ التكريتي، المصدر السابق، ص 128 -129؛ محمود، عمر المختار، ص 48 -50.

(42)-غرازياني، المصدر السابق، ص 35.

(43)-محمود، عمر المختار.. ص 58 -60.

(44)-رمضان، المصدر السابق، 218 -219.

(45)-رمضان، المصدر السابق، ص 219.

(46)-غرازياني، المصدر السابق، ص 41؛ شلبي، المصدر السابق، ص 74.

(47)-زيادة، برقة، ص 112.

(48)-شلبي، المصدر السابق، ص 67 –77.
(48)-شلبي، المصدر السابق، ص 76 –77.
(49)-محمود، عمر المختار، ص 75 –76.
(50)-محمود، عمر المختار، ص 86 –88.
(51)-غرازياني، المصدر السابق، ص 58.
(52)-صالحية، الأدوار.. ص 156.
(53)-غرازياني، المصدر السابق، ص 63 –64.
(54)-سعيد، المصدر السابق، ص 162، محمود، عمر المختار. ص 93 –94.
(55)-غرازياني، المصدر السابق؛ ص 48، 66.
(56)-الجمل؛ المصدر السابق، ص 391؛ زيادة، برقة. ص 113 –114.
(57)-نجلاء عز الدين: العالم العربي، ترجمة، عوض إبراهيم وآخرين، مؤسسة فرنكلين، (القاهرة. بلا) ص 369.
(58)-ستوارد، المصدر السابق، 2/ 79 –80؛ برقة.. ص 113 –114.
(59)-غرازياني، المصدر السابق، ص 79.
(60)-محمود، عمر المختار.. ص 97 –98.
(61)-رمضان، المصدر السابق، ص 221؛ شلبي، المصدر السابق، ص 82 –84.
(62)-غرازياني، المصدر السابق، ص 143، 157 –159.
(63)-بقي هؤلاء في صحراء سرت حتى عام 1934 حيث أذن لهم بالرجوع إلى جهة الجبل وهم لا يتجاوزن (15) ألف نسمة، انظر بالتفاصيل: ستودارد، المصدر السابق، 2/ 66 –67؛ زيادة برقة.. ص 114؛ عمر المختار، ص 103.
(64)-غرازياني، المصدر السابق، ص 141، 143.
(65)-محمود، عمر المختار، ص 106 –112؛ المصدر السابق، ص 83 –85.
(66)-غرازياني، المصدر السابق، ص 166، 229.
(67)-فولايان، المصدر السابق، ص 115.
(68)-محمود، عمر المختار، ص 113 –115؛ زيادة، برقة.. ص 114.
(69)-غرازياني، المصدر السابق، ص 241 –242.
(70)-سعيد، المصدر السابق، ص 162؛ محمود، عمر المختار، ص 117.
(71)-غرازياني، المصدر السابق، ص 266 –267.
(72)-زيادة، برقة، ص 115 –116.
(73)-ترتب على السياسة التعسفية التي اتبعتها إيطاليا في ليبيا من عمليات القمع والإبادة والحصار والمعارك والهجرات، أن تناقص عدد سكان ليبيا إلى النصف، فبعد أن كان عددهم مليون ونصف عام 1911، انخفض عام 1931 إلى (700) ألف نسمة، انظر:

التكريتي، المصدر السابق، ص 139.

(74)–مي فاضل مجيد الربعي: التطورات السياسية في ليبيا، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد 2000)، ص 21.

(75)–الربيعي، المصدر السابق، ص 22 –25.

(*)–اللجنة الطرابلسية، نادي عمر المختار، الجمعية الوطنية، رابطة الشباب، الجبهة الوطنية المتحدة، الحزب الوطني، الكتلة الوطنية الحرية، هيئة تحرير ليبيا.

■■■

# الفصل الخامس

# الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي

**-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب.**

**-مراحل الكفاح الوطني المغربي.**

1-مرحلة الكْفاح المسلح.

2-مرحلة الكْفاح السياسي.

**-الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية.**

**-المفاوضات المغربية الفرنسية.**

**-استقلال المغرب.**

**-الهوامش.**

-بعض معطيات السياسة الفرنسية الاستعمارية في المغرب:

[إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، وإن الجزائر قادتنا إلى تونس وينبغي أن تقودنا إلى المغرب]!! هكذا عبر "أوجين أتيين" زعيم الفريق الاستعماري الفرنسي ودفع بالنزعة التوسعية الفرنسية إلى احتلال دول المغرب المستقلة في عهد السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (1894 –1908) وخلفه السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908 –1912).

استطاعت فرنسا في مجال العلاقات الدولية أن تحصل على موافقة الدول الكبرى للانفراد بامتيازات خاصة في المغرب ولاحتلاله وضمه إلى مستعمراتها في المغرب العربي.

فاستطاعت الحصول على موافقة إيطاليا عام 1902، وبريطانيا وإسبانيا عام 1904، وموافقة دول مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، وألمانيا عام 1909، 1911. كما باركت هذه الموافقات روسيا القيصرية. وعلى الصعيد الداخلي، عملت على تغلغل الرأسمال الفرنسي بعد خواء خزينة الدولة المغربية بموجب إصلاحات عام 1904، والتي دفعت سلطان المغرب إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية. وسرعان ما استولت فرنسا على كامل اقتصاد المغرب وخاصة بعد عام 1907، كما قامت بالعديد من الاعتداءات العسكرية البرية من الجزائر على مدينة وجْدة عام 1907، والاعتداءات البحرية على مدينتي الشاوية والدار البيضاء عام 1907. ثم تدخلت عسكرياً وحاصرت العاصمة فاس عام 1911 بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من انتفاضة الشعب، وأدى ذلك إلى فرض حمايتها في العام التالي (1).

في 30 آذار –مارس 1912، فرضت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب (معاهدة فاس). وقد استقال بعدها بشهور سلطان المغرب عبد الحفيظ، وخلفه السلطان يوسف بن الحسن الأول (1912 –1927). ولما كانت إسبانيا تحتل

بعض أجزاء الشمال المغربي فقد تم الاعتراف في هذه المعاهدة بـ "مصالح إسبانيا" (1 /10 من مساحة البلاد) بموجب اتفاق 27 نوفمبر 1912، وأن تكون منطقة نفوذ إسبانيا خاضعة للنفوذ المدني والديني لسلطان المغرب والذي يمثله (خليفة) يقطن مدينة تطوان التي اتخذت عاصمة الشمال المغربي. كما تم في معاهدة فاس الاعتراف بـ "الوضع الدولي" لمدينة طنجة (2).

حرمت معاهدة فاس، المغرب من ممارسة سياسته الداخلية والخارجية المستقلة، وأصبح المقيم العام الفرنسي، والمقيم العام الإسباني هما المسيطران على كافة شؤون البلاد.

وقد مارس الفرنسيون في المغرب، الأساليب نفسها التي اتبعوها في الجزائر وتونس (وموريتانيا)، حيث الإدارة المباشرة والاستيطان الزراعي الفرنسي والأوربي، وإنكار الحقوق السياسية للسلطان والشعب المغربي، والاعتماد على بعض العائلات الإقطاعية مثل عائلة الجندافي وعائلة الجلاوي(3). وفي الجانب الاقتصادي، سيطر المستوطنون الفرنسيون (360000 مستوطن عام 1952) والإسبان (100000 مستوطن عام 1952) على الأراضي الزراعية الخصبة بموجب قوانين متعددة (قوانين 1921، 1926، 1931، 1936، 1947، 1952) إضافة إلى السيطرة على الموارد المعدنية، وتوظيف الرساميل الفرنسية ثم الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، في منطقة النفوذ الفرنسي (4). وفي الجانب الثقافي والاجتماعي والصحي، فقد تركزت جهود فرنسا على محاربة وإضعاف اللغة العربية، ومحاربة المؤسسات الثقافية والدينية، فضلاً عن اتباع سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربر وبموجب قوانين متعددة كان أخطرها إصدار "الظهير البربري" عام 1930. وكان التمييز واضحاً في المجالين الاجتماعي والصحي بين المستعمرين وأهالي البلاد (5). إن ما جاء ذكره عن منطقة النفوذ الفرنسي في المغرب، ينطبق على منطقة النفوذ الإسباني حيث جرد الإسبان "الخليفة" من كافة الصلاحيات وسيطروا على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرموا الشعب من أبسط الحقوق (6).

وهكذا أدى فقدان الحرية السياسية والاقتصادية، والهيمنة الكاملة على مرافق البلاد من قبل المستعمرين الفرنسيين والإسبان، إلى إثارة النقمة عند جميع فئات الشعب المغربي باستثناء فئة من كبار رجال الإقطاع المغربي الذين جندوا أنفسهم لخدمة الاستعمار. وكانت البرجوازية الوطنية المغربية من بين الفئات المتذمرة

أيضـاً، لأن سياسـة الحمايـة التـي شـجعت علـى تغلغـل الرأسـمال الأجنبـي فـي الاقتصـاد المغربـي، قـد أضـرت بهـا كثيـراً (7). وعليـه، فقـد أدى ذلـك إلـى ثـورة الشعب المغربي في جميع أنحـاء البلاد، وابتدأ هذا الكفاح وبشكل عنيف بأسلوب الكفاح المسلح وخاصـة في المناطق الريفية والجبلية، ثم أخذ شكله السياسي بعد ذلك.

مراحل الكفاح الوطني المغربي:

أدى إعـلان الحمايـة الثنائيـة الفرنسية والإسبانية عـام 1912، إلـى انتفـاض الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد. وقد ابتدأ هذا الكفاح الوطني، كما هو الحال في الجزائر وتونس، بأسلوب الكفاح المسلح والذي تركز في المناطق الريفية والجبلية في الشمال والوسط والجنوب. وقد استمر الكفاح الوطني المسلح حتى عام 1934. وفي داخل المدن الكبرى، بذل الشعب المغربي جهوداً متواضعة من المقاومة السياسية رافقت الكفاح المسلح منذ عام 1926، ثم تطورت في شكل تنظيمات سياسية بعد عام 1930. وبعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح، بدأ الكفاح السياسي يقوى ويشتد في المدن الكبرى وفي منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني. وقد استمر الكفاح السياسي حتى بداية الخمسينات حيث عاد الكفاح الوطني المسلح ثانية وبشكل منظم أكثر من السابق، ومتداخل ومتناسق مع الكفاح السياسي. واستمر الخطان السياسي والمسلح في كفاحهما ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في هذه المرحلة، حتى إعلان استقلال المغرب عام 1956.

### 1-مرحلة الكفاح المسلح:

بدأ الكفاح الوطني المسلح مع إعلان الحماية الثنائية على البلاد. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب المغربي بعد أن أصبحت المؤسسة السياسية المغربية أسيرة الحماية مثلما حصل في تونس. وانشطر الكفاح المسلح إلى شطرين، شطر في مواجهة الاحتلال الفرنسي وشطر في مواجهة الاحتلال الإسباني. ففي منطقة النفوذ الفرنسي، بدأ الكفاح المسلح في نيسان –أبريل – 1912 في العاصمة فاس، وامتد لهيب الكفاح إلى عموم البلاد، وتركز في جبال الأطلس في الوسط، كما تركز في الجنوب والتحم وتداخل مع الكفاح المسلح الموريتاني، وراء قيادات شعبية. ولم يستطع الفرنسيون إخضاع الشعب في هاتين المنطقتين إلا عام 1934 بعد أن تكبدوا خسائر فادحة في الأفراد والمعدات (8).

أما الشمال المغربي والذي خضع للحماية الإسبانية، فقد ثار الشعب في إقليم جبالة منذ عام 1912 وحتى عام 1925 بقيادة الشريف أحمد الريسوني، وثار في إقليم الريف منذ عام 1921 وحتى عام 1926 بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وقد كانت ثورة الريف من أكبر الثورات المغربية وأكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً. وقد استطاعت حتى عام 1925 أن تحرر الشمال المغربي كاملاً، ولم يبق بيد الإسبان غير بعض المواقع الساحلية. إلا أن التعاون الفرنسي الإسباني عام 1925، قاد إلى قمع هذه الثورة بعد أن كبدت الطرفين خسائر فادحة في الأفراد والمعدات. وانتهت الثورة الريفية باستسلام قائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي في 23 آيار –مايو –1926، ونفيه إلى جزيرة رينيون في المحيط الهندي (9).

وعلى الرغم من عنف الكفاح الوطني المسلح، وقدرته على أن يحقق انتصارات كبيرة في الجنوب والشمال، إلا أنه أخفق في طرد المحتلين، وذلك يعود إلى عدم التكافؤ بين الجانبين في الإمكانات القتالية، وعدم التنسيق وتوحيد خطط الكفاح وراء قيادة واحدة، لكن كان لذلك أثره في بلورة الروح الوطنية والإسهام في ظهور الحركة الوطنية السياسية في المغرب.

## 2-مرحلة الكفاح السياسي:

بدأ الكفاح السياسي في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني عام 1926 على يد مجموعة من أساتذة وعلماء جامعة [القرويين] ومثقفي المدن. وكان أبرز هؤلاء هم علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وأحمد بلافريج، وعبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس ومحمد الناصري وآخرون.

في الجنوب المغربي، الخاضع للحماية الفرنسية، بدأ الكفاح السياسي وراء واجهات ثقافية ودينية، تمثلت بالعديد من الجمعيات (اتحاد الطلاب –حُماة الصدق) التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي. وفي عام 1929، أسس أفراد هذه الجمعيات [كتلة العمل الوطني] برئاسة علال الفاسي، فيما أصبح محمد حسن الوزاني، أمينها العام. وظهرت هذه الكتلة، حركة سياسية، ابتداء من صدور [الظهير البربري] في 6 أيار –مايو –1930 (10).

وقد بدأت "كتلة العمل الوطني" كما حصل في الجزائر وتونس ببرنامج إصلاحي، وتوجهت في مطاليبها الإصلاحية نحو الحماية الفرنسية، وعملت منذ البداية على عدم الاصطدام مع سلطان المغرب محمد بن يوسف (1927 –

1961) المعروف باسم محمد الخامس، والذي كان في هذه الفترة لا يعارض كثيراً اتجاهات الإقامة العامة الفرنسية، وعملت الكتلة على اجتذابه إلى صفوفها بتكرارها التصريحات التي تشتمل على الولاء لعرشه والخضوع لسلطته. وأول عمل بارز قامت به الكتلة بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا (1936 – 1937)، هو تقديم برنامج إصلاحي في 1 سبتمبر 1936، وتضمن هذا البرنامج "العمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (11).

في كانون الثاني –يناير 1937، حدث الانشقاق في صفوف (الكتلة) بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين زعماء الكتلة، وبرز حزب جديد باسم [حزب الحركة القومية] بزعامة محمد حسن الوزاني، فيما واصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي رئيساً وأحمد بلافريج أميناً عاماً. واستمر الحزبان في توجيه الانتقادات لأعمال التفرقة والتمييز التي مارستها الإدارة الاستعمارية بحق المواطنين المغاربة (12).

في 18 آذار –مارس – 1937، صدر قرار الإقامة العامة بالحظر على عمل الكتلة، فواصلت نشاطاتها سراً، واتخذت في مؤتمرها السري المنعقد في تموز –يوليو –1937، قراراً بقيام حزب جديد باسم [الحزب الوطني] برئاسة علال الفاسي. وقد حظي هذا الحزب بتأييد واسع من قبل فئات الشعب ونجح في كسب العمال والفلاحين إلى جانبه بعد وقوفه إلى جانب قضاياهم، لكن (الحزب الوطني) بقي على الرغم من مواقفه الجريئة في نقد سلطات الحماية، يحصر نضاله بـ "الوسائل المشروعة" أي بالطرق السلمية كما أشر في ميثاقه (13).

منذ عام 1937 وحتى عام 1939 تعرض قادة وأعضاء الحزبين للملاحقة والاعتقال والنفي من قبل السلطات الفرنسية، وكان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها، أثرها في تضامن أبناء المغرب العربي في تونس والجزائر، وفي الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية (14). ولكن مع نشوب الحرب العالمية الثانية (1939 –1945)، وقفت الحركة الوطنية والسلطان المغربي محمد الخامس إلى جانب فرنسا أملاً في الحصول على بعض المكاسب الوطنية، لا بل إن السلطان محمد الخامس أعلن الحرب على ألمانيا النازية. ومع هذا الموقف المغربي المتضامن مع فرنسا، فإن دخول قوات الجنرال ديغول (قوات

فرنسا الحرة) ثانية في المغرب عام 1942، وإقصائها السلطة الفيشية الموالية للألمان، تناست تضحيات المغاربة، وعين ديجول مقيماً عاماً جديداً (الجنرال بيو)، فأكد الأخير على السيطرة الفرنسية لإعادة سمعة فرنسا في العالم. وعليه فقد أدركت الحركة الوطنية في المغرب ضرورة الأخذ بزمام المبادرة من جديد، واندفع الشعب وراءها بمظاهرات كبيرة عام 1943 مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وبحرية أكثر للبلاد. ودفع ذلك الوطنيين المغاربة لإعادة تنظيم الحزب الوطني والانطلاق بسياسة جديدة (15).

ومنذ عام 1920، تأسس الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف بصورة رئيسية من العمال والمثقفين الفرنسيين، وفيما بعد انضم إليه بعض السكان المغاربة.

وطوال المرحلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية، لم يتسن لهذا الفرع أن يصبح منظمة وطنية عامة، وخلال الحرب العالمية الثانية توقف عن ممارسة نشاطه.

مع مطلع عام 1944، دخل الكفاح السياسي المغربي مرحلة جديدة بتأسيس [حزب الاستقلال]. ففي 11 كانون الثاني –يناير –1944، تأسس حزب الاستقلال. وتألف من قادة وأعضاء الحزب الوطني السابق، إضافة إلى قطاعات مختلفة من الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين. كان ظهور حزب الاستقلال، يؤشر بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي في منطقة النفوذ الفرنسي، حيث انتقل برنامجه ونشاطه من المطالبة بالإصلاحات، والرغبة في تحقيق المساواة بين المغاربة والفرنسيين، إلى التعبير صراحة عن هدف [الاستقلال المغربي] ولكن باستخدام الطرق السياسية والسلمية أيضاً. ففي يوم التأسيس قدم الحزب [وثيقة الاستقلال] المشهورة إلى الملك محمد الخامس (منذ هذه الفترة دعي محمد الخامس ملكاً وليس سلطاناً) والمقيم العام الفرنسي وممثلي الدول، ندد فيها بنظام الحماية وطالب بـ [استقلال المغرب ووحدة أراضيه وتأسيس نظام ديمقراطي فيه] وقد أيد الملك والجماهير الشعبية هذه الوثيقة. فيما ردت السلطات الفرنسية على المطلب المغربي باعتقال وملاحقة حزب الاستقلال بتهمة إجراء اتصالات مع دول المحور. وخلال شباط وآذار /فبراير –مارس –1944، احتلت وحدات عسكرية وبشكل أكبر من السابق مدينتي فاس والرباط، وألقت القبض على آلاف المواطنين (16).

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فبعد أن تمكن الإسبان

والفرنسيون من القضاء على ثورة الريف عام 1926، فقد تشكلت في العاصمة تطوان في العام نفسه "كتلة العمل الوطني" وهي متفقة في الأهداف والغايات مع الكتلة الجنوبية. وقد تخفت الكتلة الشمالية أيضاً وراء واجهات ثقافية ودينية. وكان أبرز أعضائها عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس والمكي الناصري وآخرون. وقد استمرت في عملها بشكل سري حتى عام 1930.

وقامت بتقديم مطالب سياسية إصلاحية إلى السلطات الإسبانية في 8 حزيران –يونيو –1931 بعد قيام الجمهورية الإسبانية (17).

في 18 كانون أول –ديسمبر 1936، شكلت كتلة تطوان حزباً باسم (حزب الإصلاح الوطني) برئاسة عبد الخالق الطريس، وكانت قاعدته الاجتماعية تتألف من المثقفين والطبقة الوسطى. وكان أول نشاط للحزب، تقديم [مطالب الشعب العربي] إلى (الخليفة) المقيم العام الإسباني، وفيها أكد حزب الإصلاح الوطني على وحدة المغرب وعروبته وإسلامه، وفي عام 1937، تشكل حزب آخر باسم [حزب الوحدة المغربية] برئاسة محمد المكي الناصري وكانت قاعدته الاجتماعية مثل حزب الإصلاح، وهو متفق في أهدافه معه (18).

كانت هناك صلة وثيقة بين الوطنيين في الشمال والجنوب، فمنذ "الظهير البربري" الذي صدر عام 1930، كان رد الفعل المغربي في الشمال والجنوب واحداً. وكانت الخريطة الحزبية في المغرب حتى عام 1940 توضح بأن هناك تناسقاً بين حزب الإصلاح الوطني والحزب الوطني وبين حزب الوحدة المغربية وحزب الحركة القومية. كما كان هناك موقف موحد بين حزبي الشمال المغربي خلال فترة الحرب العالمية الثانية. فقد كان الاتصال مستمراً بين الوطنيين في مواقفهم من بعضهم، ومواقفهم تجاه الحماية الإسبانية خلال الحرب الثانية. ففي عام 1942، وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب ذلك الميثاق "جبهة وطنية" لتوحيد النضال من أجل الوحدة والاستقلال.

وكانت أبرز أعمال (الجبهة)، هي تقديم مذكرة طنجة، وذلك بتاريخ 24 شباط –فبراير –1943.

وعندما علم حزب الإصلاح الوطني بوثيقة حزب الاستقلال المقدمة في 11 يناير –1944، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطاليبه

العادلة في استقلال المغرب (19).

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية نهوض جديد في حركة التحرر الوطني المغربية وخاصة في منطقة النفوذ الفرنسي وعلى يد حزب الاستقلال الذي أصبح له ثقل جماهيري كبير ضم مختلف فئات الشعب المغربي، وهذا الثقل الجماهيري منحه قيادة الحركة الوطنية في جميع أنحاء المغرب.

الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عام 1945، نشاطها سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال، إذ نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف، وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب، وفي خارج المغرب، نشط أعضاؤه من الطلبة في تأسيس مكاتب إعلامية للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق وباريس ولندن (20).

وشهدت المرحلة ذاتها، بداية الدعوة لتأسيس [جبهة التحرير الوطني] حيث دعا إلى ذلك، الحزب الشيوعي المغربي بعد أن لمس التوجهات الاستعمارية للسياسة الفرنسية، إلا أن قيادة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال [حزب الحركة القومية أصبح يعرف بهذا الاسم منذ عام 1944] رفضا التعاون مع الشيوعيين لموقفهم من وثيقة الاستقلال عام 1944.

وعليه فلم تتكون الجبهة، لكن العمل ضمن إطار التعاون والتنسيق في مواجهة الحماية الفرنسية بقي قائماً بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وتضامنت معهما الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وأصدر حزب الاستقلال نهاية عام 1946 بياناً أكد تضامن الحركة الوطنية في الجنوب والشمال في مطاليبها ووسائل العمل لتحقيقها. كما شهد عام 1946، انتعاشاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية عام 1946 إلى [اتحاد نقابات المغرب] والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية (21).

أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها وحزب الاستقلال خاصة، إلى قيام السلطات الفرنسية باتباع سياسة الترضية. فعينت مقيماً عاماً جديداً (أريك لابون)، وبدأ حكمه بالعفو عن الزعماء الوطنيين المنفيين ورفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية، واقترح في 22 تموز –يوليو –1946،

مشروعاً للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي يقوم على "السيادة المشتركة"، أي تأسيس حكومة مغربية مختلطة ومجالس مشتركة أيضاً كما حصل في الجزائر وتونس "وموريتانيا" كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي، شريطة أن يشترك المستوطنون الفرنسيون بشكل متساو مع المغاربة على الرغم من الفارق العددي بين الطرفين، وكذلك الاستغلال المشترك للمشروعات الاقتصادية والتعدينية وغيرها. إلا أن حزب الاستقلال رفض مشروع لابون في رسالة وجهها إلى الملك محمد الخامس في 24 يوليو.

وأدى ذلك إلى رفض المشروع من قبل الملك أيضاً. وبدأ محمد الخامس منذ هذه الفترة يغير سياسته تجاه الإقامة العامة الفرنسية ويرتكز على الحركة الوطنية والشعبية وعلى حزب الاستقلال بالذات (22).

في 9 نيسان –أبريل –1947، قام الملك محمد الخامس بزيارة طنجة، ليؤكد السيادة المغربية عليها، رغم محاولات منعه من قبل المقيم العام لابون. وألقى في طنجة خطاباً أشار فيه إلى "وحدة المغرب" و"حقوق الشعب المغربي المشروعة" و"أن المغرب يريد بإلحاح الحصول على حقوقه"، كما أكد على الروابط الوثيقة بين المغرب والوطن العربي وجامعة الدول العربية. وكانت هذه الروابط، أو مجرد الإشارة إليها تمثل خطراً في نظر الفرنسيين الذين كانوا يبذلون جهدهم لتقوية وحدة المغرب مع فرنسا ضمن (الاتحاد الفرنسي) لا مع البلاد العربية. وقد بدا لفرنسا بأن هنالك تعاوناً واضحاً بين الملك وحزب الاستقلال في معارضة برامج الإقامة العامة. وعليه فقد حملت الحكومة الفرنسية المقيم لابون مسؤولية ما حدث في طنجة، كما أن سياسته الاقتصادية لم تحظ برضى المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى ضعف مركزه، فقررت الحكومة الفرنسية عزله وتعيين الجنرال جوان (1947 –1951) المعروف بأنه "الرجل الحديدي" لمواجهة الموقف في المغرب، فابتدأ حكمه اعتباراً من أيار –مايو، بعد أن تصاعدت الحركة الجماهيرية المعادية للاستعمار في عموم المغرب بعد زيارة الملك محمد الخامس لطنجة (23).

في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، اجتاحت المغرب بأجمعه في نيسان –أبريل –1947، موجة من المظاهرات المناوئة للإمبريالية شملت جميع طبقات وفئات المجتمع المغربي، فيما شهدت الفترة نفسها موجة من الإرهاب الاستعماري في الجنوب والشمال، استمرت طيلة عام 1947. وقد حاول المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، من أجل تهدئة الوضع، أن يفرض مشروع إصلاحات جديد شبيهاً بمشروع لابون، إلا أن الملك وحزب الاستقلال رفضا ذلك،

فتوترت العلاقات بين الطرفين، فيما استمر جوان في ملاحقة رجال الحركة الوطنية المغربية وخاصة حزب الاستقلال، وهذا ما دفع الملك محمد الخامس إلى إحالة القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة في عامي 1947، 1948 (24).

إن سياسة الإقامة العامة الفرنسية في عهد الجنرال جوان، زادت من التقارب بين الملك وحزب الاستقلال ودفعت موقفهما المشترك المعارض لسياسة الإقامة إلى التصلب أكثر، الأمر الذي زاد من تعنت الإقامة العامة الفرنسية في فرض ما ترغب فيه لتحقيق أهدافها، فتوجهت إلى (البربر) ورجال الطرق الصوفية (أصحاب الزوايا من المشعوذين) محاولة جعلهم كتلة موالية لها لتحقيق رغباتها في القضاء على حزب الاستقلال والضغط على الملك، وخاصة عندما بلغت الأزمة أوجها في بداية الخمسينيات (25).

أما في الشمال المغربي، فقد أعلن حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية "اتحاداً مؤقتاً" أثناء زيارة الملك محمد الخامس لطنجة، وأعد الحزبان قائمة بمطاليبها لتقديمهما للملك في طنجة، إلا أن السلطات الإسبانية منعتهما، لا بل فرضت غرامة على حزب الإصلاح الوطني باعتباره يمثل القوة القائدة للحركة الوطنية في الشمال المغربي، وحظرت العمل عليه منذ 8 شباط –فبراير –1948، فيما واصل نشاطه سراً، واستمر الحزبان على مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ هذه الفترة بدأ حزب الإصلاح الوطني يقترب من حزب الاستقلال، وأسس الأخير له في مدينة تطوان (خلية) حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عمله حتى ظهرت بوادر التغيير في السياسة الإسبانية في بداية الخمسينات (26).

مع بداية الخمسينات، بدأ التداخل بين جهود الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس، فقد سعيا من أجل استقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي، وبدا الطرفان يقتربان من بعضهما بشكل أكثر. لقد اكتشف الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك، ليس رمزاً لسيادة مهددة فحسب، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية لم يكونوا يأملون في تحريضها ضد الحماية الأجنبية لوحدهم (27).

قاد التوتر في العلاقات بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان، إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا. وكان الهدف من الدعوة، تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية) بشكل علني، ومحاولة فرنسا أيضاً الفصل بين الملك

وبين العناصر الوطنية في البلاد. وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية بعد تردد، على أن تسمح له فرنسا مناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدين تغييراً جذرياً. وتمت الزيارة في 10 تشرين أول –أكتوبر –1950، لكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية لصالح المغرب، فقد طرح الملك "قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي" وتوسيع صلاحياته، وتأمين حرية النقابات إلا أن اقتراحه قوبل (برفض شديد) واكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية، وعاد الملك في 9 نوفمبر خالي الوفاض (28).

كشفت المفاوضات بين الملك محمد الخامس والحكومة عن إصرار فرنسا على موقفها الاستعماري التقليدي من مسألة الاستقلال، فقد صممت على دمج المغرب في نطاق "الاتحاد الفرنسي" كما فعلت مع موريتانيا دون اعتبار لرأي ومشاعر المغاربة، ورأت أن المغرب مهم جداً للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت تعتقد أيضاً أن الاستثمارات الفرنسية في المغرب ووجود عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين فيه يخولها حق ممارسة سيطرة دائمة عليه. وأدى فشل الزيارة الملكية إلى استمرار حركة الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة العامة الفرنسية، وإصرار الوطنيين المغاربة على الاستقلال (29)، وعليه فقد ازدادت الأزمة توتراً بين الملك وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ مطلع عام 1951، قرر الجنرال جوان، استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء (30).

بدأ جوان تنفيذ سياسته مع بداية عام 1951. ففي 26 كانون الثاني –يناير –1951، طلب من الملك محمد الخامس إصدار تصريح يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال، كما طلب أن يقيل الديوان الملكي عدداً من كبار الموظفين من ذوي الميول الوطنية. وهدد الجنرال جوان ملك المغرب بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبيته مطالبيه بقوله [إما أن تنفذوا طلباتي وإما أن تتنازلوا عن العرش وإلا فسأخلعكم] (31). غير أن الملك محمد الخامس، رفض الإنذار، فحشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية لتطويق القصر الملكي، وتواطأ مع الموقف الفرنسي بعض رجالات الإقطاع وعلى رأسهم باشا مراكش (التهامي الجلاوي).

وعليه فقد رضخ الملك وأكره في 25 شباط –فبراير –1951، على التوقيع على التصريح، وقد تحاشى الملك ذكر حزب الاستقلال صراحة، وإنما استعمل

عبارة "وسائل بعض الأحزاب"، وأناط مهمة إصدار التصريح بالصدر الأعظم – رئيس الوزراء (32).

استغل الجنرال جوان تصريح الملك بعد أن حرف كلمة "الأحزاب" واستخدمها في صيغة المفرد (حزب) في الترجمة الفرنسية، وأشار بالنص إلى حزب الاستقلال. فشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما جرى مطاردة الحزب الشيوعي المغربي ومحاكمة أمينه العام (علي يعتة) في الدار البيضاء، وبلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية حتى أواخر عام 1951، نحو (30) ألف معتقل. وعلى الرغم من أساليب القمع الفرنسي إلا أن حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب، لم يبد أية مقاومة، وكانت حجته في ذلك، خشيته أن تتخذ السلطات الفرنسية من ذلك ذريعة لنفي الملك الذي غدا رمزاً للمقاومة الوطنية، لكن حزب الاستقلال، ناشد الرأي العام المغربي والدولي الوقوف إلى جانب المغرب (33).

إن خضوع الملك محمد الخامس لضغط الإقامة الفرنسية، وموقف حزب الاستقلال الاستسلامي من جهة أخرى، جعل بعض أعضاء الحزب، وبشكل خاص في مستويات القاعدة، يميلون إلى ضرورة تغيير أسلوب الكفاح ضد الحماية الفرنسية والعودة إلى وتبني أسلوب الكفاح المسلح، لأنهم اعتقدوا بعدم جدوى الطرق السياسية والدبلوماسية لانتزاع حقوق المغرب، لكن هذا التيار لم ينضج داخل حزب الاستقلال إلا أواخر العام التالي.

من جانب آخر، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين الأحزاب المغربية، فقد شهد عام 1951 بداية توحيد الجهود الوطنية لمعظم الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال عن طريق عمل جبهوي واحد لمواجهة الحماية الثنائية، ففي 9 نيسان – إبريل– 1951، ولدت [الجبهة الوطنية المغربية] وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية مؤتمراً في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وقد أكد ميثاق طنجة على:

"1–أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

2–رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

3–لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

4–التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية

وفـي دائرتهـا قبـل الاسـتقلال وبعـده". وقـد شـكلت آراء حـزب الاسـتقلال الركيزة الأساسية في الميثاق الوطنـي(34).

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية مع قيام (الجبهة الوطنية)، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي 1951 و 1952، العديد من البيانات والبلاغات التـي تبـين موقفهـا مـن الأحـداث السياسـية فـي المغـرب، وقـد نـددت بالبرنـامج الإصـلاحي الـذي طرحـه المقيم العـام الجديـد جيـوم، الـذي عـين فـي 28 آب – أغسطس– 1951، وأوضحت بأن هذا البرنامج (25 آذار –مارس– 1952) هو امتداد للبرامج السابقة التي طرحتها الإقامة العامة الفرنسية. وأكدت (الجبهة) بأن الحل الوحيد للمشكل المغربي ينحصر في إلغاء نظام الحماية على أن "لا يمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب"(35).

إن موقف الجبهة الوطنية المزدوج [الاستقلال التام– الحفاظ على المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب] أريد بـه تليين الموقف الفرنسـي المتصلب باتجاه عدم إعطاء المغاربة حقوقهم المشروعة. وعلى الرغم من هذا الموقف الجبهوي، واصل الجنرال جيوم، عمليات القمع والاضطهاد في صفوف الحركة الوطنية في الجنوب المغربي، وكان من أبرز هذه العمليات هو القمع الدموي للتظاهرة التي قادها حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء في 8 كانون أول –ديسمبر– 1952، والتي خرجت احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد أحالت السلطات الفرنسية، هذه المظاهرة الجماهيرية، إلى مذبحة دموية راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن، كما فرضت حظراً على نشاط القوى الثلاث (حزب الاستقلال– الاتحاد النقابي المغربي– الحزب الشيوعي) واعتبرت حزب الاستقلال والحزب الشيوعي خارجين على القانون، واعتقلت (12) من قادة حزب الاستقلال و (30) من قادة الحزب الشيوعي، إضافة إلى قادة الاتحاد النقابي المغربي، وأوقفت الصحف الوطنية عن الصدور، وزجت بآلاف المواطنين في السجون(36).

لـم تقـف عمليـات القمـع علـى سـلطات الحمايـة الاسـتعمارية الفرنسـية، بـل ساندتها في ذلك ومنذ بداية عام 1953، القوى المتنفذة من الإقطاعيين المغاربة بقيادة الجلاوي باشا مراكش.

وقد تعاون الجانبان في فرض مشروع إصلاحات جديد على الملك إلا أنه رفض، فقرر الجنرال جيوم التخلص منه، واستند على الجلاوي في ذلك، وعقد الأخير مؤتمراً في فاس في نيسان – أبريل 1953، ضم كبار القادة المتعاونين

مـع سـلطات الحمايـة أو مـن الـذين خـافوا سـطوة الجـلاوي، وقـدم هـؤلاء عريضـة موقعة من قبل (270) باشا وقائداً اتهم فيها الجلاوي الملك محمد الخامس بأنـه أصـبح "سـلطان حـزب الاسـتقلال ولـم يعـد سـلطاناً للمغـرب" وطـالبوا فيهـا بخلـع الملك(37).

مـع منـاداة القـوى المتنفـذة المغربيـة وإسـناد سـلطات الحمايـة الفرنسـية لهـم بالمطالبة بخلع الملك محمد الخامس، بلغ الصراع أوجه بين الجانبين بما عرف بـ "الأزمة المغربية". وقد وقف حزب الاستقلال إلى جانب الملك إلا أن كفة الصراع رجحـت لصـالح المسـتعمرين الفرنسـيين والمتعـاونين معهـم مـن أنصـار الجـلاوي. الذي طوقت قواته (50 ألف مقاتل) قصر الملك في 14 آب – أغسطس 1953، وقدم المقيم العام الفرنسي إنذاراً إلى الملك بقبول مشروع الإصلاحات أو الخلع، وتحت خطر الخلع اضطر محمد الخامس إلى الموافقة على "السيادة المشتركة" وحرمانـه مـن الصـلاحيات التشريعية. إلا أن الجـلاوي والإقامـة العامـة، كـانوا فـي حقيقـة الأمـر عـازمين علـى خلـع الملـك وتعيين بدلـه آخـر يكـون أداة طيعـة لهـم. وعلى الرغم من موافقة الملك على مشروع الإصلاحات، إلا أن الجلاوي وأنصاره أعلنـوا (محمـد بـن عرفـة) ملكـاً جديـداً علـى المغـرب فـي 15 آب – أغسـطس، ومنحوه السلطة الدينية أيضاً واختاروه إماماً لهم، واستندت السلطات الفرنسية إلى مبـادرة الجـلاوي وسـطوته، فأعلنـت فـي 20 آب– أغسـطس 1953، خلـع الملـك محمد الخامس، ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر واعترفت الحكومة الفرنسية بـ محمد بن عرفة ملكاً على المغرب في 10 أيلول– سبتمبر 1953(38).

أدى نفي الملك محمد الخامس إلى تصاعد التأييد الشعبي والحزبي لـه بشكل كبير، وغدا رمزاً للنضـال الوطني، وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية بشكل أكبر من السابق، وقد اعترف دبلوماسي معاصر للأحداث بقوله، أن الملك بسـبب نفيـه إلـى خـارج المغرب قد [أصـبح رمـزاً للـروح الوطنيـة المغربيـة وزعيمـاً للأمـة، فمكنـه هذا مـن إعـادة ترسـيخ مكانتـه لـيس كـرئيس للدولـة ورئـيس روحـي للـبلاد، بـل كـذلك كرجـل الدولـة الـرئيس فيهـا، وبـدلاً مـن أن يكـون أداة بيـد حـزب الاستقلال، كانت مكانته تفوق مكانة الحزب(39).

ازدادت حدة التوتر بعد نفي الملك محمد الخامس، بين الشعب وقواه الوطنيـة وبين السلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها، ولم ينته عام 1953 حتى كانت عمليـات الاضـطهاد بحـق الشـعب المغربـي تمـارس فـي طـول الـبلاد وعرضـها، وأصبح المغرب كله أشبه ما يكون بمجموعة من معسكرات السجون، لأن الجيش

الفرنسي قد قطع جميع وسائل التنقل والمواصلات بين القبائل، ولأن البوليس قد أحكم إغلاق الأحياء الكبرى في المدن. كما أن القوات الفرنسية جاءتها تعزيزات كبيرة، واتخذت احتياطات خاصة لمنع أعضاء المقاومة الوطنية من التغلغل بين قوى حفظ النظام الفرنسية، وبدا إفلاس الحكم الفرنسي واضحاً للعيان أكثر من ذي قبل(40).

وفي الشمال المغربي، بذل حزب الإصلاح الوطني بعد أن استعاد نشاطه عام 1952، جهداً كبيراً لبقاء الشمال المغربي موالياً للملك بعد نفيه، واستطاع هذا الحزب أن يجعل الشمال المغربي ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من وجه القمع الفرنسي منذ هذه الفترة وحتى إعلان الاستقلال. كما رفض "الخليفة" في تطوان الحسن بن المهدي الاعتراف بالملك ابن عرفة، وتمسك بالملك الشرعي محمد الخامس(41).

أدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية، وخاصة في حزب الاستقلال، أن الأسلوب السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية غير مجد، ومن هنا كانت البداية لبروز قوى جديدة في منطقة النفوذ الفرنسي، أدركت عجز القيادات التقليدية عن أداء دورها في مواجهة الاحتلال، وآمنت بأن طريق الاستقلال لا يكون إلا بحمل السلاح ثانية، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح وكان ذلك انسجاماً مع توجهات لجنة تحرير المغرب العربي. فكانت البداية لإنشاء (جيش التحرير المغربي)، وظهور العمليات الفردية وتطورها وتوسعها إلى شكل جماعي أكثر قوة وتنظيماً وفعلاً(42). وعليه، فقد شهدت مرحلة عام 1953 وما بعدها، تداخلاً بين النضال السياسي والكفاح المسلح امتد حتى إعلان الاستقلال، وقد دعا ذلك بالضرورة إلى بروز قيادات وتنظيمات جديدة.

خلال حكم محمد بن عرفة، برزت تنظيمات وطنية جديدة من داخل حزب الاستقلال، وعملت بصورة مستقلة عن الحزب، وكان أول تلك المنظمات هو [الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] الذي بدأ نشاطه بتصفية العملاء ومهاجمة المصالح الفرنسية والقيام بمحاولة اغتيال ابن عرفة. أما المنظمة الثانية فهي [الاتحاد العام المغربي للشغل] وكلا المنظمتين وخاصة المنظمة الثانية تمثل تياراً شعبياً تزعمه مناضلون وقادة لم يكونوا متفقين مع القيادة التقليدية التي لم تهتم كثيراً بمشاكل العمال، وقد نجحت المنظمتان في تصعيد النضال لمواجهة الحماية الفرنسية وأذنابها خلال فترة نفي الملك محمد الخامس(43).

إن سيطرة القوى الإقطاعية المغربية وبالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي لم

يثن الشعب المغربي وقواه الوطنية عن التصدي لهما والتعبير عن التمسك بالملك محمد الخامس.

ففي 20 آب– أغسطس 1954، أي في اليوم الذي خلع فيه الملك قبل عام أعلن الشعب ومنظماته الوطنية (الإضراب العام) وتجمدت الحياة في المغرب، حيث أغلقت المتاجر والحوانيت، ولم يذهب العمال إلى عملهم، وقامت السلطات الفرنسية والمقيم العام الجديد (لاكوست) باعتقال (30) ألف مواطن، لكن ذلك لم يخمد إرادة الشعب في الحرية، إذ اشتد النضال الوطني بشكل أكبر في تشرين الثاني– نوفمبر– واستمر الإضراب العام الثاني ثلاثة أيام، وطالب الشعب المغربي من جديد بعودة الملك محمد الخامس، والشروع في المفاوضات(44). ومن جهة أخرى تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية على يد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الذي أسس "جيش التحرير المغربي" واتخذ من الشمال المغربي، قاعدة للمقاومة المسلحة وأصبحت مدينة تطوان مركزاً للمجلس الأعلى للمقاومة المسلحة، وقد أمد حزب الإصلاح الوطني (جيش التحرير) بالمساعدة في هذه المنطقة. وبدأت عمليات جيش التحرير، تزداد في القرى والمدن مع ازدياد أعداده من المقاتلين، واستطاعت قوات (جيش التحرير المغربي) السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي، واستمر ذلك عام 1955(45).

لقد سمح الإسبان في منطقة نفوذهم في الشمال المغربي، بأن يتحرك حزب الإصلاح الوطني بدعم جيش التحرير المغربي، وأن تكون منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية، وكان ذلك نكاية بفرنسا التي لم تستشرهم بنفي الملك محمد الخامس وخوفهم أيضاً من ضم المغرب في نطاق (الاتحاد الفرنسي)، يؤكد ذلك دبلوماسي معاصر بقوله: "إن الإسبان قد شعروا بإهانة بالغة لعدم استشارتهم قبل خلع السلطان وأصبحوا يخشون أن يحاول الفرنسيون جعل المغرب، جزائر أخرى، دون أي نية في منح الاستقلال مما سيؤدي إلى زوال النفوذ الإسباني"(46).

أجبرت المقاومة الشعبية، السياسية والمسلحة في المدن والقرى في عموم المغرب، وتصاعد نشاط الثورة الجزائرية والخوف من قيام وحدة كفاحية بين الجزائر والمغرب، إضافة إلى تصاعد نشاط خط الكفاح المسلح في تونس، فرنسا على تغيير سياستها تجاه المغرب (وفعلت ذلك في تونس) والعمل على فتح المفاوضات بين الجانبين، فكان عام 1955 بداية المفاوضات المغربية الفرنسية.

المفاوضات المغربية- الفرنسية:

أدت تطورات الأوضاع الداخلية في المغرب (وفي الجزائر وتونس) عام 1955 إلى قيام الحكومة الفرنسية ومقيمها العام الجديد في المغرب (جلبر جرانفال) إلى إعادة فتح الحوار مع قادة حزب الاستقلال بالتحديد (أفرج عنهم أواخر عام 1954) باعتبار أن حزب الاستقلال يعد القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية، ولكونه أقرب إلى سياسة التفاهم (الاعتدال) للوصول إلى حل للقضية المغربية بعيداً عن استخدام السلاح.

في حزيران – يونيو 1955، أوصى (جلبر جرانفال) حكومته باتخاذ عدة إجراءات للاحتفاظ بالسلطة في المغرب، وأكد على ضرورة خلع محمد بن عرفة وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص النقمة الشعبية، إلا أنه واجه معارضة الجلاوي وأنصاره كما عارضه المستوطنون الفرنسيون، وأرغمته جهود هؤلاء على الاستقالة، فحل محله أواخر آب – أغسطس 1955 المقيم العام (بوايه ديلاتور). وفي الوقت نفسه كانت الحركة الوطنية المغربية في شكلها المسلح تشتد من يوم لآخر، كما بدأت جماعة الجلاوي وأنصاره تعاني من الانشقاق في صفوفها، حيث انفصل سكان الأطلس المتوسط عن قادتهم وبعثوا برقية إلى باريس في 11 آب – أغسطس، طالبوا فيها بعودة محمد الخامس، وفعل الشيء نفسه سكان الريف في الشمال المغربي. وقد أدى ذلك إلى تغيير ميزان القوى في المغرب لصالح الحركة الوطنية، حيث لم يعد بالإمكان قمع مقاومة الجماهير الشعبية كما لم يعد محمد بن عرفة يتمتع بأي شعبية حتى من أنصاره(47).

أجبر الضغط الشعبي والحزبي وخاصة عمليات الكفاح المسلح في مناطق كثيرة من البلاد على موافقة الجانب الفرنسي في آب – أغسطس 1955 على اتفاق (إكس ليبان) مع قادة حزب الاستقلال، ونص الاتفاق على تنحية محمد بن عرفة وتشكيل مجلس وصاية على العرش شريطة أن يحظى بموافقة الملك محمد الخامس، وتخلت الحكومة الفرنسية عن مبدأ (السيادة المشتركة) التي أعلنتها في إصلاحات عام 1953. وفي أيلول – سبتمبر، توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى الملك محمد الخامس في مدغشقر.

كما وصل وفد فرنسي برئاسة الجنرال كاترو للتفاوض مع الملك، لكن المفاوضات ظلت (غامضة)، وذلك لأن (الكتلة اليمينية) في فرنسا أبدت مقاومة مسعورة للقرارات التي اتخذت في إكس ليبان، فيما طالب الوطنيون المغاربة بمختلف أحزابهم بعودة الملك في سبيل الاستقلال الوطني، وإجراء انتخابات حرة

وعامة للجمعية الوطنية(48).

تحسس الوطنيون المغاربة، مماطلة الحكومة الفرنسية وترددها بالاستجابة لمطاليبهم فازداد نشاطهم في مجال الكفاح المسلح. ففي 1 تشرين أول – أوكتوبر 1955 انتفض الشعب في الريف، والأطلس المتوسط، وأصبحت حالة القوات الفرنسية "عسيرة للغاية" لأن الانتفاضة اتسعت وشملت مناطق متعددة من البلاد، فقامت الجمعية الوطنية الفرنسية في الشهر نفسه بالدعوة إلى فتح المفاوضات على الرغم من المقاطعة العنيفة من جانب اليمين الفرنسي:

وفي 21 تشرين أول– أوكتوبر طالب حزب الاستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية، كما بدأ الجلاوي باشا مراكش، بعد انحسار نفوذه بالتخلي عن محمد بن عرفة، وتأييد عودة الملك محمد الخامس. وكان موقف الجلاوي خاتمة انهيار الخطط الفرنسية في المغرب. وعليه فقد تنازل محمد بن عرفة عن العرش في 30 تشرين أول– أوكتوبر، وأدت هذه التطورات الداخلية في المغرب إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بالملك محمد الخامس في 5 تشرين الثاني– نوفمبر 1955 فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب(49).

في 5 نوفمبر 1955 سمحت الحكومة الفرنسية للملك محمد الخامس، بمغادرة منفاه في مدغشقر، والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال، وقد شارك في المفاوضات عدد من المستقلين ومن قادة حزب الاستقلال. وبدأت المفاوضات التمهيدية في 6 نوفمبر، وانتهت إلى إصدار تصريح (سان كلو) الذي احتوى على النقاط الآتية:

1–تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.

2–تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.

3–استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل L independence dans Iinter dependance.

4–إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب(50).

كان تصريح سان كلو بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب، لكن ذلك لم يتم إلا في آذار – مارس 1956.

استقلال المغرب:

فـي 16 نـوفمبر 1955، عـاد الملـك محمـد الخـامس إلـى المغـرب واسـتقبله الشـعب اسـتقبالاً كبيـراً، ومـع وصـوله أعلـن عـن نيتـه فـي [تأسـيس نظـام ملكـي دستوري فـي المغرب] وألغـى [الظهير البربري] واعترف بحقوق النقابات واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية(51).

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل فبراير 1956، وذلك بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة (غـي موليـه) لتصـل بالمفاوضـات إلـى غايتها. وقد كـان لجيش التحرير المغربـي دور كبير فـي التعجيل فـي اعتراف فرنسا بإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب دون هذا (التكامل) غير الواضح مع فرنسا. وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفـاق 2 آذار– مـارس 1956، والـذي مـنح المغـرب الاسـتقلال. إلا أن فرنسـا احتفظـت لنفسـها بموجب الاتفـاق ببعض الامتيـازات كاسـتمرار مرابطـة قواتها فـي بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية خلال فترة الانتقال(52).

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية، إلى دعوة الملك لزيارة مدريد وتمت الزيارة فـي 4 نيسـان – إبريل 1956، وتم الاتفاق في 7 إبريل على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشـمالية مـن المغـرب(53) لكـن إسـبانيا ظلـت محتفظـة إلـى الآن بـبعض المـدن الساحلية (ملية– سبتة) وبعض الجزر الساحلية.

أمـا طنجـة، فقد عـادت إلـى السـيادة المغربيـة بعـد أن أعلـن مجلـس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في 29 تشرين أول– أكتوبر 1956(54). وبـذلك انتهت الحمايـة الثنائيـة والدوليـة وحقق المغـرب استقلاله ووحدة أراضيه لكن بقيت للفرنسيين بعض المصـالح العسـكرية وبعـض القواعد الفرنسية الأمريكية حتى تم تصفيتها عام 1962.

***

## الهوامش:

*(1) للمزيد من التفاصيل انظر:*

*محمد علـي داهش: جمهورية الريف فـي مراكش 1919– 1926، أطروحـة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (بغداد 1983) – الفصل الأول؛*

*إبراهيم شحاتة حسن: الحماية فـي المغرب فـي ضوء التجربة الاستعمارية بإفريقيا، مجلـة*

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، العدد (2، 3)، السنة (79-1980)، ص 124؛

سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة، كميل داغر، ط1، دار الحداثة، (بيروت 1980)، ص 123؛

أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (بلا بلا)، ص 165- 169؛ أ. ج تايلر: الصراع على السيادة في أوربا 1848- 1918، ترجمة كاظم هاشم نعمة، مطبعة جامعة الموصل، (الموصل 1980)، ص 461- 466، 469- 476، 486- 492، 495- 502؛

بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت 1969).

(2) منذ عام 1865، عقدت سبع دول وأمريكا اتفاقية مع السلطان المغربي محمد بن عبد الله تم بموجبها إقامة إدارة عليا في طنجة وخاصة المنارة والمرفأ. وقد كان ذلك مقدمة لتدويل مدينة طنجة والذي أصبح قانونياً بموجب اتفاق 1923 ثم اتفاقيات 1928، 1945، 1952. ومن الجدير بالإشارة إلى أن إسبانيا استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية، فأعلنت إلغاء الإدارة الدولية، ووضع طنجة تحت حمايتها منذ 14 يونيو 1940 وحتى عام 1945، حيث عادت ثانية إلى الإدارة الدولية، وقد بقيت المدينة خاضعة شكلياً لسيادة سلطان المغرب حتى عادت إلى الحكم الوطني المغربي عام 1956. انظر للمزيد من التفاصيل عن معاهدة فاس والمعاهدة الثانية الفرنسية الإسبانية، والمعاهدات الدولية الخاصة بمدينة طنجة عند:

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة 1976)، ص 432- 436؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة 1976)، ص 432- 436؛

علال الفاسي: حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، بلا، (القاهرة 1948)، ص 28؛

محمود كامل المحامي: الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، (القاهرة بلا)، ص 578- 575؛

عبد الرحيم بن سلامة ك المغرب قبل الاستقلال، بلا، (الدار البيضاء 1980)، ص 67- 70.

(3) علال الفاسي محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (بيروت 1967)، ص 184- 185؛ بن سلامة، المصدر السابق، ص 67.

(4) عبد الله البارودي: المغرب، الإمبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت 1979)، ص 49- 51؛

خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد 1982)، ص 89؛

A. O. Cubarjana (A/kolege): Dejiny Sveta 1945- 1949 Nakladatelstvi Svoboda, (Praha 1988), p. 467. (مصدر تشيكي).

(5)رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش في معركة الحرية، بلا، (القاهرة 1946)، ص 23؛ حزب الاستقلال: المغرب الأقصى، دار الطباعة الحديثة ن (القاهرة 1951)، ص 142؛ عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا 1978)، ص 144.

Idriss Fadhil: Consensus Politique et Politique Etrangere Marocaine de 1953-1977, Annee Univritaire, (Paris 1982), pp. 500-501.

البارودي، المصدر السابق، ص 34.

(6) رابطة الدفاع عن مراكش: مراكش تحت النفوذ الإسباني، بلا، (القاهرة 1947)، ص 39– 43؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص47– 56.

(7)كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، 1944– 1956، جامعة البصرة، (البصرة 1983)، ص 17– 18؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج2، ص396.

(8)علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، عبد السلام جسوس، (طنجة 1947)، ص 106– 107؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة 1966)، ص 705– 706؛

روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، (بيروت 1963)، ص 143– 150؛

فئة من الأساتذة الجامعيين: دراسات في المجتمع العربي، مطبعة طربين (دمشق 1969)، ص 329؛

الجمل، المصدر السابق، ص 338– 341؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 169– 171.

(9) للمزيد من التفاصيل عن ثورة الريف وقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي، انظر، داهش، المصدر السابق، الفصل الثالث والرابع؛ الفاسي؛ الحركات الاستقلالية، ص 113– 117؛ الفاسي، حماية إسبانيا، ص45– 47؛ المحامي، الدولة العربية، ص571– 572.

(10) الظهير البربري، ويعني المرسوم أو القرار الذي أصدرته السلطات الفرنسية وحاولت من خلاله فصل العرب عن البربر في ميدان القضاء الإسلامي– الشريعة الإسلامية– والحيلولة دون استعمال اللغة العربية تمهيداً لعزلهم عن العرب وإدماجهم فيما عرف بـ (العائلة الفرنسية). قد أثار صدور هذا الظهير، استياءً بالغاً في عموم المغرب وبقية أقطار المغرب العربي، وتصاعد النشاط السياسي والثقافي والديني في المغرب، والوطن العربي وبعض الدول الإسلامية.

للمزيد من التفاصيل انظر:

صلاح العقاد:" المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1980)، ص358- 359؛

Douglas. E. Ashford: Political change in Morocco, Princeton University press, (Princeton 1961) pp. 49-51.

لقمان صالح أحمد القطان: سياسة فرنسا اتجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930- 1936، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد 1987)، ص 60- 69

الفاسي الحركات الاستقلالية، ص 145- 146؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص 188- 200.

(11) للمزيد من التفاصيل انظر:

الفاسي، محاضرات، ص 117؛ يحيى، العالم العربي، ص 709- 710، 714؛

العقاد، المصدر السابق، ص364؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، 390.

(12) أشار علال الفاسي إلى أن الانشقاق حدث بسبب عدم رضا محمد حسن الوزاني عن موقعه الحزبي كأمين عام لكتلة العمل الوطني، إلا أن الانشقاق كل يخفي وراءه خلافات ثقافية وعقائدية وطبقية، فالوزاني ينتمي إلى أسرة أرستقراطية، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة في مدرسة العلوم السياسية في باريس، فهو مشبع بالثقافة الغربية، ويرى الاهتمام بتطوير المغرب اجتماعياً وسياسياً في إطار الحضارة الغربية. ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابي. في حين كان الفاسي وجماعته من المحافظين، يوافق مبدئياً على الحكم الدستوري ويلح في ربطه بالنظام الملكي. كما تميز باهتمامه بربط المغرب بالعروبة والإسلام، ومع ذلك فإن الانقسام لم يؤد إلى تغيير الموقف في مواجهة الحماية الفرنسية. انظر:

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص224؛ محاضرات، ص118- 119؛ العقاد؛ المصدر السابق، ص 363- 364؛ يحيى، العالم العربي، ص714.

(13) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 209؛ سعيد، المصدر السابق، ص 219؛

تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص390؛ Ashford, op. Cit, p. 390.

(14) شارل أندريه جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (تونس 1974)، ص 33.

وانظر بالتفصيل عن هذه المرحلة:

روم لاندو: محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ط1، ترجمة ليلى أبو زيد، منشورات دار الأمان، (بيروت 1979)، ص19- 23؛ تاريخ المغرب، ص259- 262؛ جوليان، المصدر السابق، ص 194؛ الفاسي، محاضرات، ص119- 120؛ الحركات الاستقلالية، ص229- 232؛ العقاد، المصدر السابق، ص 365- 369؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 173- 177.

(15) حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة (بغداد 1975)، ص130؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 394.

(16)انظر بالتفصيل عن تأسيس حزب الاستقلال ووثيقة الاستقلال التي لم يعارضها إلا الحزب الشيوعي المغربي الذي اتهم حزب الاستقلال بالتعاون مع النازية وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية، وأصدر بياناً أعلن فيه "أن وثيقة الاستقلال تريد فصل المغرب عن فرنسا.. وإن وثيقة الاستقلال مصدرها النازية وإن حزب الاستقلال يريد التعاون مع النازية" وقد انعكس هذا الموقف الشيوعي فيما بعد على طبيعة العمل الجبهوي الذي ساد بين الأحزاب الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. انظر:

الخزعلي، المصدر السابق، ص 58- 58، 87- 103، 173؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص258- 259؛ سعيد، المصدر السابق، ص 68- 69؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 370- 371؛ لاندو، محمد الخامس، ص24- 36؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 178- 180؛ fadhil, op. Cit, p. 510-p. 510-, Ashford, op. Cit, p. 58, 180-178

(17)محمد بن العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، دار الوحدة الكبرى، (تطوان 1980)، ص 27؛

وانظر بالتفصيل:

محمد بن عزوز حكيم: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان 1980)، ج1، ص 13- 39؛

محمد بن عزوز حكيم: المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الساحل، (الرباط 1980)، ص 141- 150؛

الفاسي، حماية إسبانيا، ص 56- 59؛ وادي، المصدر السابق، ص 151- 152؛

حسين، المصدر السابق، ص 145- 146.

(18)الشاوش، المصدر السابق، ص 27- 29؛ عزوز حكيم، وثائق، ص 39- 41؛ وادي، المصدر السابق، ص 153- 155.

(19)للمزيد من التفاصيل انظر:

الشاوش، المصدر السابق، ص 30- 31؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص 124- 126.

(20) الخزعلي، المصدر السابق، ص 74- 75؛ Ashford, op. Cit, p. 88-89.

(21) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 318- 319؛ الخزعلي، المجمع السابق، ص 173؛ Jiri Filip a Kolektiv: Maroko, institut zahranicniho obchodu/ CTK- Pressfoto, (Praha 1918), p. 21-22. (مصدر تشيكي).

Cubarjana, op Cit, p. 488. تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 397؛

(22)للمزيد من التفاصيل عن مشروع الإصلاح وموقف حزب الاستقلال والملك، انظر: جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة 1966)، ج3، ص 1150- 1152؛ الفاسي، محاضرات، ص121، الحركات الاستقلالية، ص 285- 288؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص 110- 111؛ العقاد، المصدر السابق، ص 304؛ لاندو، تاريخ

المغرب، ص 322- 323؛ Cubarjana, op. Cit, p. 488.

(23)يعتبر خطاب الملك محمد الخامس في طنجة، أول موقف إيجابي يتخذه الملك لتأكيد مطالب الحركة الوطنية في حصول المغرب على استقلاله وسيادته، وهو لذلك يعد بداية الصراع بين الملك والإقامة العامة الفرنسية، وأدى ذلك إلى بداية توجس وخوف الإقامة من الملك محمد الخامس، وقيام الحكومة الفرنسية بنقل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من منفاه في جزيرة رينيون إلى فرنسا عام 1947، وحين وصوله إلى قناة السويس طلب اللجوء السياسي إلى مصر وأحبطت خطة فرنسا في الضغط على الملك.

لكن الصراع استمر بين الملك محمد الخامس والإقامة العامة الفرنسية ولم ينته حتى تم عزل الملك عام 1953، للمزيد من التفاصيل انظر:

وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات 1956- 1966، (بلا)، (بلا، بلا)، ص 45؛

جون هانش: تاريخ إفريقيا الشمالية بعد الحرب الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة 1966)، ص 183؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص 114- 117؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق؛ ص 204- 205؛ العقاد، المرجع السابق، ص 375؛

الفاسي، محاضرات، ص122- 123، الحكايات الاستقلالية، ص 312؛ لاندو، محمد الخامس، ص 31- 32؛ يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص 1152- 1153.

(24)الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 364- 365؛ العقاد، المصدر السابق، ص 372- 373؛ يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص 1154- 1155؛ لاندو، تاريخ المغرب، ص331؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص397- 400؛

Ashford, op. Cit, p. 92, Cubarjana, op. Cit, p. 489, Filip, op. Cit, p. 22-23.

(25)الخزعلي، المصدر السابق، ص 124.

(26)الفاسي، حماية إسبانيا، ص57- 59؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص 127- 129.

(27)جون واتربوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة، ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت 1982)، ص 51.

(28)محمد العلمي: محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب، (الدار البيضاء 1975)، ص68- 69؛

الفاسي، محاضرات، ص125- 126؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 183- 184، 205- 106؛ يحيى المغرب الكبير، ج3، ص1156؛ لاندو، محمد الخامس، ص56، تاريخ المغرب، ص 338- 340؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 399- 400؛ Filip, op. Cit, p. 38.

(29)علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، مطبعة الرسالة (القاهرة، 1956)، ص 104؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص 153.

(30) جوليان، المصدر السابق، ص 409.

(31)لم يكن من السهل حل حزب الاستقلال من قبل السلطات الفرنسية، لأنه لم يقم بنشاط غير مشروع، ثم إن حلاً من هذا النوع تقوم به السلطات الفرنسية على انفراد، قد يعمل على تقوية مكانة الحزب ليس في نظر المغاربة وحدهم، ولكن في نظر الوطن العربي أيضاً، ولهذا عملت في البداية على مطاردة أعضائه ومحاولة الحصول على شرعية ضربه كاملاً من خلال الملك محمد الخامس. انظر بالتفصيل:

العلمي، المصدر السابق، ص 72– 73؛ الفاسي، محاضرات، ص 126– 127؛ حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص 190؛ لاندو، محمد الخامس، ص 72– 77.

(32)انر نص التصريح عند:

لاندو، محمد الخامس، ص81؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص 167.

(33)كان لحوادث عام 1951 صدى بعيد في الوطن العربي، وأدى ذلك إلى قيام الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة برفع القضية المغربية إلى هذه الهيئة الدولية وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ص 158– 165؛ لاندو، محمد الخامس، ص77– 78؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2 ص 401– 402؛ جوليان، المرجع السابق، ص413.

(34) رفض الموقعون على الميثاق الوطني للجبهة الوطنية المغربية، تأليف جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي وذلك لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال، إضافة إلى الخلاف العقائدي، انظر:

الفاسي، حماية إسبانيا، ص 60؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، 203– 204؛

الخزعلي، المصدر السابق، ص 171– 174؛ Ashford, op. Cit, p. 70, 174-171

(35)الخزعلي، المرجع السابق، ص 174.

(36) الفاسي، محاضرات، ص 129– 130؛ العلمي، المرجع السابق، ص 80؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 403– 404.

(37)لم تكن جميع العرائض الموقعة على خلع الملك، قد تمت برضا الجميع، لأن كثيراً من القواد احتجوا على انتزاع تواقيعهم بالإكراه كما أن حكام الأقاليم الكبيرة وهم باشوات الرباط والدار البيضاء وفاس وصفرو، استنكروا حركة الجلاوي. انظر يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص 1159– 1160؛ العقاد، المرجع السابق، ص 379؛

Ashford, op. Cit, p. 40.

(38) محمد بن عرفة، هو عم الملك محمد الخامس. كان رجلاً طاعناً في السن في العقد السابع من العمر، ضعيف الشخصية، من الطراز القديم، مجهولاً، مغموراً على غرار أغلب أقرباء الملك، ولم يكن متعلماً ولا كانت له تجربة سياسية أو إدارية، وقد نصح الجلاوي السلطات الفرنسية باختياره، للمزيد من التفاصيل انظر:

عبد الهادي التازي (معرب): الحماية الفرنسية، بدؤها –نهايتها، حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، (الدار البيضاء 1980)، ص 192– 194؛

دبلوماسي بريطاني، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة، نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (17) (لندون 1988)، ص 120؛

العقاد، المصدر السابق، ص 380؛ لاندو، محمد الخامس، ص 97– 98؛

تاريخ الأفكار العربية المعاصر، ج2، ص 404– 406؛ هاتش، المرجع السابق، ص 190؛ Filip, op. Cit, p. 24.

(39)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص 122.

(40) Ashford, op. Cit, p. 79-80.

(41)بقي حزب الإصلاح الوطني في الشمال المغربي صامداً على مواقفه في التضامن مع الملك محمد الخامس، والعمل من أجل الاستقلال تحت اسم واحد هو حزب الاستقلال، وذلك في آذار –مارس– 1956. انظر: الشاوش، المصدر السابق، ص 30– 31.

(42) بدأت بوادر الكفاح المسلح في المدن ومن خلال تنظيمات حزب الاستقلال، وعلى يد القاعدة منذ عام 1951، وبدأت المقاومة المسلحة بأعمال فردية، وخلال أزمة عام 1951 بين الحكومة الفرنسية والإقامة العامة، وبين الملك والحركة الوطنية، بدأت جماعات العمال في الدار البيضاء بشكل خاص، تنظيم خلايا سرية يجهلها قادة المنظمات السياسية والنقابية، برغم كون هؤلاء العمال نقابيين أو مناضلين في حركة سياسية لا سيما في حزب الاستقلال الذي لا يؤمن بالكفاح المسلح، وقد استمرت أعمال المقاومة المسلحة على شكل عمليات فردية حتى عام 1953. حيث بدأت تأخذ طابعها المنظم والكبير. انظر بالتفصيل، العلمي، المصدر السابق، ص 87– 91.

(43)لاندو، محمد الخامس، ص 98؛ واتربوري، المرجع السابق، ص 56؛
Ashford, op. Cit, p. 101-102.

(44)انظر تقرير مفصل عن الأحداث:

جامعة الدول العربية –الأمانة العامة– الإدارة السياسية، أرشيف د /24/2/1–ض؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 409.

(45)انظر بالتفصيل عن عمليات الكفاح المسلح:

يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص 1161– 1165؛ العلمي، المصدر السابق، ص 97– 101؛ لاندو، محمد الخامس، ص 104.

(46)دبلوماسي بريطاني، المصدر السابق، ص 120؛ سعيد، المرجع السابق، ص 223.

(47)العقاد، المصدر السابق، ص 382؛ شبر، المرجع السابق، ص 141؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص410– 411.

(48)وزارة الخارجية المغربية، المرجع السابق، ص14؛ العقاد، المصدر السابق، ص 382– 383؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، 410– 411.

(49)يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص 1165؛ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 412–

413؛ فئة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص 331.
(50)يحيى، المغرب الكبير، ج3، ص1166؛ العقاد، المصدر السابق، ص 385.
(51)تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج2، ص 414.
(52)وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص 21–23؛ يحيى المغرب الكبير، ج3، ص 1167؛

Filip, op. Cit, p. 24, Ashford, op. cit, p. 120-121.

(53) وزارة الخارجية المغربية، المصدر السابق، ص 23.
(54)وزارة الخارجية المغربية، المصدر نفسه، ص 24.

■■■

# الفصل السادس

# الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الإسباني

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية في الشمال الغربي
-نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب
-نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي.
-الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية
-الهوامش

-بعض معطيات السياسة الإسبانية الاستعمارية

في الشمال الغربي:

كانت الحركة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) في الشمال المغربي تمثل امتداداً للكفاح الوطني التاريخي ضد العدوان والاحتلال الإسباني للشمال المغربي، أثبتت قدرة الشعب على مواجهة الاحتلال في ظل غياب أو تغييب السلطة المركزية (المخزن).

وكان عام 1926، بداية لانتشار الاحتلال الإسباني إلى جميع مناطق الشمال المغربي التي حددها الاتفاق الفرنسي- الإسباني في 27 تشرين الثاني – نوفمبر- 1912. وعليه، بدأت عمليات ملاحقة فلول الثوار في كل مكان، ومصادرة أراضيهم وأموالهم، وحكم الشعب بالحديد والنار، كما جرى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وعلى الثروة المعدنية (منجم حديد اكسان) في إقليم الريف، وبقية مصادر الثروة المعدنية، وانتشرت بشكل أوسع عمليات الهجرة الإسبانية والاستيطان في الشمال المغربي، مثلما توسعت نشاطات الإسبان في المجال الثقافي لـ "أسبنة" أبناء الشعب المغربي في منطقة نفوذهم، كما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في المنطقة.

إن نهاية الكفاح المسلح عام 1927 لم يكن يعني نهاية الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسباني في الشمال المغربي. فقد انتقل مركز الثقل في الحركة الوطنية المغربية الشمالية من الأرياف إلى المدن، وبدلاً من أن يكون الريفيون- خضعوا لمسلسل الإفقار والتجهيل والاضطهاد- يشكلون القوة الاجتماعية الرئيسة في الكفاح الوطني، فقد أصبح المثقفون والموظفون والتجار والكسبة في المدن يشكلون القوة الاجتماعية في الحركة الوطنية بعد عام 1926، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ومن خلال العمل السياسي بظهور الأحزاب المغربية التي شكلت الحركة الوطنية، وقادت الشعب على طريق الحرية والاستقلال والوحدة

الوطنية.

## نشأة الحركة الوطنية السياسية في المغرب:

بدأ الكفاح السياسي في الشمال المغربي، امتداداً لبدايات الكفاح السياسي في المغرب منذ إعلان الحماية الثنائية عام 1912. تمثلت بواكير العمل الوطني على يد مجموعة من المثقفين وعلماء الدين من أساتذة وخريجي جامعة القرويين في فاس، وخلال الفترة ما بين 1912-1926، هيمنت الأفكار الوطنية للحركة الإصلاحية السلفية وأصبح لها مريدوها ودعاتها ودورها في مواجهة التحديات الاستعمارية. وفي ظل ذلك المناخ الفكري والسياسي برز العديد من الشباب المغربي الذي قدر له أن يقود الحركة الوطنية المغربية منذ العشرينات وحتى الاستقلال عام 1956، وكان أبرز هؤلاء علال الفاسي، محمد حسن الوزاني أحمد بلا فريج، عبد السلام بنونة، عبد الخالق طريس، محمد المكي الناصري وآخرون.

إن الحركة الوطنية في الشمال المغربي، نشأة وفكراً ومسيرة نضالية لم تكن معزولة عن الإطار العام للحركة الوطنية المغربية. ففي الجنوب المغربي الذي خضع للحماية الفرنسية بدأ الكفاح السياسي منذ مطلع العشرينات وراء واجهات دينية وثقافية تمثلت بظهور العديد من الجمعيات التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي من خلال الندوات والمحاضرات الدينية والثقافية التي كانت تطرح بين طياتها أفكاراً سياسية وطنية تسعى لإنضاج وعي وطني سياسي، أسس فيما بعد عقد من الزمان، أرضية العمل الوطني المنظم والهادف إلى الدفاع عن الذات الوطنية وهويتها العربية الإسلامية.

أسس أعضاء تلك الجمعيات (اتحاد الطلاب- حماة الصدق) وغيرهما (كتلة العمل الوطني) برئاسة علال الفاسي، وطرحت أفكاراً إصلاحية في العديد من المجالات وظهرت حركة سياسية بعد صدور الظهير البربري في 16 أيار- مايو- 1930.

حاول المستعمرون الفرنسيون من خلال "الظهير البربري" إبعاد البربر قومياً وتشريعياً وثقافياً عن العرب والإسلام في محاولة لدمجهم في المناخ الثقافي والحضاري الفرنسي(1)، وكان لذلك أثره في الانتقال بالحركة الوطنية المغربية إلى

وضع أكثر تنظيماً وبعداً اجتماعياً، وأهدافاً إصلاحية واضحة المعالم الوطنية والعربية والإسلامية.

أحدث صدور "الظهير البربري" موجة من الاستنكار والمظاهرات والاحتجاجات مغربياً وعربياً وإسلامياً، وفي داخل المغرب تشكلت أولى الخلايا السياسية منذ عام 1931، ثم تبلور النشاط السياسي الوطني في تنظيم باسم "كتلة العمل الوطني" عام 1934(2)، وقدمت أول برنامج للإصلاحات الوطنية وفي مختلف المجالات على طريق انتزاع الحقوق الوطنية المغربية على مراحل ومن خلال العمل السلمي المنظم. ثم قدمت مطاليب أخرى عام 1936 بعد وصول (حكومة الجبهة الشعبية) في فرنسا بزعامة ليون بلوم تضمنت المطالبة بالعمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية(3).

في عام 1937، حدث الانشقاق داخل كتلة العمل الوطني نتيجة للخلافات الفكرية والاجتماعية والطبقية بين الفاسي والوزاني كما مرّ ذكره، وظهر (حزب الحركة القومية) بزعامة محمد حسن الوزاني، ثم ظهر (الحزب الوطني) بزعامة علال الفاسي. وسعى الحزبان من أجل المصلحة الوطنية بممارسة نشاطهما السياسي وضمن أسلوب العمل السلمي، بتوجيه النقد للإقامة العامة الفرنسية، والمطالبة بالإصلاحات في كافة المجالات، وقد تعرض الحزبان لحملات من الملاحقة والاعتقال والنفي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية (1939-1945) حيث وقف سلطان المغرب محمد ابن يوسف (محمد الخامس) والحركة الوطنية المغربية إلى جانب فرنسا في صراعها ضد ألمانيا النازية على أمل تحقيق الحرية والاستقلال.

نشأة الحركة الوطنية في الشمال المغربي:

نشأت الحركة الوطنية السياسية في الشمال المغربي على يد مجموعة من رجالات الحركة الوطنية المغربية وهم (عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكي الناصري، وآخرون) وكان ذلك عام 1926 في مدينة تطوان، وعليه فقد اتفقت في الأهداف والغايات وأسلوب العمل مع الحركة الوطنية في الجنوب المغربي. وقد تخفت الحركة الوطنية الشمالية وراء واجهات دينية وثقافية واستمرت في عملها بشكل سري حتى 5 أيلول -سبتمبر عام 1930، ثم ظهرت باسم

(الهيئة الوطنية الأولى) وكانت قاعدتها الاجتماعية تتشكل من المثقفين وكبار الملاك والأرستقراطية المدينية ذات الاتجاهات الوطنية، ثم تحولت إلى اسم "وفد مطالب الأمة".

أصبحت كتلة (وفد مطالب الأمة) عام 1931 ممثلة للشعب، وقدمت باسمه، مطاليب إصلاحية إلى سلطات الحماية الإسبانية في 8 حزيران- يونيو 1931. إلا أن السلطات الإسبانية رفضت المطاليب الوطنية. وخلال الفترة 1931-1934، لم يتعد النشاط الوطني حدود العمل الثقافي (مجلة السلام – جريدة الحياة) وتأسيس النوادي والجمعيات الخيرية والطلابية وتنظيم المهرجانات الخطابية في المناسبات(4).

سرعان ما توسعت قواعد "الهيئة الوطنية الأولى" لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية، مما أشعرها بقوتها وقدرتها على أن تظهر قوة سياسية تمثل مصالح الشعب في منطقة الحماية الإسبانية، وقد كان للأوضاع الداخلية لإسبانيا وانعكاسات ذلك على الشمال المغربي، وطبيعة السياسة الاستعمارية الإسبانية تجاه الشعب المغربي، الأثر الكبير في ظهور الحركة الوطنية الشمالية ووفق برامج وأهداف محددة ومن خلال الأحزاب التي تشكلت في الشمال المغربي.

كانت إسبانيا منذ منتصف الثلاثينيات تعيش في ظل الحرب الأهلية بزعامة الجنرال فرانكو وبالضد من حكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد (1936-1939)، حيث أثرت على الأوضاع السياسية في الشمال المغربي. فقد عرفت "الهيئة الوطنية" ما ينويه العسكريون ضد حكومة الجبهة الشعبية فاستغلت ذلك للحصول على مكاسب وطنية تخدم مصالح الشعب، فبعثت وفداً إلى حكومة مدريد لشرح الحالة عن موقف العسكريين بقيادة الجنرال فرانكو وطالبت "بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم" لكن حكومة الجبهة الشعبية لم تعر الوفد المغربي اهتماماً، وقاد ذلك الموقف، إلى تعرض رجالات الهيئة الوطنية إلى الملاحقة والاعتقال وخاصة العناصر المعروفة بميولها النقابية، كما جرى التضييق على النشاط الوطني وتشديد المراقبة على تحركات قيادات الهيئة الوطنية وخاصة بعد احتجاج (الخليفة) الحسن بن المهدي، في اليوم الثاني على وقوع الانقلاب العسكري، وفي الوقت نفسه، كان لكتلة العمل الوطني في الجنوب المغربي موقفها المناصر لقضية الحرية والاستقلال للشمال المغربي أثناء

مباحثات وفدها مع وفدي حكومة الجبهة الشعبية في كل من باريس ومدريد، لكن الطرفين لم يصلا إلى نتيجة مرضية(5).

إن محاولات الوطنيين المغاربة لم تكن خافية على الجنرال فرانكو، ومن هنا بات عليه لتهدئة الشعب المغربي في الشمال، إجراء الاتصالات مع قادته فبدأ يغير سياسته، وأمر مبعوثه (بيك بيدير) بالاتصال برجال الحركة الوطنية الشمالية والتأكيد على أن "إسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم منها الجمهوريون".

وعليه فقد بدأ الجنرال فرانكو يتساهل مع رجالات الحركة الوطنية، ومنحهم الحرية في إصدار الصحف مثل صحيفة (الريف) التي كان يديرها المؤرخ المغربي التهامي الوزاني، وصحيفة (الحرية) التي أشرف على تحريرها عبد الخالق الطريس. ومن جهة أخرى ظلت الاتصالات بين الوطنيين في الشمال والجنوب قائمة، إلا أن مواقع الحدود التي فرضتها سلطات الحماية الثنائية حالت دون الاتصال المباشر، لكن الطرفين كانا متفقين على مبادئ أساسية وضرورة المحافظة عليها، وهي العمل لحرية المغرب واستقلاله ووحدته، والوفاء لسلطان المغرب محمد بن يوسف (محمد الخامس)، والتأكيد على التمسك بالإسلام والعروبة.

وقد استمر نشاط الهيئة الوطنية في الشمال على هذا المنهج والبرنامج حتى بدأ الانشقاق في داخلها عام 1936(6).

في تلك الفترة، اتخذ الجنرال فرانكو من الشمال المغربي قاعدة للانطلاق للقضاء على حكومة الجبهة الشعبية في مدريد، وأقنع الزعماء السياسيين من رجالات الحركة الوطنية بالدعاية لصالح اليمين المتطرف، وانطلاقاً من موقف الجبهة الشعبية السابق تجاه موفد الحركة الوطنية والإهمال الذي لقيه، وانطلاقاً من الرغبة في الحصول على حرية العمل الوطني وتأسيس الأحزاب السياسية في الشمال المغربي، وقف رجال الحركة الوطنية إلى جانب الجنرال فرانكو وحشدوا الآلاف من المواطنين المغاربة للقتال إلى جانبه(7).

كان من نتائج التقارب بين رجالات الحركة الوطنية والجنرال فرانكو أن استطاع الوطنيون تأسيس الأحزاب السياسية. وعليه ففي 8 كانون أول –ديسمبر– أسس عبد الخالق الطريس "حزب الإصلاح الوطني" وأصدر صحيفتين باللغة العربية إحداهما "الحياة" والثانية "الحرية". كما أنشأ كتيبة من الشباب الحزبي على

غرار "الفلانجي" الإسبانية، وكان الطريس يستعرضها ببدلة عسكرية ورتبة عقيد. وفي مطلع عام 1937، أسس محمد المكي الناصري "حزب الوحدة المغربية"، وأصدر صحيفة "الوحدة المغربية" باللغتين العربية والإسبانية(8).

ويبدو أن هناك تشابهاً أو تقارباً على صعيد الأفكار والبرامج بين حزب الحركة القومية في الجنوب بزعامة الوزاني وحزب الوحدة المغربية بزعامة الناصري، مثلما كان هناك تشابه في الموقف الفكري بين الحزب الوطني في الجنوب بزعامة الفاسي وحزب الإصلاح الوطني بزعامة الطريس. وعلى العموم كانت أهداف وغايات الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب متطابقة.

كانت (الخريطة الحزبية) خلال مرحلة الثلاثينات توضح بأن هناك تناسقاً بين أحزاب الشمال والجنوب، وكان هناك موقف موحد بين قيادات وقواعد الحركة الوطنية الشمالية خلال الحرب الثانية(9). ولم يقف الأمر عند تأكيد الصفة المغربية في فكر وبرامج الحركة الوطنية في الشمال المغربي، وإنما أكد برنامجها على العمل من أجل المغرب العربي والوطن العربي والعالم الإسلامي، فقد جاء في برامجها ما يؤكد هذا الاتجاه بالعمل على ((ربط العلاقات بين الجهات الثلاث تونس والجزائر والمغرب، وإعادة العلاقات بين هذه المناطق والبلدان العربية الإسلامية))(10)، وخلال المرحلة (1936 . 1939) ونتيجة للتقارب بين فرانكو وزعماء الحركة الوطنية، فقد سمح للعديد منهم بتقلد المناصب الحكومية الثقافية والدينية (المعارف . الأوقاف . العدل) واستمرت الحالة هادئة بين الطرفين خلال الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) حيث وقف الجنرال فرانكو على (الحياد) في الصراع بين ألمانيا النازية وحلفائها، وبين فرنسا وحلفائها(11).

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية فترة هدوء بين الطرفين على مستوى الصراع فإن الحركة الوطنية الشمالية تحركت لتنظم نفسها باتجاه تحقيق الأهداف والمنطلقات التي عبرت عنها في برامجها. ففي عام 1942، وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب ذلك ((جبهة قومية)) لتوحيد النضال من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. فقد دعت الجبهة ((إلى استقلال المنطقتين تحت حكم الأسرة العلوية))(12). وكان أبرز أعمال الجبهة القومية هي تقديم مذكرة إلى قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في مدينة طنجة، طالبت فيها باستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وكان ذلك بتاريخ 24 شباط . فبراير . 1943، وعندما علم حزب الإصلاح بوثيقة الاستقلال المقدمة إلى ملك المغرب

محمد الخامس(*) بتاريخ 11 كانون الثاني ـ يناير 1944، والتي أصبح الحزب بعدها يسمى ((حزب الاستقلال)) بادر إلى تقديم رسالة إلى الملك المغربي بتاريخ 29 شباط ـ فبراير 1944، ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيداً مطاليبه العادلة في استقلال المغرب(13).

إن تحرك رجالات الحركة الوطنية في الشمال المغربي بتأييد قضية الحرية والاستقلال والوحدة كانت تسير مع بدايات انفراط عقد التقارب مع السلطات الإسبانية ـ على الرغم من ترشيح وتأييد الخليفة لهم في المناصب ـ فقد خرج العديد منهم من مناصبهم الحكومية، واستمر هذا الاتجاه المتقاطع مع سلطات الحماية الإسبانية حتى عام 1946.

## الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نشاطاً سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب والشمال إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز في نشاط حزب الاستقلال الذي أصبح القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية عموماً. فقد نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب.

وشهدت المرحلة ذاتها وكما ورد في الفصل السابق، بداية الدعوة لتأسيس ((جبهة التحرير الوطني)). كما شهد عام 1946، انبعاثاً في عمل النقابات، حيث انضمت جميع النقابات المغربية إلى (اتحاد نقابات المغرب) والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية(14).

وعلى صعيد النضال السياسي في خارج المغرب، أثبتت الحركة الوطنية الشمالية حضورها في الوطن العربي، فقد حلّ في 7 شباط ـ فبراير ـ 1946 وفد ((المنطقة الخليفية)) لدى جامعة الدول العربية (تأسست في 22 آذار ـ مارس ـ 1945) وقدم الوفد مذكرة وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأنشاص وبلودان وإلى مجلس الجامعة. كما نشط أعضاؤها من الطلبة ـ وبالتعاون مع طلبة المغرب عموماً ـ في تأسيس مكاتب إعلامية ـ إلى جانب مكاتب تونس والجزائر ـ للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق، والوسط الدولي في باريس ولندن(15).

وشهد عام 1946، بداية تحول في السياسة الإسبانية باتجاه العودة إلى

إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للأحزاب السياسية. وإذا كانت فترة نهاية الحرب الثانية قد شهدت تقاطعاً بين زعماء الحركة الوطنية الشمالية وسلطات الاحتلال، وأدى ذلك إلى ملاحقتهم واعتقالهم، فإن مرحلة ما بعد الحرب شهدت إطلاق سراح العديد من الزعماء. وابتهجت جماهير المنطقة بذلك في نوادي حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، واستأنف حزب الإصلاح نشاطه السياسي بالدعوة إلى توقف الهجرة الإسبانية والاستيطان ونزع ملكية الأراضي، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المغربية، وكذلك المطالبة بإقرار الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة ((قومية)) مؤقتة تعد البلاد للاستقلال(16).

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب، دعماً أكبر وأقوى عندما بدأ الملك المغربي محمد الخامس يطرح قضية المغرب وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة، ويواجه مشاريع وقرارات الإقامة العامة الفرنسية، فبدأ التقارب بين الجانبين لتحقيق الأهداف الوطنية، مما عزز قوى الطرفين تجاه الحماية.

في 7 نيسان . إبريل 1947 قام الملك محمد الخامس بزيارة طنجة كما ورد في الفصل السابق، وأثناء نزوله في مدينة أصيلا، استقبل من قبل الخليفة الحسن بن المهدي والمندوب السامي الإسباني والوفود الشعبية للمدن والأرياف ثم غادرها إلى طنجة بصحبة المقيم العام الفرنسي، وفي طنجة ألقى خطاباً وطنياً وقومياً بعيداً عن تأثيرات الإقامة العامة الفرنسية(17).

اجتاحت المغرب في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، موجة من المظاهرات المعادية للاستعمار ودعت الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وتقديم الشكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وأحدث ذلك رد فعل عنيفاً من سلطات الحماية الثنائية، حيث سادت موجة من الإرهاب استمرت طيلة عام 1947(19). ثم قامت سلطات الحماية الإسبانية إلى جانب الملاحقة بفرض غرامة مالية على حزب الإصلاح الوطني باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية وحظرت عليه العمل السياسي منذ 8 شباط . فبراير 1948، فيما واصل عمله سراً. واستمر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية على مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ تلك الفترة بدأ التقارب التنظيمي بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال، وأسس الأخير له في مدينة تطوان خلية حزبية لتكون

حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في عمله السري حتى بدأ التغيير في السياسة الإسبانية تجاه الحركة الوطنية في مطلع الخمسينات(19).

إن ذلك التطور في العمل السياسي المغربي، والمجاهرة رسمياً وشعبياً بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقه تطور مهم في العمل الوطني في خارج المغرب، حيث أصبحت القاهرة . بشكل أساسي . ودمشق وبغداد، مراكز لنشاط حركات التحرر الوطني المغاربية عموماً.

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وصل عدد من قادة ومناضلي الحركات الوطنية في المغرب العربي (تونس . الجزائر . المغرب) إلى القاهرة وشكلوا ((جبهة شمال أفريقيا)) في تشرين الثاني . نوفمبر 1944 برئاسة محمد الخضر حسين، وكان هذا التضامن معناه أن يعمل الجميع معاً من أجل قضية المغرب العربي، وأصبحت تلك (الجبهة) رابطة بين المغرب العربي والقاهرة والأقطار العربية الأخرى، وأخذت الجهود المغاربية مجتمعة تشق طريقها لدراسة مختلف مشاكل المغرب العربي ولبحث أنجع الوسائل لتوحيد النشاط الوطني وتقوية التضامن المغاربي من جهة، والتضامن العربي الشامل من جهة أخرى(20).

ووصل القاهرة نهاية الحرب العالمية الثانية، الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد من تونس عام 1945، والشاذلي المكي أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري عام 1945 كذلك، ووصلها عام 1945 من المغرب علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي. كما وصلها العديد من زعماء وقواعد الحركات الوطنية المغاربية عموماً. وقد اتفقت جميع الاتجاهات السياسية على توحيد نشاطها عن طريق مؤتمر تعقده، فكان ((مؤتمر المغرب العربي)) الذي عقد في 15 شباط . فبراير . 1947. وقد أصر ممثلو الأحزاب المغاربية (الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم . حزب الشعب . حزب الاستقلال . حزب الإصلاح الوطني) على وجوب استمرار وتوحيد العمل الكفاحي من أجل الاستقلال التام. كما أكد المؤتمرون على توحيد مكاتب الحركات الوطنية العاملة في القاهرة في هيئة رئيسية تعرف باسم ((مكتب المغرب العربي)) الذي اتخذ العديد من القرارات في نهاية أعماله في 22 شباط . فبراير . أكدت على إحكام الروابط والاتفاق على الاستقلال التام، والعمل على توحيد المنظمات المهنية في الأقطار الثلاثة وتوحيد العمل الكفاحي، إلى جانب قضايا عربية ودولية أخرى.

وفي 31 أيار . مايو . 1947 تمكن زعيم ثورة الريف المغربية الأمير محمد

بن عبد الكريم الخطابي من الاستقرار في القاهرة بمساعدة زعماء المغرب العربي وشخصيات من جامعة الدول العربية. وقد احتجت إسبانيا على القرار الفرنسي بنقله من جزيرة رينيون إلى فرنسا، إلا أنها باستقراره في القاهرة التزمت الصمت ما دام قد نزل بعيداً عن الشمال المغربي. ومنذ البداية، شارك في نشاطات مكتب المغرب العربي، وأسس ((لجنة تحرير المغرب العربي)) في مطلع كانون الثاني . يناير 1948، وكانت أخطر لجان المكتب، فقد آمنت بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية والعربية. وقد اشتركت الحركة الوطنية في الشمال المغربي بلجنة تحرير المغرب العربي كما في مكتب المغرب العربي، حيث مثل الشيخ محمد اليمني الناصري مدير بيت المغرب للتبادل الثقافي في القاهرة، حزب الوحدة المغربية، وكان عبد الخالق الطريس ممثل حزب الإصلاح الوطني إلى جانب ممثلي الأحزاب الأخرى في تونس والجزائر والمغرب(22).

من جانب آخر، وإلى جانب الاضطهاد والملاحقة لزعماء وقواعد الحركة الوطنية في الشمال المغربي، فقد أنشأت سلطات الحماية الإسبانية أحزاباً سياسية صغيرة من العناصر الموالية لسياستها، فأنشأت (حزب الوحدة الريفية) ثم (حزب الدفاع الوطني) عام 1947، لكن هذين الحزبين كانا فاقدين للرصيد الشعبي على الرغم من التسمية لأنهما لا يشكلان إلا جزء مما يسمى أحزاب الإدارة الاستعمارية.

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) لم تكتف بمحاولتها لتشكيل أحزاب سياسية موالية لها، بل اتخذت رد فعل سريعاً على تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) بعد أن لمست (وفرنسا) الضجة والتأييد العربي والدولي للأمير الخطابي، واستشاطوا غضباً وخوفاً من تصريحاته وقدرته على لم شمل المغاربة في تنظيم كفاحي موحد، إلى جانب دعوته إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح في انتزاع الحقوق الوطنية، وقد كان لإسبانيا وفرنسا باع طويل من الهزيمة أمامه خلال أعوام 1921 . 1926.

ففي مطلع شباط . فبراير . 1948، عقد المندوب السامي الإسباني الجنرال فاريلا، والمقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، اجتماعاً في طنجة تحت شعار ((الخلاف بين دولتينا لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة)) ورفعا التقارير إلى حكومتيهما في باريس ومدريد، يدعوان إلى المواجهة بكل متطلباتها، وذلك بتوسيع نطاق المتابعة والمراقبة وتجنيد المزيد من الجواسيس، وتشجيع ((مهنة)) التجسس

فـي أوسـاط ((المعتقلـين))، والعمـل علـى تجنيـد بعـض العناصـر ذات التـأثير الاجتماعي والسياسـي من دعم رؤساء المناطق وزعماء الأقاليم وباشوات المدن وشيوخ الطرق الصوفية من الموالين لـلإدارة الاستعمارية، وفرض أحكام عرفية مشددة، وممارسة الإرهاب السياسي والعنف العسكري والدموي، إلى جانب العمل على إهانة المقدسات وخلق حالة التوتر مع الأهالي بإغلاق المساجد وتحويل المدارس إلى معسكرات ومراكز بوليس، وعليه، فقد ((تحول المغرب إلى ساحة للفضائح))(23).

ومثلما اتفقت فرنسا وإسبانيا عام 1925 . 1926 باتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية للقضاء على الثورة الوطنية المسلحة (ثورة الريف) التي تزعمها الأمير الخطابي، فقد شهدت مرحلة ما بعد عام 1948، اتفاقاً في سياسة إسبانيا وفرنسا للقضاء على جهود الأمير الخطابي ولجنة تحرير المغرب العربي. وكانت إسبانيا تدرك معنى تصريحات الخطابي فسارعت إلى تحويل قواتها عام 1948، إلى منطقة الريف معقل الثورة الريفية وقائدها، واحتلت منزل الخطابي في أجدير في محاولة لإشعار السكان بسطوتها وقدرتها في السيطرة على الأوضاع الداخلية قبل قيام السكان بأي رد فعل مواجه لنفوذها. فيما واصلت قواتها المسلحة في تطوان قمعها للمواطنين، حيث زجت بالمئات في السجون، وسقط عدد كبير من الضحايا(24).

إن سلطات الحماية الإسبانية (والفرنسية) أدركت أن تبني أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة احتلالها للمغرب، معناه إدراك الحركة الوطنية في المغرب العربي عموماً وخاصة بين قواعد الحركة، فشل أسلوب العمل السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية، وثارت خشيتها أكثر عندما أصبح رمز الكفاح المسلح الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على رأس اللجنة التي آمنت منذ البداية بأن اعتماد الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للقضاء على الاحتلال، ولقد كان الخطابي مسكوناً بهذا الأسلوب، وهي تعرف تجربتها معه. وعلى ذلك فقد شهد المغرب بأجمعه تشدداً استعمارياً في محاولة للقبض على الأوضاع حتى بداية الخمسينات.

وعلى صعيد الداخل المغربي، فقد شهدت الخمسينات تداخلاً وتكاملاً في العمل الوطني بين الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية وبشكل أكبر من السابق، فقد سعى كلا الطرفين إلى العمل من أجل استقلال المغرب عن

طريق العمل السياسي السلمي، واقترب الاثنان من بعضهما. فلقد اكتشف الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية سيادة العرش، والوطنيون بدورهم كانوا يرون في الملك شخصية مؤهلة واستقطابية للشعب الذي لم يكونوا يأملون في تحريضه ضد الحماية الأجنبية لوحدهم(25).

ومن جانب آخر، فقد شهدت الخريطة الحزبية في المغرب بداية توحيد العمل الوطني بين الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال لمواجهة الحماية الثنائية وعليه، ففي 9 نيسان . إبريل 1951، ولدت ((الجبهة الوطنية المغربية)) وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، مؤتمراً لهم في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية. وأكد ميثاق طنجة على جملة مقررات أهمها:

1 . أن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

2 . رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

3 . لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

4 . التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده(26).

تصاعد نشاط الأحزاب المغربية مع قيام الجبهة الوطنية، فقد أصدرت الجبهة خلال عامي 1951، 1952 العديد من البيانات والبلاغات التي تبين موقفها من الأحداث السياسية في الجنوب والشمال ضد سلطات الحماية الإسبانية والفرنسية، وقد نددت بيانات الجبهة ببرامج ((الإصلاح)) المقدمة من قبل سلطات الإقامة العامة، وأكدت بأن هذه البرامج تعد امتداداً للبرامج السابقة التي تسعى إلى تأكيد الحضور الفرنسي والإسباني في المغرب. وأكدت الجبهة بأن الحل الوحيد للمسألة المغربية ينحصر في إلغاء الحماية على أن ((لا تمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب))(27)!!.

وعلى صعيد العمل الوطني في الخارج، قدمت الحركة الوطنية المغربية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث توجه الشيخ المكي الناصري والمهدي بنونه ممثلان عن حزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني، فيما مثل حزب الاستقلال أحمد بلا فريج(28). وقد لقيت الشكوى الوطنية دعماً عربياً وإسلامياً.

شهدت الفترة 1951 . 1953 توتراً حاداً بين الملك والحركة الوطنية في

الجنوب وبين سلطات الإقامة العامة الفرنسية بلغ ذروته بما عرف بـ((الأزمة المغربية)) عام 1953، حيث أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على نفي ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر، وقيام الجنرال جوان بتنصيب محمد عرفة ملكاً على المغرب وبدعم وإسناد بعض القوى الإقطاعية المتنفذة مثل باشا مراكش الجلاوي. وشهدت الفترة ذاتها تفاقم التناقض بين القوى التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، وبين القوى (من القواعد) التي آمنت بعقم أسلوب العمل السياسي، وباعتماد أسلوب الكفاح المسلح. فيما كانت دعوات لجنة تحرير المغرب العربي تحفز للعودة إلى ذلك. وعليه، فقد شهدت تونس منذ عام 1952 اعتماد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحماية الفرنسية، وأخذ المغرب طريقه في ذلك منذ عام 1953 باعتماد عمليات فردية، ثم تطور ذلك إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وبشكل منظم بعد نفي الملك محمد الخامس.

أدى نفي ملك المغرب إلى تصاعد التأييد الحزبي والشعبي له في عموم المغرب كما ورد في الفصل السابق، إلى جانب الإدانة العربية للسياسة الفرنسية من هذا الإجراء(29).

وبدأت بشكل منظم تتشكل مجموعات الكفاح المسلح واتخذت من الشمال الشرقي المغربي مجالاً لتحركها ومقاومتها للاضطهاد الفرنسي الذي عمّ المدن والأرياف آنذاك. كما بدأت الحركة الوطنية الشمالية تدعم هذا الاتجاه.

وفي الشمال المغربي، شهدت الفترة ذاتها 1951 . 1953 محاولات إسبانية للرد على التحرك الوطني والعمل الجبهوي بإنشاء حزبين موالين، هما (حزب المغرب الحر) عام 1952 و(حزب الهلال) عام 1953، لكن ذلك لم يؤثر على قوة ونشاط حزبي الإصلاح الوطني والوحدة المغربية، لأنهما كانا من أحزاب الإدارة كالحزبين السابقين، وافتقدا الأرضية والتأييد الجماهيري.

بدأت السياسة الإسبانية تتغير باتجاه فرنسا والحركة الوطنية الشمالية منذ نفي الملك المغربي في 20 آب . أغسطس 1953، ذلك أن فرنسا . على الرغم من اتفاقها مع إسبانيا . لم تستشر إسبانيا بنفي الملك، فقد عدت إسبانيا الإجراء الفرنسي إهانة للشرف الإسباني، وعليه لم تعترف إسبانيا بالملك الجديد محمد بن عرفة واستمرت الخطبة في الجوامع باسم الملك محمد الخامس. وخلال تلك الفترة بذلت الحركة الوطنية . بعد أن استعادت نشاطها . جهداً كبيراً لبقاء المنطقة الشمالية متمسكة بالملك الشرعي محمد الخامس،

واستطاعت أن تجعل المنطقة الشمالية ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من القمع الفرنسي(30).

ونظمت في تطوان مظاهرات كبرى احتجاجاً على المؤامرة الفرنسية، فقد دعا حزب الإصلاح إلى اجتماع كبير خطب فيه عبد الخالق الطريس، وخرجت مظاهرة كبرى طافت شوارع تطوان رفع المتظاهرون فيها صورة كبيرة للملك محمد الخامس وأجبرت التظاهرة المندوب السامي الإسباني الجنرال روفائيل غرثيا بالينو على الإعراب عن استنكاره لخلع الملك. فيما كانت إذاعة ((درسا)) وصحفها تردد صداها مؤكدة أن ((فرنسا خرقت المواثيق والعهود بالتآمر على رمز سيادة المغرب ووحدته الإقليمية)) وامتدت موجة السخط والاستنكار إلى منطقة طنجة الخاضعة للحماية الدولية(31).

أصبحت مدينة تطوان على أثر ذلك مركزاً للمجلس الأعلى لحركة المقاومة المسلحة، وبدأت الحركة الوطنية الشمالية وخاصة حزب الإصلاح الوطني يقدمون المساندة لرجال المقاومة في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد الذين بدأوا يشنون هجماتهم على النفوذ الفرنسي في الجنوب.

أبدت الحكومة الإسبانية في الفترة اللاحقة تعاطفها مع قضية المغرب عموماً لأسباب متعددة، فقد خطب الجنرال فرانكو في 4 شباط . فبراير 1953، أثناء زيارة وفد رسمي ممثل للمنطقة الشمالية، خطاباً أكد فيه: ((أن إسبانيا ستظل وفية للمعاهدات، مخلصة لإخواننا المغاربة)) وأن ((إسبانيا ستدافع بحزم عن وحدة المغرب وعن روح المعاهدات ونصها، ولن تقبل وضعاً يتناقض مع مشاعرنا الخاصة)) وختم حديثه مؤكداً: ((أن المنطقة المغربية التي أؤتمنا على حمايتها ستظل تحت سيادة صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي مع محافظتنا على وجود الحماية وإخلاصنا لوحدة المملكة، ولمشاعر الشعب المغربي...)). وقد احتجت فرنسا على خطاب الجنرال فرانكو إلا أن حكومة مدريد رفضت الاحتجاج في 12 شباط . فبراير، وذكرت وزارة الخارجية الإسبانية، أن مدريد لم تستشر في خلع الملك محمد الخامس كما يقتضي ذلك البند 25 من المعاهدة الفرنسية . الإسبانية لعام 1912(32). وقد كسبت إسبانيا نتيجة هذا الموقف تعاطفاً عربياً ومن خلال جامعة الدول العربية، كما جاء ذلك تعبيراً عن امتنان الجنرال فرانكو لوقفة المغاربة تجاهه أثناء الصراع في الحرب الأهلية، ويعكس ذلك أيضاً الخوف من قيام فرنسا بضم المغرب إلى دائرة الاتحاد

الفرنسي، ومن هنا أيضاً سمحت السلطات الإسبانية لحزب الإصلاح الوطني بدعم المقاومة المسلحة، وجعل منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية ضد النفوذ الفرنسي، وقام رجال الحركة الوطنية بنقل السلاح القادم من مصر عبر السواحل إلى مدينة الناظور ثم تسليمه إلى جيش التحرير.

إن تصاعد نشاط الكفاح الوطني المسلح في تونس منذ عام 1952 والمغرب منذ عام 1953، وانطلاق الثورة الجزائرية في 1 تشرين الثاني . نوفمبر 1954 أجبرت فرنسا على تغيير سياستها تجاه تونس والمغرب، وخاصة بعد أن أخذ الكفاح المسلح وضعه المنظم من خلال ((جيش التحرير التونسي)) و((جيش التحرير المغربي)). فقد أيقنت فرنسا أن الوصول إلى تفاهم مع القوى الراديكالية أصبح من المستحيل، وبات عليها الالتفاف إلى القوى السياسية المعتدلة التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، فكان عام 1955، بداية للمفاوضات المغربية الفرنسية، حيث بدأ حزب الاستقلال يفاوض فرنسا في (اكس ليبان) ثم في (سان كلو) الذي جاءت مقرراته الأربعة لتشكل بداية الاعتراف باستقلال المغرب في 2 آذار . مارس . 1956، بعد الاحتفاظ بامتيازات اقتصادية وعسكرية.

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فقد سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية إلى دعوة الملك المغربي محمد الخامس لزيارة مدريد، وتمت الزيارة في 4 نيسان . إبريل . 1956، وتم الاتفاق في 7 منه على إنهاء الحماية الإسبانية في الشمال المغربي(33)، لكن إسبانيا ظلت محتفظة . وإلى الآن . بمدينتي مليلية وسبتة وبعض الجزر الساحلية.

أما طنجة، فقد عادت للسيادة المغربية بالاتفاق الذي تم في 24 تشرين أول . أوكتوبر . 1956. وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية، وحقق المغرب بجهود الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب مع جهود الملك محمد الخامس الاستقلال والوحدة الوطنية.

***

## الهوامش:

*(1) للمزيد من التفاصيل عن بدايات السياسة الفرنسية في هذا المجال حتى إصدار الظهير*

البربري عام 1930، انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص169.161؛

محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد، مؤسسة الوزاني، (بلا، بلا)، ص371.353؛

حسن بو عياد: الحركة الوطنية والظهير البربري، (الدار البيضاء 1979)، ص35ـ48؛

صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة 1980)، ص359.358.

(2) للتفاصيل، انظر: عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية في المغرب، (الدار البيضاء 1976)، ج1، ص35 فما بعدها؛

دوجلاس اشفورد: التطورات السياسية في المملكة المغربية، (الدار البيضاء، 1964)، ص63.53؛

قاسم الزهيري: محمد الخامس، الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، (الرباط، بلا)، ص33.

(3) للتفاصيل، انظر: علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة 1955)، ص215ـ127، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص195.185؛

جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، (القاهرة 1966)، ص714.709؛

زاهية قدورة: تاريخ العربي الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر (بيروت 1975)، ص553؛

العقاد، المصدر السابق، ص364.

(4) محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي 1956.1947، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب . جامعة بغداد، (بغداد 1988)، ص13.

(5) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص207.

(6) اشفورد، المصدر السابق، ص67، الفاسي: الحركات..، ص210ـ211، عسة، المصدر السابق، ص214.212.

(7) آمزيان، المصدر السابق، ص14.

(8) مجلة الثقافة الجديدة (المغربية)، العدد (18) السنة (5)، (الرباط 1980)، ص54.50،

اشفورد، المصدر السابق، ص69، أمزيان، المصدر السابق، ص15.

(9) كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1956.1944،

أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، (البصرة 1983)، ص124.

(10) هشام القروي: هل يتوحد المغرب العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (12) السنة (13)،

كانون أول . ديسمبر . 1988، ص57، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص264263.

(11) اشفورد، المصدر السابق، ص68.

(12) اشفورد، المصدر نفسه، ص70.

(*) منذ عام 1944، أصبح سلطان المغرب يسمي ملك المغرب.

(13) محمد العربي الشاوش: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان 1980)، ص30-31، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص259، الخزعلي، المصدر السابق، ص126124.

(14) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص313ـ319، الخزعلي، المصدر السابق، ص74ـ75، 173.

(15) الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص371 372، الخزعلي، المصدر السابق، ص75.

(16) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص371 372.

(17) انظر تفاصيل الزيارة: عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر، مطبعة الأمنية، (الرباط 1917)، ص129128، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص369349.

(18) الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص373.

(19) الفاسي: حماية إسبانيا، ص57ـ59، اشفورد، المصدر السابق، ص72ـ73، الخزعلي، المصدر السابق، ص129127.

(20) انظر بالتفصيل: الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، منشورات عباد الرحمن، (بيروت 1956)، ص287283؛

عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، مكتبة سماح (طنطا 1978)، ص151147.

(21) للتفاصيل عن نشأة مكتب المغرب العربي وقراراته وعلاقته بجامعة الدول العربية، انظر: محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال (مجلد) وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1987)، ص20، خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي دار الرشيد للنشر، (بغداد 1982)، ص177؛

محمد العربي: الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 19541928، (مجلد)، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1987)، ص75؛

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1956.1830، (بلا)، (بلا 1978)، ص269268؛

جميل الشقيري: الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربيّة، بلا (دمشق 1955)، ص217ـ218، الفاسي: الحركات الاستقلالية، ص320ـ325، حسين المصدر

السابق، ص151ـ152، الخزعلي، المصدر السابق، ص135ـ140.

(22) أمزيان، المصدر السابق، ص55، 71، وادي، المصدر السابق، ص181، الخزعلي، المصدر السابق، 145ـ146، حسين، المصدر السابق، ص156، الجابري، المصدر السابق، ص20ـ21 وعبد الله، المصدر السابق، ص267؛

جلال يحيى: المغرب العربي والاستعمار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة 1966)، ص97ـ98؛

محمد زنبير، دور عبد الكرمي في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار ابن رشيد، (بيروت 1980)، ص403ـ407، 417.

(23) أمزيان، المصدر السابق، ص77ـ78.

(24) أمزيان، المصدر السابق، ص79.

(25) جون واتر بوري: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت 1982)، ص51.

(26) رفض الموقعون على ميثاق طنجة وقيام الجبهة الوطنية المغربية، إشراك الحزب الشيوعي المغربي لموقفه السابق من وثيقة الاستقلال لعام 1944، إضافة للخلاف العقائدي، انظر: الفاسي: حماية إسبانيا، ص60؛ الخزعلي، المصدر السابق، ص171ـ174؛ الزهري، المصدر السابق، ص90.

(27) الخزعلي، المصدر السابق، ص174.

(28) الزهيري، المصدر السابق، ص104، 109 . 110.

(29) دبلوماسي بريطاني: المغرب من الحماية إلى الاستقلال، ترجمة: نجدة فتحي صفوت، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد (17)، (لندن، 1988)، ص120.

(30) العلمي، المصدر السابق، ص87ـ91.

(31) الزهيري، المصدر السابق، ص169ـ170.

(32) الزهيري، المصدر السابق، ص170ـ171.

(33) وزارة الخارجية المغربية: الدبلوماسية المغربية في عشر سنوات 1956ـ1966، بلا، (بلا، بلا)، ص21ـ23.

■■■

# الفصل السابع

# التنظيمات والاتجاهات الوحدوية في الكفاح المغاربي

**. الاتجاه الشعبي**

أ. الاتجاه السياسي / العسكري

ب . الاتجاه الاجتماعي

**. الاتجاه الرسمي**

**. مؤتمر طنجة**

**. من النكوص إلى التقارب**

**. الهوامش**

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية، وتؤسس (دوائر) حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام، واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع الوطني (القطري) والإقليمي (المغاربي) والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذا أعلنت ((دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة)) في 10 تشرين أول/ أكتوبر 1946، واستفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر . تونس . موريتانيا . المغرب) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة،. ورغم ذلك، تجاوزت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي على الحقوق الوطنية بالتزوير في الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهذا دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، لا بل أصبح مطلوب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (الباي في تونس . الملك في المغرب).

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع ((الإصلاح)) (1) السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. إن مشاريع ((الإصلاح)) كانت تؤكد على (السيادة المشتركة) وهي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وقاد ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية لتلك المشاريع. وبدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة (حزب الحر الدستوري التونسي الجديد . حزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حالياً) . حزب الاستقلال المغربي . حزب الوفاق الموريتاني بشكل أو آخر) تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة

الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي، إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموماً وتنظيماته واتجاهاته الوطنية والمغاربية والعسكرية على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي، وأصبحت أكثر تطوراً ونضجاً وفعالية، تجسدت فيها فكرة وحدة المغرب العربي بشكل أكبر على الصعيد العملي خاصة، ومن خلال الاتجاهات الشعبية، السياسية، والاجتماعية.

الاتجاه الشعبي:

### أ. الاتجاه السياسي/ العسكري:

أصبحت القاهرة ومع تأسيس جامعة الدول العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مقراً لزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية(*) وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي والعسكري الخارجي، ،هي ((فكرة)) لم تتكون وتنضج آنذاك؛ وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون (علي باشى حانبة) وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب . جمعية العلماء) وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت وأخذت تشكلها المنظم في دمشق وبيروت ونضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس (مكتب المغرب العربي) برعاية جامعة الدول العربية. فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحدوية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.

عقد ممثلو الحركات الوطنية المغاربية، مؤتمراً عاماً في القاهرة إبان الفترة من 15ـ22شباط/ فبراير 1947 عرف باسم (مؤتمر المغرب العربي) وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام. وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغاربي.

حظي (مؤتمر المغرب العربي) باهتمام جامعة الدول العربية والوفود الدبلوماسية الممثلة بها، ويتأكد ذلك الاهتمام والحرص من لدن الجامعة من خلال خطاب أمينها العام الأستاذ عبد الرحمن عزام حيث يقول: ((دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي أني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم

مشاركتهم في كل شيء، وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية. إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن نتذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي... والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمة المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... وقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المشردين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة كتحرير الأمير عبد الكريم الخطابي مثلاً...)) وفعلاً أدت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدويل القضية المغاربية وتحفيز الرأي العام العربي والدولي على الاهتمام بها، وصدرت عبر جلسات مجلس جامعة الدول العربية الكثير من القرارات السياسية والمالية لدعم الكفاح المغاربي، فضلاً عن الدعوة لنصرتها ودعمها في المحافل الدولية.

إن طبيعة الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني) لمختلف القوى السياسية في أقطار المغرب العربي، والتشابه في برامج عمل هذه الأحزاب وأهدافها ((قد قارب موضوعياً بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي وحدوي)) كانت ثمرته عقد مؤتمر المغرب العربي الذي خرج بمجموعة من القرارات الوطنية وتشديدها في مطلب الحرية والاستقلال فضلاً عن القرارات (الوحدوية) لمواجهة الاحتلال الفرنسي (والإسباني). ومما جاء في هذا المجال (العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية) و(توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً) و(تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك). وأكد المؤتمرون على هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، إلى جانب قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار، وعليه وكما يقول مالكي، فقد ((شكل مبدأ الاستقلال والدعوة إلى التحرر واسترداد السيادة الوطنية بعداً مركزياً بتوجيهات مكتب المغرب العربي وممارسات نخبته القائدة، كما مثلت الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث بالقاهرة محوراً لنشاطاته الدبلوماسية والسياسية)) (2) وحتى العسكرية التي جسدت وحدة الكفاح المغاربي طريقاً لوحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي.

وجاء استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة

منتصف عام 1947 (3) ليمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني المغاربي بالتأكيد على عقم العمل السياسي السلمي واعتماد أسلوب الكفاح المسلح، طريقاً وحيداً لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي.

مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (رغم كبر سنه واعتلال صحته . 65عاماً . آنذاك)، وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين وكما يقول فونتين، إن نداءات الخطابي كانت ((تسمع في البلاد كلها، لأنه رجل عمل.. ولم يتكلم بلغة المنتقم... ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي)). ويضيف ((بأن صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط، بل دخل الخيام والأكواخ والبيوت.. وبعد عشرين سنة من اختفائه، وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية)) (4).

أسس الخطابي في 5 كانون الثاني/ يناير 1948، (لجنة تحرير المغرب العربي) والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي (5) وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي:

1. المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
2. المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
3. الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.
4. لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
5. لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
6. لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.
7. حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية (6).

وأكد الخطابي في البيان الصادر يوم 7 شباط/فبراير 1948 العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام، وفي هذا المجال قال: (في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة، يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب أن يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية أن تتحالف وتتساند

لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..) (7)، وأضاف (... وما دامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة). (8).

استمر الخطابي في التأكيد على الطابع الوحدوي في الكفاح المغاربي من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة وبغداد) لتؤكد هذا الجانب في مواجهة (المغتصب ونحن قوة متكتلة.. مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة). وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي، حيث لم يكن ذلك موجوداً قبل تلك الفترة، إلا أن أسلوب (الكفاح المسلح) كان في عُرف القوى السياسية التي تعودت العمل السياسي السلمي مسألة (عفا عليها الزمن)، وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام (لجنة تحرير المغرب العربي). وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق (الزعامة) الذي اختطفه الخطابي لا متعمداً، وأصبح هؤلاء (يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا... وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدعون قضية المغرب ذكر أو شأن) (9)، وعلى هذا لم يكن الزعماء (القوميون) في المغرب العربي جادين وملتزمين (التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة) والعمل على تحقيقها باعتماد أسلوب (الكفاح المسلح). وارتبط كل منهم (بحزبه ومعسكره الشخصي)(10). ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها، وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بفكرة وحدة المغرب العربي، فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع، وأشر على حقيقة قائمة بقوله: (... إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة..) وأكد أن (الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد.. فعسى أن يتحقق هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة .لقاء التفاهم .أول خيط الوحدة...)(11)، ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق كفاحه، في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج .والداخل .بلجنة تحرير المغرب العربي. فمنذ عام 1948، أسس

الخطابي (جيش تحرير المغرب العربي) وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة، في القاهرة وبغداد.

كانت تلك القوات المغاربية على اتصال مع (جيش العزيمة) في داخل المغرب العربي والذي ارتبط بالخطابي نفسه، وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال المغرب العربي في الداخل، وعمل على تحقيق توجهاته من الخارج. وبدأت (خطة حرب التحرير) التي وضعها الخطابي تنفذ في 1949/3/5 ومهد الخطابي لتحقيق هدفه بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي مؤكداً لهم أن مشاريع (الإصلاح) التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية (لا يقبلها إلا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلا الحمقى والمجانين ومن لا غيرة لهم ولا دين.. فعلينا أن نتقدم إلى المرحلة الثانية.. مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخالف لا يخجل) (12). وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السلمي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي . وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي . في تونس عام 1952، وفي المغرب عام 1953، بتأسيس . (جيش التحرير التونسي) و(جيش التحرير المغربي) ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني، حيث تركزت قواعده في الشمال الشرقي المحادد للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير (الصحراء المغربية) وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 من خلال اللجنة الشعبية القاعدية في حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي تمثلت بـ (اللجنة الثورية للوحدة والعمل). وأخيراً، ومن خلال زعيم حزب الوفاق الموريتاني أحمد بن حرمة بن ببانا، الذي انضم عام 1956 إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وقام بتأسيس (جيش التحرير الموريتاني)(13). وعليه وعلى ضوء التواصل والتعاون بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام 1952 والفترات اللاحقة، بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة هذا الجناح الشعبي المسلح على الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية، والتفرغ للثورة الجزائرية التي شكلت لجنتها الثورية منذ البداية

أهمية وضرورة البعد الإقليمي المغاربي لتحركها الوطني، حيث أجرت اتصالاتها مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب (لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي . الإسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي)(14) فجنحت فرنسا إلى التفاهم مع القوى السياسية (المعتدلة) في كل من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب وتونس في يومي 2، 20 آذار/ مارس 1956 على التوالي، بعد أن ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية أكدت هشاشة الاستقلال.

## ب ـ الاتجاه الاجتماعي:

في الوقت الذي ركزت القوى السياسية في داخل المغرب العربي على القضية الوطنية (القطرية) كانت اتجاهات شعبية أخرى من قواعد الحركة الوطنية وعموم الشرائح الاجتماعية، والعمل خاصة، تواصل الخطى والعمل على درب العمل الوحدوي المغاربي فكراً وتنظيماً ونضالاً. ومثل هذا التيار الاجتماعي، الوجه السياسي الداخلي للجنة تحرير المغرب العربي، فيما كانت عمليات الكفاح المسلح من خلال (جماعة العزيمة) تشكل الجناح العسكري الداخلي للعمل من أجل قضية المغرب العربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة المغاربية ضمن إطارها العربي الإسلامي.

تطور الاتجاه الشعبي العمالي في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني والمغاربي عموماً، وتناغم واندمج مع جهود القوى الشعبية الأخرى من الطلبة وجمعيتهم ((جمعية طلبة شمال إفريقية المسلمين)) الذين كانوا يطمحون إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، فضلاً عن الاتحادات المهنية العاملة في الساحة الوطنية والمغاربية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس عام 1946)) وزعيمه فرحات حشاد، يعد بحق القوة القائدة للاتجاه العمالي في المغرب العربي بفعل عراقة التنظيم النقابي في تونس، وأصالة دعواته الوحدوية المغاربية التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل وحدة المغرب العربي من الداخل بعهد الحرب العالمية الثانية.

عقد المؤتمر التأسيسي للحركة العمالية التونسية في 30 كانون الثاني/ يناير

1946. وظهر (الاتحاد العام التونسي للشغل) وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً (15). وقد ربط الاتحاد منذ البداية القضية الاقتصادية والاجتماعية بالقضية الوطنية عموماً، وبقضايا المغرب العربي.

أخذ البعد المغاربي في فكر وعمل (الاتحاد العام التونسي للشغل) يبرز ويتدعم مع النضال الوطني. ففي محاضرة لفرحات حشاد يوم 20 كانون الثاني/ يناير 1947 في مقر (جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في باريس، صرح عن رغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي، وأشار إلى أن ذلك ((مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به، وسوف لا نألو جهداً في سبيل تحقيقه، ولا مجال للشك يا أخواني في أن حظ بلدان شمال أفريقيا الثلاثة . المغرب . الجزائر . تونس . وثيق الارتباط، وقضيتنا واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية في شمال أفريقية.. وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية.. قادرة على الدفاع بصيغة ناجحة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة ذات المصير المشترك، وسوف لا نألُ جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة) (16).

بدأ حشاد يعمل بجد من أجل وضع دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق، موظفاً أفكار وجهود الاتحاد العام التونسي للشغل لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغاربي، حيث كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغاربي في فكر وسلوك الاتحاد التونسي.

ومن هذا المنطلق جاءت أفكار ودعوات المؤتمر الأول للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في 20 –21 شباط/فبراير 1947، حيث أكد الزعيم النقابي على ضرورة أن يمتد نشاط الاتحاد التونسي إلى جميع أجزاء المغرب العربي وإلا سيكون نشاطه قاصراً (ما لم تتبدد الحدود الوهمية) التي تفصل بين أبناء المغرب العربي (17). وفي الاتجاه الوحدوي نفسه، أكد حشاد في اجتماع فرع (جمعية طلبة شمال أفريقيا) في تونس، آذار /مارس 1947، ما نصه (إن مصير عمال شمال أفريقيا . المغرب العربي . واحد... ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم..).ودعا في محاضرته إلى تأسيس النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب مثلما هو الحال في تونس. وجدد دعوته إلى تجميع اتحادات الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرفها (كيف تقود شعوبها نحو الوحدة) والعمل على بذل كل ما لديهم (في سبيل انتصار

قضيتهم المشتركة) وتأسيس (الجامعة النقابية لشمال أفريقيا) (18).

واصل الاتحاد العام التونسي للشغل دعواته الوحدوية عبر مؤتمراته اللاحقة، الثاني (1948)، والثالث (1949) والرابع (1951) وجميعها تؤشر أن الحركة العمالية بدأت تضغط باتجاه العمل الوطني المقترن بالعمل المغاربي على طريق الوحدة. في آذار /مارس 1951 دعا الاتحاد التونسي إلى التضامن مع الشعب المغربي في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية. وأكد بعد أن حيا الإخوان في المغرب والجزائر الذين حضروا المؤتمر الرابع للاتحاد، (..إن الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى الفوز بحياة العزة والكرامة) (19).

كان الاتجاه العمالي وبزخم شعبي عام، يضغط بتحركاته الوطنية ودعواته المغاربية على الحضور الاستعماري في كافة المجالات. ونتيجة لذلك شعرت السلطات الفرنسية بفاعلية وتأثير في هذا الاتجاه الشعبي الحاد، فشنت حملات من الاضطهاد والملاحقة والاعتقال وحتى التصفيات الجسدية منذ عام 1951 والفترات اللاحقة. ورغم تلك السياسة القمعية استطاع هذا الاتجاه أن يثبت حضوره في الخريطة الوطنية تياراً اجتماعياً . اقتصادياً . سياسياً . وبدأ يفرض نفسه اتجاهاً لا يمكن تجاهل دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس وعموم المغرب العربي.

وسع حشاد من دائرة اهتمامات الاتحاد التونسي المغاربية ليضم ليبيا. ففي خطابه يوم 1 أيار/مايو 1951، قال: (بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري، وشعب مراكش . المغرب . وشعب طرابلس . ليبيا . لإقامة الدليل على أنها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك) (20).

أصبح حشاد قطباً نقابياً فاعلاً في الساحتين الوطنية والمغاربية، وكانت أفكاره ودعواته وأساليب عمله مثار خشية الإدارة الاستعمارية، فدبرت علمية اغتياله في 5 كانون الأول /ديسمبر 1952، بينما كان يعزم السفر إلى نيويورك لعرض قضية تونس على منظمة الأمم المتحدة.

أحدث اغتيال الزعيم النقابي التونسي/المغاربي، غضبة شعبية وحزبية عامة اجتاحت تونس والمغرب العربي عامة، ووجدت لها صدى في الوطن العربي.

وخرجت الجماهير العمالية والشعبية والحزبية بمظاهرات صاخبة، وجرت مصادمات دموية مع قوات الاحتلال شمت الشارع المغاربي عموماً، كما أعلنت الإضرابات عن العمل في الساحة المغاربية، وعبر الجميع عن الإيمان والتمسك بالقضية الوطنية والمغاربية وبوحدة المغرب العربي(21).

بقيت فكرة وحدة المغرب العربي والدعوة للعمل على تحقيقها الهاجس المحرك للقوى العمالية والطلابية، وتيار الكفاح المسلح حتى الفترة اللاحقة للاستقلال التونسي والمغربي عام 1956، حيث أخضع الاتجاه الشعبي، لمقتضيات العمل الوطني (القطري) كما رسمته المؤسسة الرسمية الحاكمة في كلا البلدين، وفي الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 أيضاً.

وخلاصة القول في هذا المجال، وعبر الفترة الممتدة من عام 1947 وحتى المرحلة الاستقلالية، يمكن القول، إن الاتجاه الشعبي في العمل الوحدوي في المغرب العربي، حاول إنشاء تنظيمات موحدة لخدمة العمل المغاربي على طريق الوحدة، إلا أنه عجز عن تحقيق ذلك. وكان وراء ذلك العجز مجموعة عوامل منها، تركيز القوى السياسية في داخل كل قطر على القضية الوطنية على الرغم من إيمانها بوحدة القضية المغاربية، وافتراق العمل السياسي عن العمل العسكري المسلح لا بل التضاد معه (في تونس والمغرب) منذ السنة الأخيرة قبل الاستقلال وبعدهُ بقليل، عندما أصبح الاتجاه السياسي الشعبي اتجاهاً رسمياً (في كل من تونس والمغرب) رغم محافظته أو ادعائه التمسك بالعمل الوحدوي والذي انتهى بعد عام 1958. و أسهم الاستعمار الفرنسي في هذا المجال أيضاً بعمل دؤوب للحيلولة دون التواصل بين الأقطار المغاربية خاصة والمغاربية . العربية عامة في مختلف الجوانب لسد المنافذ على أي تقارب مغاربي يدفع باتجاه التأسيس للعمل المشترك على طريق الوحدة المغاربية العربية.

**الاتجاه الرسمي:**

سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال عام 1956. فيما سيطر الملك محمد الخامس وحزب الاستقلال المغربي . في البداية . على المؤسسة السياسية في المغرب غداة الاستقلال عام 1956 أيضاً. وبقي الحضور الفرنسي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية قائماً.

ولم يتم تصفية الحضور العسكري في تونس والمغرب حتى نهاية عام

1963. واستمرت الثورة الجزائرية بقيادة (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) تواصل نشاطها التحرري ضد الاحتلال الفرنسي وتحقق نجاحات باهرة خلال الفترة 1954 . 1956 والحقبة اللاحقة.

بدأت المؤسسة السياسية الحاكمة في كل من تونس والمغرب بعيد الاستقلال تهتم بالقضية الوطنية، لكن الواقع المغاربي (بقايا الاستعمار في تونس والمغرب . استمرار الثورة الجزائرية . ضغط الاتجاهات الشعبية . الالتزام الحذر من طرف القوى الوطنية السياسية التي قادت الكفاح إلى مرحة الاستقلال بمقررات مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثقة عنه . استمرار علميات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، وتواصل دعمها للثورة الجزائرية) كان يفترض الإبقاء على المناداة بضرورة العمل الوحدوي المغاربي.

وجاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مطلع عام 1958 لتدفع بضرورة العمل الوحدوي المغاربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية، كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا. وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/فبراير 1958 لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة المشهورة)، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة ذاتها. إضافة إلى ذلك، محاولات الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، وكذلك محاولة إدخال موريتانيا فيما سمي (افريقيا الغربية الفرنسية) إلى جانب جهودها في الحصار قرب الحدود بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر والمغرب لقمع الثورة الجزائرية.

وجاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا منذ عام 1903 إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها ووجود المستوطنين في المغرب العربي، وقضية الثورة الجزائرية (22).

وكان للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تولدت بعيد الاستقلال والعجز عن حلها بامكانات وطنية، تدفع باتجاه التواصل مع فترات العمل الوحدوي السابقة، وكل ذلك دفع بالقوى السياسية الحاكمة (الحزب الحر الدستوري . حزب الاستقلال) لتقديم نفسه بأنه مازال معبراً عن المصالح الوطنية الشعبية، لا

عن المصالح الحزبية الضيقة باعتبارهما أصبحا من أحزاب الإدارة الوطنية، وقاد ذلك إلى ضرورة العودة إلى البدايات، ولكن بصيغ جديدة تمثلت بالتحام الموقف السياسي الرسمي مع الموقف السياسي الشعبي، فكان (مؤتمر طنجة) عام 1958.

## مؤتمر طنجة 1958

فرض الواقع المغاربي ضرورة العمل الوحدوي. وتزعم حزب الاستقلال المغربي، الدعوة للوحدة المغاربية التي ستلاقي صداها الشعبي (رغم التهميش الذي لحق بالاتجاه الشعبي بعد الاستقلال عام 1956 في عموم المغرب العربي). وانطلاقاً من واقع قائم، وخلفية تاريخية معروفة، أراد حزب الاستقلال أن يلعب المغرب دوره التاريخي في العمل الوحدوي، وجاء ذلك انعكاساً (للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة، وإلى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء ولدى مسلمي غرب أفريقيا حتى نهر السنغال. كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال أفريقيا بأسرها)(23).

في مطلع عام 1958، صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه

(.. والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي . المغرب العربي . في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر، وقد بين التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة) (24).

والتقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي (الشعبي)، فقد صرح ملك المغرب محمد الخامس في 6آذار /مارس 1958، عن أمله في أن تنشيء أقطار المغرب العربي (اتحاداً فيدرالياً). فيما أكد الاتجاه نفسه وفي الفترة ذاتها، الحبيب بو رقيبة رئيس الجمهورية التونسية، الذي عد الوحدة ضرورية للأقطار المغاربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية. وجاء اللقاء السياسي الشعبي . الرسمي بين تونس والمغرب في 22.19 آذار /مارس 1958 لتأكيد الموقف (الوحدوي) والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في 27 –30 نيسان/إبريل 1958 وحضرته جبهة التحرير الوطني الجزائرية. أكدت خطابات الوفود المشاركة على بُعد الاستقلال الجزائري،

و تعزيـز اسـتقلال تـونس والمغـرب، مـع التأكيـد علـى أهميـة ((وحـدة المغـرب العربـي)) وضـرورتها فـي معالجـة المشكلات الوطنيـة والإقليميـة. وقد خـتم عـلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي الجلسة الختامية بخطاب أكد البعد الوحدوي لمـؤتمر طنجـة حيـث يقـول: ((فـي هـذا اليـوم سيعرف العـالم مـن دار طنجـة نبـأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربـة وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معان وما يشتمل عليه من آفاق. وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العـالم أجمـع أن وحـدة المغـرب العربـي ليسـت مجـرد أمـل ولكنهـا حقيقـة واقعيـة...))، ويهمنـا فـي هـذا المجـال، القـرار الخـاص بالوحـدة المغاربيـة، ورأى المؤتمرون أن الشكل (الفيدرالي) أكثر ملاءمة للأقطار الثلاثة المشاركة. وضـرورة بنـاء مؤسسـات مشـتركة، واقترح المـؤتمرون تشـكيل مجلـس استشـاري ينبثـق عـن المجـالس الوطنيـة فـي كـل مـن تـونس والمغـرب، وعـن المجلـس الـوطني للثـورة الجزائرية، تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية، كما قرر المؤتمرون تأسيس كتابة دائمة (أمانة عامة) لتنفيذ القرارات، وتقرر أن تجتمع بشكل دوري. كمـا اتخـذ المـؤتمر عـدة قـرارات تتعلـق بـدعم الثـورة الجزائريـة والعمـل علـى إقامـة حكومـة جزائريـة مؤقتـة وتصـفية بقايـا الاسـتعمار فـي المغـرب العربـي.. وهـذا يعنـي أن فكـرة المغـرب العربـي والـدعوة لتحقيقها أصبحت تعني (العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة) (25) وقـد رفعـت لـوائح (قـرارات) مـؤتمر طنجـة إلـى رؤسـاء وملـوك الأقطـار المغاربيـة تـونس، المغـرب، ليبيـا، قيادة الثـورة الجزائريـة، فبـاركوا المبـادرة وصـادقوا على قرارات المؤتمر (بدون احتراز) (26).

وجـاء الخطـاب السياسـي التونسـي ليؤكـد هـذه الرغبـة، فقد صـرح الـرئيس بـو رقيبة في 1958/12/10 بالقول (... وكلنا أمل في اقتراب اليوم الذي تزول فيه الحـدود المصـطنعة وتصـبح بلادنـا واحـدة ودولـة واحـدة، وتصـبح شـرطتنا وجيشـنا متحدين يخفق فوقنا علم واحد) (27) فيما بـدأ الخطـاب الـوظيفي (الاقتصـادي) المغربي يتناغم مع الخطاب السياسي للعمل على بناء وحدة المغرب العربي، ذلك أن (الموارد الطاقية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصـادية حقيقيـة) تـدفع إلـى ضـرورة (بلـورة مخطـط شـامل للأقطـار الثلاثـة وحتـى الأربعـة إذا وافقـت ليبيـا علـى المشـاركة، مـن أجـل إنمـاء الـدخل الـوطني ومسـتوى

حياة الشعوب المغاربية) و(أنه بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها قاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي، يمكننا ترقب انتعاش ثقافي، تقني، واجتماعي، لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..)(28).

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي، أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغربي، وتكوين تكتل اقتصادي مغربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى. وهو في الوقت نفسه يقوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وضعت أسسه في روما عام 1957 ذلك أن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة (وظيفياً) بالاقتصاد الدولي والأوروبي خاصة.

من النكوص إلى التقارب:

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل التوحيدي المغاربي و(لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة) (29) وتخلت عن ذلك بعد شهور قليلة. وكان للمشاكل الحدودية البينية أثرها في إبراز المشاكل السياسية الوطنية (القطرية) وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي.

وفي الجانب المقابل فقد الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، لا بل أصبح يدور في فلك التوجهات الرسمية وأسير قراراتها فابتعد عن أن يكون مركز ضغط، وهمش دوره على الصعيد الوطني والمغاربي عموماً.. (30) وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى، إذ أن المشاركة الجماهيرية الحرة ومن خلال أحزابها ومنظماتها واتحاداتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الوحدوي الذي دعت له وعملت من أجله وآمنت به فكرة وتطبيقاً. ومنذ منتصف الستينات بدأت مرحلة جديدة في العمل الوحدوي المغاربي حيث بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع إلى ضرورة العمل بهذا الاتجاه الوحدوي، وكان ظهور (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي) عام 1964، وبدأ الاتجاه السياسي الرسمي في المغرب العربي بتعامل مع الواقع برؤية عقلانية لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون عن طريق التكامل والاندماج وتعجيل التأسيس للمشروع الوحدوي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

## الهوامش:

(1) انظر بالتفصيل عن مشاريع "الاصلاح" في المغرب العربي:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، (تطوان 1948)، ص 318 – 319؛

علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب بالعالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة 1955)، ص 183.182؛

عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة 1959)، ص184.182؛

علي الشلقاني: ثورة الجزائر، بلا، (القاهرة 1956)، ص205.204؛

كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال وجوره السياسي في المغرب 1944.1956، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب . جامعة بغداد، (بغداد 1997)، ص159.154.

(*) الحزب الحر الدستوري . التونسي الجديد . حزب الشعب الجزائري . حزب الاستقلال المغربي . حزب الإصلاح الوطني المغربي.

(**) انظر نص الخطاب في:

امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1994)، ص 451 – 452.

(2) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد (16.15)، (تونس 1979)، ص 106.103؛

عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت 1996)، ص68.67.

الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص 233.232؛

مالكي، المصدر السابق، ص 454.452.

(3) نفي محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى جزيرة رينيون في المحيط الهادي عام 1926، وبقي فيها حتى عام 1947، حيث أرادت الحكومة الفرنسية جلبه إلى باريس لتحقيق أهداف سياسية للضغط على الملك المغربي محمد الخامس، انظر بالتفصيل محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي 1947 . 1956، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب . جامعة بغداد (بغداد 1988)، ص46 . 58.

(4) نقلا عن آمزيان، المصدر السابق، ص 63.

(5) الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد والقديم 0| . حزب انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) . حزب الاستقلال المغربي . حزب الشورى والاستقلال (حزب الحركة القومية) . حزب الاصلاح الوطني . حزب المحدة المغربية.

آمزياتن، ا لمصدر نفسه، ص 62 . 96.

(6) أحمد الطويلي: قضايا المغرب العربي الكبير، حوار مع الرشيد إدريس، مجلة شؤون عربية، العدد (30)، (القاهرة 1983)، ص98 . 99؛ آمزيان، المصدر السابق، ص71.

(7) محمد زنيبر: دور عبد الكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب، كتاب (الخطابي وجمهورية الريف)، ترجمة: صالح بشير، دار أمين رشد، (بيروت 1980)، ص404.

(8)نقلاً عن امزيان، المصدر السابق، ص73.

(9) محمد اليمني الناصري: تقرير إلى مدير الإدارة السياسية في جامعة الدول العربية عن مكتب المغرب العربي بتاريخ 1984/10/4، ص 4، نقلاً عن آمزيان، المصدر نفسه، ص66.

(10) زنيبر، المصدر السابق، ص405.

(11) مفدي زكريا: أمجاد تتكلم والتاريخ يسجل، مجلة دعوة الحق، العدد(7-8)، (الرباط 1977)، ص 61 – 68.

(12) نقلاً عن امزيان. المصدر السابق، ص 102- 107.

(13) محمد اسماعيل محمد: قية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة 1961)، ص77- 78؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص 134، 146.

(14) بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس (بيروت 1982)، ص179.

(15) الطاهر عبد الله: الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، (بيروت 1976)، ص52.

(16) عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (43)، (بيروت 1986)، ص49.

(17) سالم بو يحيى: العلاقات النقابية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي 1947 . 1956، المجلة التاريخية المغربية، العدد (43 . 44)، (تونس 1983)، ص 15- 16.

(18) محمد صالح الهرماسي: الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956 . 1986، دار الفارابي، (بيروت 1995)، ص 93؛

بن حميدة، المصدر السابق، ص 49 . 50؛ بو يحيى، المصدر نفسه، ص 15- 16.

(19) ببن حميدة، المصدر نفسه، ص50- 51.

(20) المصدر نفسه، ص52.

(21) عبد المالك خلف التميمي: بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها في النضال الوطني، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت 1984)، ص45 . 46؛

بو يحيين لامصدر السابق، ص 49 . 58؛ براهيمي، المصدر السابق، ص 71.

(22) صلاح العقاد: السياسة الخارجية للملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية العدد (15)، (القاهرة 1969)، ص 41 . 42، 47.

(23) العقاد. المصدر نفسه، ص 40- 41.

(24) علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، (د. ت)، ص183.

(25) عبد الإله بلقزيز: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947 . 1986، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1992)، ص 156 . 157؛

محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، كتاب (وحدة المغرب العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1987)، ص 21–22؛ مالكي، المصدر السابق، ص 457 . 460.

(26) مصطفى الفيلالي: مفهوم المغرب العربي . تطوره وعلاقته بالوعي القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (37)، (بيروت 1985)، ص 89.

(27) زايد عبيد الله مصباح: اتحاد المغرب العربي، الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، العدد (236)، (بيروت 1998)، ص28.

(28) بلقزيز، المصدر السابق، ص 158.

(29) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 74.

(30) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1992)، ص 87 . 122.

■■■

# الفصل الثامن

# المغرب العربي
# وضرورات التجميع الإقليمي

**. مدخل**
**. خلفية العمل المغاربي المشترك**
**. اتحاد المغرب العربي**
**. عوائق التقارب المغاربي**
**. الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي**
**. آراء على طريق العمل الاتحادي**
**. الهوامش**

ـ مدخل:

تعد قضية العمل العربي المشترك بعامة، والعمل المغاربي المشترك بخاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة ومؤثرة في الخريطة العربية، وتستهدف في مخرجاتها النهائية الأمة العربية قومياً وحضارياً، ومكانة استراتيجية، ومستودعاً قيمياً، وإمكانات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

وفي هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة أن تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم، كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد فيما بين أقطارها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى. وعليه، بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي خياراً منقذاً لحل المشكلات المطروحة في المجالات كافة، وفي المجال الاقتصادي بخاصة.

إن العودة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، أو التي حظيت بموافقتها، يعد خطوة أساسية لإرساء دعائم العمل المشترك في حياتنا العربية المعاصرة، وركيزة قوية لمواجهة تحديات القرن الجديد بكل ما يحمله من مفاجآت متلاحقة تستهدف تقزيم وتهميش هذه الأمة، وتفكيك قدراتها، وتفتيت مقوماتها، وصولاً إلى النيل منها قومياً وحضارياً، وإيقاعها في أسر التبعية والدوران في فلك المراكز الاقتصادية الكبرى والخضوع لتأثيراتها وإفقادها القدرة على المناورة للدفاع عن حقوقها وتطلعاتها المشروعة في المجالات كافة.

## خلفية العمل المغاربي المشترك:

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي عام 1964 بتأسيس ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي))، ومن خلالها عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء العربية) ليضع حداً لجهود التقارب المغربي منذ عام 1975، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية(1)، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بخاصة، فضلاً عن تصاعد المديونية الخارجية (أكثر من 65 مليار دولار) على ضوء تنامي عدد السكان وحجم ((الفجوة الغذائية))، طوال حقبة السبعينات والثمانينات (2).

أثرت المشكلات البينية (الحدود . ملف الصحراء) تأثيراً سلبياً على العلاقات المغاربية، وتباعدت أقطار المغرب العربي وتنافرت وتنافست ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية (1983 . 1984)، وأخيراً أيقنت أن التنافر والتنافس لم يخرج الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمتها الاقتصادية/الاجتماعية، وباتت الضرورة الملحة تقتضي حل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة بعيداً عن ((المزاج السياسي)) وقريباً من الواقع المعاش وتأثيراته الاقتصادية الفاعلة في المجتمعات المغاربية، فكانت نهاية الثمانينات بداية للعودة نحو البدايات.

## اتحاد المغرب العربي:

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية . المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة من 7 . 10 حزيران/يونيو 1988.

وعلى ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربيين في زرالدة الجزائرية يوم 10حزيران أـ يونيو 1988، تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون، واجتمعت اللجنة في مدينة الجزائر في 13 تموز /يوليو 1988، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والاقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية. ولما كانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب العربي عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات (على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1986)، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، و تنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بات يهدد الأمن الوطني والإقليمي، والعربي بالنتيجة، فقد اتفق المجتمعون على أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي هو المنطلق، وذلك من خلال إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام 1988، صدر البيان الختامي في 24 كانون الثاني/يناير 1989، وتقرر عقد (القمة المغاربية) في مدينة مراكش المغربية، والتأم القادة المغاربيون في المؤتمر خلال الفترة من 15 . 17 شباط /فبراير 1989، وأعلن القادة المغاربيون عن معاهدة تأسيس ((اتحاد المغرب العربي)).

تضمنت معاهدة الاتحاد (3)، وثيقة (4) إعلان قيام الاتحاد ودوافع ذلك، ومنذ البداية كانت الدوافع التاريخية والحضارية هي الأساس في المنطلق على ضوء ما يجمع أبناء المغرب العربي (والأمة العربية عامة) من روابط تاريخية مشتركة منها ((وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير..)) وكانت تلك الروابط ((خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة)). كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد جاء ((تجسيداً لإرادتنا المشتركة.. للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي)) والاستجابة للرغبة الشعبية وطموحاتها ((وتطلعاتها إلى الوحدة)).

ويبدو من قراءة وثيقة معاهدة الاتحاد، أن القادة المغاربيين أعطوا لوحدة المرجعية التاريخية والحضارية، فضلاً عن وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية (مكتب المغرب العربي 1947 . لجنة تحرير المغرب العربي

1948، مؤتمر طنجة 1958) هذه الأهمية التي لا غنى عنها للتفكير لتقارب مغاربي/عربي لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل على ضوء التأكيد على الجذر التاريخي الموحد والذي يعني الشخصية العصرية الموحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خياراً منفذاً لحاضر الأجيال ومستقبلها.

ولما كان البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في الحقبة المعاصرة، فإن اعطاء هذا البعد (الذي يتعزز أكثر بالعمق التاريخي والحضاري والنضالي) للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي، كان خطوة بالاتجاه الصحيح. ومن هنا أكدت الوثيقة على ما يجمع أقطار المغرب العربي من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية ومعدنية تستطيع أن تحقق التكامل والقوة استعداداً لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية (إخفاق التنمية الوطنية . القطرية . عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي . اتساع حجم الفجوة الغذائية . تصاعد مستمر في المديونية الخارجية...) ، وخارجية (السوق الأوربية المشتركة . أصبحت الاتحاد الأوربي عام 1992) ومشاريع الحوار المطروحة (الحوار المتوسطي . حوار الشمال والجنوب . الحوار الأوربي . الافريقي..) وعلى هذا أكدت الوثيقة أن ((ما يحدث من تحولات، وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات ...)) يدفع باتجاه ((المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود))، ومادامت أقطار المغرب العربي تتوفر على ((إمكانات بشرية طبيعية واستراتيجية)) كما تؤكد الوثيقة، فإن توحدها يعزز من قدرتها على ((مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة)). كما احتوت الوثيقة على أهداف عربية ودولية أخرى.

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (19) مادة حددت أهدافه. ففي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الأقطار الأعضاء وشعوبها بعضاً ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية) وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي. وفي الميدان الاقتصادي، أكدت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

((واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية)) والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، كما حددت أهدافاً ثقافية وأمنية وعسكرية (5). وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد، عمومية ومختصرة في صياغة موادها.

ونصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت:

1 . مجلس الرئاسة، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك (المادة . 4ـ )، وحددت المادة (5) أن مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات.

2 . مجلس رؤساء الوزراء، الذي أكدت المادة (7) على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة، لكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

3 . مجلس وزراء الخارجية، وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعداً لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

4 . لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة أنشأتها المادة (9، 10) من المعاهدة، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية (تونس 1990) وتتكون لجنة المتابعة من ممثل واحد عن كل حكومة وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

5 . الامانة العامة، وهي وفقاً للمادة (11) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدورة ولم تحدد اختصاصاتها، وإن وجدت فهي ضيقة جداً ومختصرة، ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (1991) حيث أصبحت الرباط مقراً لها.

6 . مجلس شورى الاتحاد، وهو ما أريد له أن يتشكل وفق المادة (12)، من المجالس النيابية لجميع الأقطار، حيث يتكون من (30) عضواً عن كل قطر بعد التعديلات، وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده أن يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية. وتجد هذه الفكرة جذورها في نتائج مؤتمر طنجة للعام 1958. أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس

الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد وأهدافه أو تحقيقاً لها.

7 . الهيئة القضائية، تشكلت وفقاً للمادة (13) من معاهدة الاتحاد، ومن عضو عن كل دولة، وتكون اجتماعاتها بدعوة من مجلس الرئاسة أو من إحدى الأقطار الأعضاء إذا ما حدث خلاف حول المعاهدة أو ما يتعلق بها. وتكون أحكامها ملزمة ودائمية، وهو أمر جديد وغير مألوف في السابق، إذ أن محكمة العدل الدولية لا تكون أحكامها ملزمة ونهائية إلا بموافقة أطراف النزاع. ومن هنا اعتبرت هذه الخطوة تطوراً في مجال تشريع المعاهدات المنشئة لمحاكم دولية، وهو أمر يختلف عن ((هيئة تسوية المنازعات)) التي أقرها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلها المجلس الأعلى وتكون فتواها استشارية وليست حكماً نهائياً. واتخذت الهيئة القضائية من العاصمة الموريتانية نواكشوط مقراً لها (6).

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي (باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى) بالغموض والمرونة، ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الإدارية للاتحاد. أما المرونة فتتأتى من خلال ترك المجال مفتوحاً دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية التدخل في أي شيء دون أن يكون مقيداً.

إن نشأة اتحاد المغرب العربي وما انبثق عنه من هياكل ولجان لم يرق إلى صيغة ((الاتحاد الفيدرالي)) حتى وإن كانت محاولة الاقتباس أو الاستعارة لمؤسسات الصيغة الفيدرالية واضحة في الاتحاد، إلا أن تجريدها من وظائفها الفيدرالية جعلها قريبة من الصيغة ((الكونفدرالية)) من حيث هياكله وطرق عمله وكيفية التمثيل في مؤسساته (7). ومع ذلك فإن الاتحاد قابل للتطوير في ضوء ما تطرحه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية.

إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس (21 . 23 كانون الثاني /يناير 1990)، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، هما من أبرز عوائق التقارب المغاربي، وكان المفروض وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين. واهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلاً عن أحداثها أربع لجان متخصصة جاءت كما يأتي:

1 . لجنة الأمن الغذائي.

2 . لجنة الاقتصاد والمالية.

3 . لجنة البنية الأساسية.

4 . لجنة الموارد البشرية.

إن تشكيل اللجان الأربع، يوحي بغلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية، ودفعت إلى مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمات اقتصادية أهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم (أزمة الخبز) (8). وتبين أن النمو في حجم الانتاج الزراعي كان ضعيفاً في ظل تصاعد الحجم السكاني الذي وصل إلى 63.726 مليون نسمة عام 1990. وهذه الزيادة السكانية لم تصاحبها فعالية توظيفية للطاقات البشرية، الأمر الذي قاد إلى عجز غذائي متنام، وعليه ستبقى الظاهرة السكانية مشكلة في الأقطار المغاربية في ظل السياسات والمناهج الحالية التي تهمل دور الإنسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه والتقزيم من وظيفته الحضارية (9).

إن النتائج التي خرجت بها قمة تونس، لم تكن بمستوى التحديات المطروحة، ولا حتى بمستوى ما كان يتوقعه الشعب، ومع ذلك فإنها أولت عناية خاصة بمسألة ((الأمن الغذائي))، وإمكانية قيام ((سوق مغاربية مشتركة)). ومن أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري تمت الموافقة على إصدار بطاقة موحدة. وشملت الاتفاقيات جملة من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك، تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الأراضي الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمارات والتعاون في ميدان الضرائب لمنع الازدواج الضريبي وإقامة وحدة جمركية والتعاون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع، ومع ذلك بقي حجم التعاون والتنسيق في مجال الاقتصاد والتنمية بعيداً عن مجال التعاون الاستراتيجي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية الهامة، وتقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل العام 2000، وذلك بالعمل على:

1 . إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل العام 1992.

2 . وحدة جمركية نهاية العام 1995.

3 . سوق مشتركة نهاية العام 2000.

4 . وحدة اقتصادية (10).

انعقدت الدورة الثانية لمجلس الاتحاد في الجزائر (21 . 23 تموز /يوليو 1990) وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي (الفلاحي)، والدعوة إلى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد على إقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لإنشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة الذي عد قيامها يمثل المرحلة النهائية لعلمية البناء. وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة الحيوانية بين أقطار الاتحاد (11). فضلاً عن قرارات خاصة بالضرائب والرسوم قصد الحماية الموحدة للسوق المغاربية، وقرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والخدمي.

وعلى ما هو واضح من واقع اقتصادي زراعي قائم في الدول المغاربية، جاء التركيز على الجانب الزراعي (الفلاحي). إذ قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في أقطار المغرب العربي بـ468.8مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين الأقطار الخمسة. وتأتي في مقدمتها الجزائر (238.2مليون هكتار)، وليبيا (186 مليون هكتار)، وموريتانيا (102.5 مليون هكتار)، ثم المغرب بنحو (44.6 مليون هكتار)، وتونس (15.5 مليون هكتار). فيما قدرت مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة لا تزيد على 4.5% من المساحة الكلية البالغة (21) مليون هكتار، وتشكل 30% من المساحة المزروعة في الوطن العربي، هذا فضلاً عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن استصلاحها في المناطق الجافة أو في المناطق الصحراوية(12). وقدر نصيب الفرد المغاربي (وعلى ضوء الحجم السكاني) من الرقعة الزراعية بحدود 0.39 هكتار /فرد، في مقابل 0.26 هكتار /فرد على الصعيد العربي و0.28 هكتار /فرد على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن هناك تدنياً في الرقعة الزراعية قياساً للحجم السكاني مما يترتب عليه استنزاف الأرض والإخلال بمعادلة الأرض/السكان. ويؤدي ذلك إلى انهاك التربة وضعف قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي والذي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة أفراد، في حين أن إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء ما يقارب 150 فرداً (13).

وتؤثر في الإنتاجية المنخفضة عوامل متعددة منها مناخية ومنها تقنية وعمرانية، حيث تزحف المدن على الأراضي الزراعية نتيجة الضغط السكاني، وهذا يعني بالنتيجة العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعويض ذلك بالاعتماد على الأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من إخلال بالميزان التجاري وتأثير

على الدخل القومي.

وحين انعقدت الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد (10 . آذار/مارس 1991) في رأس لانوف في ليبيا، أعيد النقاش حول استراتيجية العمل المغاربي المشترك، بالاعتماد على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة مراكش وبرامج عمل الاتحاد لتكون منطلقاً لتطوير مشاريع التعاون والتكامل والاندماج في المجالين الاقتصادي والأمني. وتركز القرار حول (الوحدة الاقتصادية) بما فيها الصناعات الاستراتيجية على الصعيد الاتحادي وقضية الدفاع المشترك وحرية إقامة الأشخاص.

إن قرارات الدورة الثالثة تميزت بقدر من الوضوح والعمق في التعامل مع القضايا المغاربية المشتركة، فالاستراتيجية المغاربية سعت إلى تشكيل معادل موضوعي لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوربية ولقيام (الاتحاد الأوربي) العام 1992. فأكدت العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال. ولإنجاز ذلك حددت مدة زمنية لا تتجاوز العام 2000، آخذة بنظر الاعتبار درجات النمو لكل عضو، فيما حصرت الأولوليات . على ضوء الواقع المعاش . في العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية وانتهاج سياسة مشتركة في كل الميادين(14).

إن تأكيد الدورة الثالثة على الأمن الغذائي جاء انعكاساً لتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية والأوربية منها بخاصة وأدى ذلك إلى تفاقم حجم الانكشاف الغذائي، فيما تصاعدت نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية العجز الغذائي. وفي الوقت نفسه تدهورت معدلات التبادل التجاري في غير صالح البلدان المغربية، إذ تدنت حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات المتعاظمة مما جعلها مضطرة إلى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة. وأدى ذلك إلى مزيد من المديونية الخارجية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبيوتات المالية الخاصة. حتى بلغت المديونية الخارجية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنذ مطلع التسعينات أكثر من (65) مليار دولار، وأصبحت تشكل نسبة مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الإجمالي(15).

أما الدورة الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء (15-16 أيلول /سبتمبر 1991) فقد ركزت على تسمية وتوزيع مقار المؤسسات الاتحادية!! في حين جاءت الدورة الخامسة في نواكشوط (10-11 تشرين الثاني/نوفمبز 1992)

مؤكدة على الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، راصدة أربع مراحل لتحقيقها. فقد حددت نهاية العام 1992 للعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري وإعطائه دفعة قوية. في حين حددت العام 1995 لتحقيق الوحدة الجمركية. كما حددت العام 2000لتحقيق قيام السوق المغاربية المشتركة بعد أن يتم تحقيق الاندماج الاقتصادي ونظام واحد للأسواق وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال أمراً طبيعياً ومنتظماً. وفي المرحلة الأخيرة يتوج العمل بقيام (الوحدة الاقتصادية) التي تتم من خلالها سياسات وخطط التنمية الاقتصادية. فالاهتمام بها حالة مطلوبة وملحة، وضروراتها تنبع من أهميتها في زيادة الإنتاج وخدمة الاقتصاد. ففي كتابها ((الزارعة عام 2010)) تشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أنه تبين من تحليل 37 مجموعة من بيانات المزارع في البلدان النامية، أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة 8.7% في المتوسط. وفي بحث آخر لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المزارعين وإنتاجية القمح، فالمزارعون الذين تلقوا تعليماً لست سنوات أو أكثر حصلوا على إنتاجية قمح من أراضيهم . مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . تزيد بأكثر من 25% على أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعلم أو تعليم قليل (17).

إن الواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية.

فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت 5.4 مليار دولار سنوياً (18). وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) وأثر ذلك في تصاعد المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو 2.3 مليار دولار سنوياً وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والافتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية (19).

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزاً غذائياً خطيراً، لأنها تستهلك من الغذاء أكثر مما تنتج، ومازالت شرائح واسعة من السكان، ومن الأطفال بخاصة تعاني نقصاً في كمية ((الراتب الغذائي)) وخللاً في توازنه وفي نوعية عناصره. وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات

السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن السائل. ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى 44.38% في المغرب، وفي الجزائر 19.19% خلال العام 1993 (20).

وجاءت الدورة السادسة (قمة تونس/نيسان1994) لتتمخض عن (11) اتفاقية اقتصادية لتعزيز التعاون بين الاتحاد المغاربي، وأبرزها إقامة منطقة للتبادل الحر (21).

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات (شباط/فبراير 1989 . نيسان/إبريل 1994) لم تأخذ الاتفاقيات الاتحادية المغاربية (36 اتفاقية) طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقرراً لها، وبقيت العلاقات البينية ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي بعامة. فقد ظلت المبادلات البينية لا تتجاوز 1.5% مثلما كانت عليه العام 1985 من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى 1.2% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد(22). وعليه، فإن حجم المبادلات البينية . رغم التحسن النسبي . يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز 50%. ويمكن القول،إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى ادنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي (23).

## عوائق التقارب المغاربي:

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام 1975، والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء منذ أكثر من سنتين ومازال الأمر لم يحسم بعد فإن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في

الجزائر منذ عام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام 1994، وتوترت العلاقة بين اكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد 3 و 15)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام 1995 وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تاثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية ((لكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي أن يتبع خط العلاقات السياسية)) (24). ولم يقف الأمر عند ذلك، فهناك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم والانتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية (25)، وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية/ الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع . انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة . بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

## الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي

### بعد جمود الاتحاد المغاربي:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

إن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت

استيراداتها الغذائية أكثر من 30% وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن 15%. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة 60%في المحاصيل الاستراتيجية. فهذا يعني وقوعها في أسر التبعية ومخاطرها (26). وفي الوقت نفسه بلغت المديونية الخارجية لأقطار المغرب العربي 67.277 مليار دولار، وبلغت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي في تونس 50.7% وفي الجزائر 73%، وفي المغرب 95.1%، وفي موريتانيا 220.6%، وصنفت (ديون متفاقمة) (27). وفضلاً عن ذلك، تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ بلغ كما تشير الإحصائيات الرسمية للعام 2000 إلى 75.527 مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس 9.333 مليون نسمة، موريتانيا 2.431 مليون نسمة (28). إن هذا الحجم السكاني المتناهي بنسبة 2.6 . 3% سنوياً سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، إذا ما عرفنا أيضاً أن الإحصائيات الجديدة أكدت على أرقام مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى أن نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاث 40% و40.2% و27.1% على التوالي (29).فضلاً عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الأثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم استراتيجية للغد بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها.

## آراء على طريق العمل الاتحادي:

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه

فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

أولاً . العمل على إرساء أسس تعليمية . ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/العربية، وهي قضية أكدتها طروحات القوى الشعبية منذ ثلاثينات القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.

ثانياً . أما الجانب الآخر الذي يرسي الدعائم الثابتة للعمل الاتحادي، فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة (قرابة 100 دراسة) منذ أكثر من ثلاثة عقود ومن خلال ((اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي)). ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي، لاستطاعت المشاريع الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع . على ضوء تماسك البنية التحتية . الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

ثالثاً . إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، متعددة الوجوه والقدرات التأثيرية، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه بات من الضروري قيام المؤسسات الرسمية، وبدعم وإسناد القوى الشعبية (الأحزاب . النقابات . الاتحادات المهنية) للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتها.

رابعاً . أما على صعيد ((اتحاد المغرب العربي)) وهياكله واللجان المنبثقة عنه، يفترض العمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي قطر عضو في الاتحاد.

خامساً . العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتماد طريق الانتخابات لا التعيين.

سادساً . تحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة.

سابعاً . العمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة.

ثامناً . العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آتية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار (30).

تاسعاً . ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه. فقد دعت منذ مطلع القرن العشرين بأفكارها وبرامجها ومؤتمراتها وكفاحها المشترك حتى المرحلة الاستقلالية، وبعدها عبر (مؤتمر طنجة) والمرحلة اللاحقة له حتى الآن تقريباً، إلى وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، وذلك يقتضي العودة لروح مقررات مؤتمر طنجة.

عاشراً . الدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، تؤدي القوى الشعبية فيه دورها في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة القوى الشعبية، من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحاتها بتأسيس

نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات زرعاً للروح الوحدوية.

أحد عشر. توجيه الرأي العام من خلال أنشطة القوى الشعبية نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الوحدوية.

اثنا عشر. العمل على إقامة أيام مغربية ومهرجانات في مختلف الميادين تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب بين أبناء المغرب العربي(31).

وعلى ضوء ما ورد آنفاً، يعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها في العمل الاتحادي، مادام الاتجاه الرسمي والإعلامي بدأ يتحرك منذ سباط/ فبراير 2000 للعمل على تفعيل أنشطة الاتحاد المغاربي الجديد.

***

## هوامش البحث:

*(1) عبد الحميد براهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1991)، ص 221 223.*

*(2) المنظمة العربية للتنمية الزارعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، (الخرطوم 1987)، ص365، 367 ، 371، 383، 399؛ المجلد (14)، المجلد (14)، (الخرطوم 1993) ، ص 406، 412؛ المجلد (14) (الخرطوم 1994)، ص 374، 396، 400، 402؛ بدائل إقامة نظام اقليمي عربي لمخزون طوارئ الحبوب، (الخرطوم 1995)، ص71؛*

*خليل حماد: الفجوة الغذائية والأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، العدد (21)، (بيروت 1996)، ص 95 . 96؛*

*صالحي صالح: التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (211) (بيروت 1996)، ص 107؛*

*صلاح وزان: تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1998)، ص 29 . 31.*

*LEtat du monde 1993 –1994. (Paris: La Decouretre,{S.d};*

*Human Development ,Report 200, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Ocferd University Press, 2000, many pages.*

(3) انظر نص المعاهدة في:

وزارة الثقافة والإعلام التونسية: اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، (تونس 1990)، ص 43 . 44.

(4) المصدر السابق، ص 34 . 36.

(5) المصدر نفسه،ص 37 . 44.

(6) النان ولد المامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد 1996)، ص 212 . 124؛

اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم،ص 47.

(7) المامي، المصدر السابق، ص 125.

(8) عمر عز الرجال: قمة تونس لاتحاد المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (100)، (القاهرة 1990)، ص187؛

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، 1995، الملحق رقم (5/4)، ص 35؛

وزان، المصدر السابق، ص 109.

(9) صالح، المصدر السابق، ص 108 . 109.

(10) المامي ، المصدر السابق، ص 145، عز الرجال، المصدر السابق، ص188.

(11) امحمد مالكي: ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 . 1996، مجلة شؤون عربية، العدد (191)، (القاهرة 1997)، ص 184.

(12) صالح ، المصدر السابق، ص 114.

(13) حسن حمدان العكليم: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، (القاهرة 1996)، ص 10.

(14) مالكي ، المصدر السابق، ص188.

(15) برنامج الأمم المتحدة الألماني. تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1993)، ص 174 فما بعدها؛

علي جمال: الاقتراض الخارجي وآثاره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (1)، (سنة 1994)، ص 35 . 37.

مصطفى عبد الله خشيم: مأزق المديونية الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة قار يونس العملية، العدد (3 .4) (بنغازي 1991)، ص 35.

(16) مالكي ، المصدر السابق، ص 189.

(17) وازن، ، المصدر السابق، ص 256، وللمزيد من التفاصيل انظر :

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 1998، صفحات متعددةز

(18) LEtat du mond 1993 – 1994, Paris: la Decour erte, Ps.D}.

(19) أحمد جاجان الجميلي: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية التربية . جامعة الموصل، (الموصل 1997)، ص243.

(20) انظر تفاصيل (الراتب الغذائي) للفرد في الوطن العربي ولبعض الأقطار في المغرب العربي من السلع الاستراتيجية والحبوب واللحوم بخاصة، عند:

وزان، المصدر السابق، ص 34 35، 289 290 . 375.

(21) صلاح سالم: قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، (القاهرة 1994)، ص 302.

(22) مالكي، المصدر السابق، ص 191.

(23) عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، الدد (10)، (قسنطينية 1998) ص35.

(24) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1989)، ص 89.

(25) شرابي، المصدر السابق، ص 36، الجميلي، المصدر السابق، ص276 ، 279.

(26) من أجل المزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة وما يتعلق بأقطار المغرب العربي، انظر:

Marin. G. Weinbauww: Food Development and politics in the middle East, West view press, (Baulde 1982), P.180;

خلاف خلف خلاف: آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد (78)، (القاهرة 1993)، ص133؛

جمال: المصدر السابق، ص 35 . 37؛

صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي 1994، ص322، 335؛

سعد حسن فتح الله: التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائجن مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1995)، ص207.

(27) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جداول الدول، العام 1998، صفحات متعددة؛

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، العام 1998، صفحات متعددة.

(28) Human Development Report 2000, (UNDP).

(29) مجلة المستقبل العربي، تقرير التنمية البشرية، العدد (217)، (بيروت 1997) جدول رقم (5)، ص 189.

(30) المامي، المصدر السابق، ص 231 . 233.

(31) المامي، المصدر السابق، ص 236.

■■■

# الخاتمة

إن طبيعة السياسة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي كانت تؤشر بوضوح ومن خلال ما هو معلن ومنفذ، أن الاستعمار عامة، والاستعمار الفرنسي خاصة، كان يستهدف الوجود القومي والديني والحضاري للإنسان في المغرب العربي. وعلى أساس هذا الفهم العميق لطبيعة السياسة الاستعمارية، اقترن الدفاع عن الانتماء الديني والقومي والوطني في مواجهة الفرنسة والاسبنة والطلينة، وكانت مواجهة ضارية استبسل فيها الوطنيون في جميع الأقطار المغاربية باعتماد أسلوب الكفاح المسلح والسياسي لتحقيق الحرية والاستقلال. ولم يكن الكفاح الوطني حالة معزولة عن محيطه المغاربي والعربي وحتى الإسلامي فيما يتعلق بفرنسا وسياستها البربرية في المغرب العربي عامة، والمغرب خاصة، فضلاً عن السياسة الاستعمارية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتؤكد التطورات التاريخية المعاصرة للحركات الوطنية في المغرب العربي أن النخبة المثقفة والقيادات الشعبية، وعموم الفئات الوطنية هي التي قادت الكفاح الوطني /المغاربي/ العربي بعد أن سقطت المؤسسة السياسية الوطنية (تونس . المغرب) أسيرة الاحتلال . الحماية . وفي ظل غياب مؤسسة سياسية وطنية مركزية في بقية الأقطار المغاربية، وبعبارة أدق، أن الشعب وقواه الوطنية وواجهات الرأي العام فيه، كانت قاعدة النضال ضد الاستعمار.

كما تشير تطورات الأحداث في المغرب العربي، أن الأفق الوحدوي المغاربي/العربي للحركات الوطنية كان واضحاً على صعيد ((الفكرة)) منذ البداية أما على صعيد ((التطبيق)) فقد كان جنينياً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت (الفكرة) وتطبيقاتها العملية

تبدو أكثر وضوحاً ونضجاً لمواجهة الاستعمار وسياسته الإجرامية في المجالات كافة، وعلى أساس ذلك، بدأت القوى القاعدية في الحركات الوطنية تتبنى أسلوب الكفاح المسلح، وعدّت ذلك طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية/والعربية، مؤكدة في ذلك تفاقم التناقض بين القوى السياسية (المعتدلة) التي قادت الحركات الوطنية، وبين القوى القاعدية التي آمنت بالثورة المسلحة، وليس الثورة بالقانون والعمل السلمي.

وأكدت تطورات الداخل المغاربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، أن التنمية الوطنية كانت تنمية ((عرجاء)) وأن المناخ الطبيعي للتطور وحماية الأمن الوطني يكمن بضرورة التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج لمواجهة التحديات التي تستهدف ((الأمن)) الوطني والمغاربي/والعربي بعامة، ويدفع إلى هذا الاتجاه الوحوي، الشعب وواجهات الرأي العام في جميع الأقطار المغاربية للعودة نحو البدايات وانطلاق التوجهات الوحدوية وفق المسارين الرسمي والشعبي وتلاحمها لأن الواجهات الشعبية والقوى السياسة المؤمنة بالعمل الوحدوي ضمانة لاستمرار وثبات ونضوج أي خطوة بالاتجاه الصحيح، الاتجاه الوحدودي المغاربي في إطاره العربي.

■■■

# الملاحق

إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

## إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ـ انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

ـ واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

. وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر. والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ـ ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ـ ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

. ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

ـ وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

ـ وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

ـ واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

ـ وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

. واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية وازدهارها.

. واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

. ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكز عليها لتمتين صرحها وتحصينه.

ـ واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

. وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989م.

| | |
|---|---|
| عن الجمهورية التونسية | عن الجمهورية المغربية |
| **زين العابدين بن علي** | **الحسن الثاني** |
| عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى |
| **الشاذلي بن جديد** | **معمر القذافي** |

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

**معاوية ولد سيدي أحمد الطايع**

■■

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

## معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في

العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

## المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

## المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

. تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف

. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

## المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.

. في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه

الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

### المادة الرابعة

. يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

. تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

### المادة الخامسة

. يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

. لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

### المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

### المادة الثامنة

. يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

### المادة التاسعة

. تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج

أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

## المادة العاشرة

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

## المادة الحادية عشر

. يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطيته نفقاتها.

المادة الثانية عشر

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

## المادة الثالثة عشر

. تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

. كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

ـ تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

. يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

## المادة الرابعة عشر

. كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

## المادة الخامسة عشر

ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

ـ كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

## المادة السادسة عشر

. للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

## المادة السابعة عشر

ـ للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

## المادة الثامنة عشر

. يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

## المادة التاسعة عشر

ـ تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول

الأعضاء وفقاً للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

. وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفد 1409 هـ (1398 و.ر) الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989م.

عن الجمهورية التونسية
**زين العابدين بن علي**

عن الجمهورية المغربية
**الحسن الثاني**

عن الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
**الشاذلي بن جديد**

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
**معمر القذافي**

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
**معاوية ولد سيدي أحمد الطايع**

■■

## فهرست الموضوعات

■■■